جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة بعنوان:

الإنفاق العام ودوره في تفعيل التنمية المحلية

دراسة حالة البرامج البلدية للتنمية بولاية المدية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي

من إعداد الطالبين

- ✓ بن قرطبي محمد
- ✓ بودرقة يوسف

تحت إشراف الدكتور

يرقي كريم

السنـــــــة الجـامعيـة 2019-2020

جامعة يحيى فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة بعنوان:

الإنفاق العام ودوره في تفعيل التنمية المحلية

دراسة حالة البرامج البلدية للتنمية بولاية المدية

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص تسيير عمومي

من إعداد الطالبين

- ✓ بن قرطبي محمد
- ✓ بودرقة يوسف

تحت إشراف الدكتور

يرقي كريم

السنـــــــة الجـامعيـة 2019-2020

تشكرات

بادئ ذي بدء، نحمد الله كثيرا على توفيقه لنا في إنجاز هذا البحث،

كما نتقدم بجزيل الشكر و بأسمى عبارات التقدير و الامتنان إلى الذي كان أخا قبل أن يكون مؤطرا، الأستاذ المشرف الدكتور " **يرقي كريم**"

على كل ما بذله من نصح و توجيه و تشجيع لإتمام هذا العمل،

كما أن الشكر موصول إلى كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد، و بالأخص

أخي عبد الوهاب.

محمد & يوسف

إهداء

إلى من فتحت عينيا برؤيتها، إلى من لا معنى للحياة بدونها، إلى النفس الصافيةو الروح الصادقة، إلى من أنسى الدينا و ما فيهاو لا أجرأ أن أنساها، إلى مفا ح جنة الخلد " أمي الحبيبة فتيحة" أدامك الله في الخير يا نور دربي و بلسم جراحي...

إلى الذي رباني على الفضيلةو الأخلاقو، كان لي درع أمان، أحتمي به من نائبات الزمان، "أبي العزيز خالد" حفظه اللهو أطال عمره..

إلى الريحانة التي عانقت أوراقها قطرات الندى، إلى زوجتي و رفيقة دربي و التي لم تدع يوما يمر دون تشجيعي..

إلى العزيزة الفاتنةالبريئة الطاهرة النقية القمر " ابنتي ريتاج"..

إلى من عشت معهم أحلى اللحظات و الأوقات و لن أنساهم إلا ما ذهبت روح حياتي، أختي و إخوتي و زوجاتهمو أبنائهم..

إلى كافة الأصدقاءو الزملاء،خاصة " يوسف و يونس و" كل من حملة لي ذرة ود و محبة في قلبه..

إلى كل من يعمل بشرف من أجل هذا الوطنو لإعلاء كلمة الإسلام..

محمد

إهداء

إلى من وسعتني رحمته،إلى من لا نور إلا نوره،إليك ربي ألف حمد و شكر و ثناء..

إلى التي ناضلت من أجلي و تحملت كل الشقاء،إلى التي كافحت لتضمن لي البقاء،إلى لؤلؤة أضاءت لي المسار،إلى من ارضعتني الحب و الحنان،إلى من علمتني الجد و صبر الثوار،إلى الشمعة التي تحترق لتضيء لي المسار،إلى نبع الحنان أهدي لك هذه الثمار أمي الحنون..

إلى روح أبواي رحمهما الله و أسكنهما فسيح الجنان..

إلى كل عائلتي كبارا وصغارا..

إلى زوجتي و شريكة حياتي الغالية على قلبي و سندي في هذا المسار..

إلى ابنتي " يسرى" و ولدي "محمد ياسين" وفقكما الله لبلوغ أعلى المستويات و ربي يكبركما على الدين و طاعة الوالدين..

إلى كل من علمني حرفا كل أساتذتي الكرام في كل الأطوار..

إلى عائلتي الثانية و هي عائلة كرة اليد أولاد المدية الأخيار...

إلى زملائي و زميلاتي في العمل كل باسمه كل بمقامه.. إلى أصدقاء الطفولة و من أعتبرهم إخوان وليسوا بأصدقاء " حمزة، فيصل و محمد أمين". و القائمة طويلة..

إلى من شاركني العناء و الجهد لإنجاز هذه المذكرة صديقي و أخي " محمد" أنار الله طريقك و وفقك لتبلغ أعلى الدرجات..

إلى المشرف على هذا العمل الاستاذ المحترم " كريم يرقي"

يوسف

الفهرس

البيان	الصفحة
تشكرات	
إهداء	
الفهرس	ا
فهرسالأشكالوالجداول	V
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: مدخل عام إلى التنمية المحلية	
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية	3
المطلب الأول: مفهوم التنمية المحلية ِ خصائصها	3
الفرع الأول: مفهوم التنمية المحلية	3
الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية	4
المطلب الثاني: مجالات ِ أهداف التنمية المحلية	5
الفرع الأول: مجالات التنمية المحلية	5
الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية	7
المطلب الثالث: مقومات تجسيد تنمية محلية فعلية	8
الفرع الأول: وجود مجتمع محلي	9
الفرع الثاني: وجود تنظيم إداري محلي	10
الفرع الثالث : التمويل ِ التخطيط المحليين	11
المبحث الثاني: المجتمع المحلي ِ التنمية	14
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المحلي	14
المطلب الثاني: أنواع المجتمع المحلي	15
الفرع الأول: المجتمع الحضري	15
الفرع الثاني: المجتمع الريفي	16
المطلب الثالث: مشاركة المجتمع المحلي في التنمية	17
الفرع الأول: مفهوم المشاركة	17
الفرع الثاني: أشكال المشاركة الشعبية	18
المبحث الثالث: صعوبات التنمية المحلية في الجزائر	20
المطلب الأول: الصعوبات السياسية ِ الإدارية	20

الفرع الأول: الصعوبات السياسية	20
الفرع الثاني: الصعوبات الإدارية	22
المطلب الثاني: الصعوبات الاقتصادية	23
الفرع الأول: فشل السياسات الحكومية المتبعة	24
الفرع الثاني: العائق المالي	24
الفرع الثالث: تفشي ظاهرة الفساد	25
المطلب الثالث: الصعوبات الاجتماعية	26
الفرع الأول: النظم ِ الأبنية الاجتماعية السائدة	26
الفرع الثاني:العامل الديمغرافي	27
خلاصة	29
الفصل الثاني: أساسيات حول الإنفاق العام	
تمهيد	31
المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول النفقات العامة	32
المطلب الأول: الإطار العام للنفقات العامة	32
الفرع الأول: مفهوم النفقة العامة ِ خصائصها	32
الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة ِ آثارها الاقتصادية	33
المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة ِ ترشيدها	38
الفرع الأول: أسباب تزايد النفقات العامة	38
الفرع الثاني: مفهوم ترشيد النفقات	41
الفرع الثالث: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة	42
المطلب الثالث: مراحل الإنفاق العام ِ ضوابطه	44
الفرع الأول: مراحل تنفيذ النفقات	44
الفرع الثاني: ضوابط الإنفاق العام	46
المبحث الثاني: التمويل المحلي ِ إشكالية العجز الموازني	48
المطلب الأول: مفهوم التمويل المحلي	48
المطلب الثاني: مصادر التمويل المحلي	49
الفرع الأول: الموارد الذاتية	49
الفرع الثاني: الموارد الخارجية	50
المطلب الثالث: ماهية العجز الموازني ِ كيفية معالجته	52

الفرع الأول: مفهوم العجز الموازني	52
الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة	52
الفرع الثالث: معالجة العجز الموازني	54
المبحث الثالث: المخطط البلدي للتنمية كشكل من أشكال الانفاق العام	56
المطلب الأول: مفهوم المخططات البلدية للتنمية ِأهدافها	56
الفرع الأول: تعريف المخطط البلدي للتنمية	56
الفرع الثاني: أهداف المخطط البلدي للتنمية	57
المطلب الثاني: مراحل إعداد المخططات البلدية للتنمية	59
الفرع الأول: على المستوى المحلي	59
الفرع الثاني: على المستوى المركزي	60
المطلب الثالث: تنفيذ المخططات البلدية للتنمية	61
الفرع الأول: الوسائل المالية	61
الفرع الثاني: طرق الانجاز	62
خلاصة	64
الفصل الثالث: دراسة تحليلية لواقع التنمية بولاية المدية، ِالمخصصات الماليةفي إطار البرامج البلدية للتنمية لبعض بلدياتها	
تمهيد	66
المبحث الأول: لمحة فنية عن ولاية المدية ِأهم مجالات التنمية	67
المطلب الأول: الموقع الجغرافي ِالسكان	67
المطلب الثاني: تنمية الهياكل القاعدية ِقطاع السكن ِالعمران	68
الفرع الأول: شبكة الطرقات	68
الفرع الثاني: شبكة السكك الحديدية	70
الفرع الثالث: تنمية قطاع السكن والعمران	71
المطلب الثالث: أهم النشاطات الاقتصادية على مستوى الولاية	74
الفرع الأول: قطاع الفلاحة	74
الفرع الثاني: قطاع الصناعة ِالمناجم	75
الفرع الثالث: قطاع السياحة	81
المبحث الثاني: الاعتماد المالية المخصصة في إطار البرامج البلدية للتنمية لبعض بلديات الولاية	84

المطلب الأول: قطاع الأشغال العمومية	84
الفرع الأول: المخصصات المالية لسنة 2017	84
الفرع الثاني: المخصصات المالية لسنة 2018	87
الفرع الثالث: المخصصات المالية لسنة 2019	90
المطلب الثاني: قطاع الموارد المائية	94
الفرع الأول: المخصصات المالية لسنة 2017	94
الفرع الثاني: المخصصات المالية لسنة 2018	97
الفرع الثالث: المخصصات المالية لسنة 2019	100
المطلب الثالث: قطاعات أخرى	103
الفرع الأول: المخصصات المالية لسنة 2017	103
الفرع الثاني: المخصصات المالية لسنة 2018	105
الفرع الثالث: المخصصات المالية لسنة 2019	107
المبحث الثالث: تقييم دور المخطط البلدي في تنمية البلدية ـ التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية في مجال التنمية	111
المطلب الأول: تقييم دور المخطط البلدي في تنمية البلدية	111
المطلب الثاني: تنمية مناطق الظل	112
خلاصة	115
الخاتمة العامة	116
قائمة المراجع	120

1- الأشكال:

البيان	الصفحة
الشكل رقم (3-1) يتضمن الهرم السكاني لفئات الأعمار بولاية المدية	68
الشكل رقم (3-2) يبين المخصصات المالية في إطار المخطط البلدي للتنمية، الخاصة بقطاع الأشغال العمومية، الخاصة ببلديات المدية، وامريو الحمدانية، خلال سنوات 2017،2018 و2019.	93
الشكل رقم (3-3) يبين المخصصات المالية في إطار المخطط البلدي للتنمية، الخاصة بقطاع الموارد المائية، الخاصة ببلديات المدية، وامريو الحمدانية، خلال سنوات 2017،2018 و2019.	103
الشكل رقم (3-4) يبين المخصصات المالية في إطار المخطط البلدي للتنمية، الخاصة بقطاعات أخرى من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية، الخاصة ببلديات المدية، وامريو الحمدانية، خلال سنوات 2017،2018 و2019.	110

2- الجداول

البيان	الصفحة
الجدول رقم (3-1) يبين الهياكل القاعدية للطرق ـ الطرق السريعة بولاية المدية	69
الجدولرقم (3-2) يبين توزيع الأراضي الفلاحية، الإنتاج النباتي ـ الحيواني بولاية المدية	74
الجدولرقم(3-3) يبين المشاريع الاستثمارية المعتمدة بولاية المدية	77
الجدولرقم(3-4) يبين وضعية المناطق الصناعية عبر الولاية	78
الجدولرقم (3-5) يبين وضعية مناطق النشاط عبر الولاية	79
الجدولرقم (3- 6) يبين توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاع النشاط	80
الجدولرقم (3- 7) يبين مناطق التوسع السياحي بالولاية	83
الجدولرقم (3- 8) يبين المخصصات المالية لسنة 2017 الخاصة بقطاع الأشغال العمومية بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية	85
الجدول رقم (3-9) يبين المخصصات المالية لسنة 2018 الخاصة بقطاع الأشغال العمومية بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية	88
الجدول رقم (3- 10) يبين المخصصات المالية لسنة 2019 الخاصة بقطاع الأشغال العمومية بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية	91
الجدول رقم (3-11) يبين المخصصات المالية لسنة 2017 الخاصة بقطاع الموارد المائية بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية	95
الجدول رقم (3-12) يبين المخصصات المالية لسنة 2018 الخاصة بقطاع الموارد المائية بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية	98
الجدول رقم (3-13)يبين المخصصات المالية لسنة 2019 الخاصة بقطاع الموارد المائية بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية	101
الجدول رقم (3-14) يبين المخصصات المالية لسنة 2017 الخاصة بباقي القطاعات بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية	104
الجدول رقم (3-15) يبين المخصصات المالية لسنة 2018 الخاصة بباقي القطاعات بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية	106
الجدول رقم (3-16) يبين المخصصات المالية لسنة 2019 الخاصة بباقي القطاعات بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية	108

المقدمة

مدخل الدراسة:

يكتسي موضوع التنمية المحلية أهمية كبيرة لدى المجتمعات والدول،وما دل على ذلك تشكل وعي واضح بضرورة تبينها، الشيء الذي اعتبر نقلة نوعية على صعيد التصورات التنموية، كون أن إستراتيجية التنمية لم تعد تفرض أوتملى من الأعلى أوحتى من الخارج، بل أصبحت عملية قاعدية تستلزم مشاركة فعلية للمواطنين،و الاعتماد على طاقات المجتمع المحلي للوصول إلى تنمية محلية شاملة.

وقد احتلت التنمية المحلية في الجزائر، موقعا بارزا في إستراتيجيةوسياسة التنمية في جميع المراحل، سواء في ظل النظام الاقتصادي الموجه أوفي إطار الإصلاحاتو التوجه نحو اقتصاد السوق، ونظرا لتعذر الحكومةو أجهزتها المركزية في تسيير الأقاليم المحلية وتحقيق التنمية المحلية المنشودة، أخذت الجزائر على عاتقها تكريس مبدأ اللامركزية في تطبيق سياساتها التنموية، وذلك من خلال جملة من المهام و الصلاحيات التي منحتها للجماعات المحلية، مع توفير المناخ الملائم من أدوات قانونية وتشريعية في هذا الصدد.

ولعل أبرز الأدوات و الوسائل الأساسية التي يقوم عليها تدخل الدولة في مجال التنمية، هي النفقات العمومية، أومجموعة الاعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية،والتي توضع تحت تصرف الدوائر الوزارية و الجماعات المحلية، و التي بدورها تأخذ عدة أشكال في مجال التنمية المحلية، أوما يسمى بالمخططات أو البرامج التنموية، و التي تتنوع وتتغير حسب طبيعة النفقة، الإجراءات، مصدر التمويل أو التشريعات القانونية المعمول بها في ذلك الإطار، فنجد على مستوى الجماعة المحلية المخططات البلدية للتنمية، المخططات القطاعية للتنمية، مختلف الميزانية المحلية أو الصناديق المخصصة لتمويل المشاريع الخاصة أو العامة.

وفي هذا الإطار، ومن خلال هذه الدراسة سنحاول إظهار دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية على ضوء ما تملكه من إمكانيات وأدوات مالية وتشريعية.

إشكالية البحث:

من أجل دراسة هذا الموضوع، ارتأينا طرح إشكالية بحثنا على النحو التالي:

" **هل يمكن للجماعات المحلية بولاية المدية تحقيق تنمية محلية فعلية على ضوء الوسائل المالية المتاحة، لاسيما البرامج والمخططات البلدية للتنمية** "

وللإجابة على التساؤل الرئيسي، وجدنا أنفسنا أمام طرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- ماهي مقومات تجسيد تنمية محلية فعلية.

2- هل يعود الاختلال المسجل في التنمية المحلية، إلى ضعف السياسات المنتهجة أم إلى عدم قدرة الجماعات المحلية التكفل بالمهام المسندة لها.

3- هل حقق فعلا المخطط البلدي للتنمية الأهداف التنموية للبلديات بولاية المدية.

وحتى نتمكن من دراسة هذا الموضوع، قمنا باقتراح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: تعاني الجماعات المحلية صعوبات كثيرة في سبيل تحقيق التنمية المحلية.

الفرضية الثانية: يعد الانفلاق العام المحرك الرئيسي لتجسيد التنمية المحلية.

الفرضية الثالثة: ساهم الإنفاق العام بشكل كبير من خلال مخططات التنمية للبلدية في بعث التنمية المحلية في ولاية المدية.

أهمية البحث:

لهذا الموضوع أهمية علمية و عملية كبيرة حيث أنه مرتبط بعمل الجماعات المحلية عامة و البلدية خاصة في تحقيق التنمية المحلية ومحاولة الارتقاء بقدرتها لتلبية حاجة المواطن وتحقيق التنمية المحلية بفعالية.

لإبراز أهم الآليات التي تقوم عليها الجماعات المحلية، من أجل تحقيق التنمية المحلية على ضوء ما تملكه من إمكانيات مالية (والتي تعتبر نفقات عامة)، ومحاولة توضيح مختلف المسائل التي تلعب دور فعال في مجال التنمية المحلية، بالإضافة إلى محاولة إثراء الدراسات المتعلقة بالإنفاق العام و التنمية المحلية، كون هذه الدراسات تحاول التطرق للتنمية المحلية من زاوية البلدية باعتبارها هيئة محلية تسعى إلى تحقيق التنمية المحلية، هذا من جهةومن جهة أخرى الإسهام في الدراسات المتعلقة بالجماعات المحلية، خصوصا وأن لهذه الدراسة شق تطبيقي يتعلق بدراسة حالة المخطط البلدي للتنمية، لربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

أهداف البحث:

نسعى من حلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تبيان نقاط الضعف في أداء الجماعات المحلية بخصوص التنمية، محاولة منا للفت انتباه المسؤولين من أجل تحسين الأداء،

- محاولة فهم أعمق لموضوع التنمية بشكل عامو التنمية المحلية بشكل خاص، ومدى تأثرها بالإنفاق العام،

- محاولة تشخيص أهم مجالات التنمية على مستوى ولاية المدية،

– تسليط الضوء على المخططات البلدية للتنمية ببعض بلديات الولاية وتقييمها،

– محاولة الغوص أكثر في النفقات العامة وسياسة ترشيدها،

– دراسة مفهوم التنمية المحلية ومعرفة أهم أبعادها ومجالاتها التنموية،

– محاولة الكشف عن أسباب العجز الموازني وكيفيات معالجته.

أسباب اختيار الموضوع:

يعود اختيار الموضوع إلى عوامل موضوعيةو أخرى شخصية، نوجزها فيما يلي:

– بحكم المنصب المشغول " إطار بالجماعات المحلية"، والاحتكاك المستمر بعمليات التنمية على مستوى الولاية،

– الميول الشخصي للمواضيع المتعلقة بالجماعات المحلية،

– التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية، وسياسة تنمية مناطق الظل،

– تسليط الضوء على ضرورة تبني التغيير للسياسات المحلية بخصوص التنمية،

– تسليط الضوء على الاهتمام الكبير بظاهرة تزايد النفقات العامة وكذا ظاهرة العجز الموازني،

– قلة الدراسات بخصوص المخططات البلدية للتنمية ودورها في تنمية البلديات لاسيما في ولاية المدية،

– المرحلة التي تشهدها الجزائر، لاسيما من تعديل الدستور، خلق قوانين جديدة،والمؤثرات الخارجية لاسيما من الناحية الاقتصادية (انهيار أسعار النفط)،

– ملائمة موضوع البحث مع تخصص الدراسة.

الدراسات السابقة:

1- كريم يرقي: دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية المدية،مذكرة ماجستير، جامعة المدية، 2009-2010،

قام الباحث من خلال هذه الدراسة إلى التطرق للمفاهيم الأساسية للتنمية وإبراز مقومات تجسيد التنمية المحلية من خلال التركيز على نظام وأداء الجماعات المحلية مع تبيين أهمية المالية المحلية وبرامج التنمية على المستوى المحلي.

2-سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية، جامعة الشلف، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية،2006- 2007،

قام الباحث من خلال هذه الدراسة بالتطرق إلى موضوع التنمية المحلية في الجزائر من خلال إبراز دور ونتائج تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي على التنمية المحلية في الفترة من سنة 2005 إلى سنة 2009.

3-عبد الحميد عبد المطلب، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2000،

اعتبرت هذه الدراسة أن التنمية المحلية تعتبر الدعامة الرئيسية للتنمية الكلية، وبالتالي فإن دعم التمويل المحلي عن طريق الإنفاق العام وتخصيص موارد مالية، يساعد الحكومات المركزية على تحسين الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية على المستويين الوطني و المحلي.

منهج البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع، فقد قمنا بتقسيم البحث إلى جزء نظري و جزء تطبيقي، ولذلك اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي عندما يتعلق الأمر بالجانب النظري، وذلك من أجل تحديد المفاهيم الأساسية

و النظرية المتعلقة بالموضوع،و اعتمدنا على المنهج التحليلي عند تطرقنا للفصل التطبيقي، وذلك من أجل تسليط الضوء على مختلف مجالات التنمية على مستوى ولاية المديةو الإمكانيات المتوفرة لديها، وكذا المخصصات المالية ضمن المخططات البلدية للتنمية لثلاث بلدياتو هي بلدية المدية، وبلدية وامري، وبلدية الحمدانية.

حدود الدراسة:

إن موضوع الإنفاق العام ودوره في تفعيل التنمية المحلية واسع ومتشعبو لا يمكن الإلمام به في دراسة واحدة، لذا اقتصرنا في دراستنا على بعض المفاهيم الأساسية للنفقات العامةو التنمية المحلية، وكيف يمكن أن نجسد تنمية محلية فعلية في ظل ما تملكه الجماعات المحلية من وسائل مالية وتشريعية،

وركزنا في الفصل التطبيقي على دراسة تحليلية للمخططات البلدية للتنمية خلال ثلاث سنوات الأخيرة، وهي 2017، 2018 و2019و هي آخر سنة تم تخصيص فيها غلاف مالي ضمن المخططات البلدية للتنمية لأنه في سنة 2020 الأغلفة المالية التي كانت مخصصة ضمن هذا البرنامج خصصت لتنمية مناطق الظل، وذلك بالنسبة لثلاث بلدياتو هي: بلدية المدية، وبلدية وامري، وبلدية الحمدانية.

أدوات الدراسة:

من أجل الإحاطة بهذا الموضوع، اعتمدنا في دراستنا على ما يلي:

أ- المسح المكتبي: استعملنا المراجع بمختلف أنواعها من كتب، مجلات، قوانين، تقارير، عروض حال، دراسات سابقة، مواقع إلكترونية لها علاقة بالموضوع، ومختلف البيانات التي تحصلنا عليها من الجماعات المحلية التي شملتها الدراسة،

ب- أدوات معالجة المعلومة: من أجل تحليل المعطيات المتحصل عليها في الجانب التطبيقي، قمنا بالاعتماد على تقنيات الإحصاء بهدف تجميع المعلومة وتصنيفها ومعالجتهاوإسقاطها على الجانب النظري، وذلك من أجل تسهيل عملية قراءتها.

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي صادفتنا خلال هذه الدراسة:

- أبواب الجامعةو المكتبة الجامعية مغلقة وذلك بسبب وباء كورونا،و الذي بسببه لم نحصل على الكثير من المراجع،

- صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية بخصوص الجزء التطبيقي لاسيما خلال هذه الفترة،

- قلة المراجع التي تناولت موضوع المخططات البلدية للتنمية.

هيكل البحث:

لغرض الإلمام بجميع جوانب الموضوع، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول:

يتعلق الفصل الأول بالتنمية المحلية، حيث يشمل على ثلاثةمباحث، يخصص المبحث الأول إلى بعض المفاهيم الأساسية حول التنمية المحلية، بينما يخصص المبحث الثاني للتطرق إلى المجتمع المحلي ودوره في التنمية، أما المبحث الثالث فيخص صعوبات التنمية المحلية في الجزائر،

أما الفصل الثاني فيتعلق بالإنفاق العام، لنرى ضمن مبحثه الأول بعض المفاهيم النظرية حول النفقات العامة، بينما يخصص المبحث الثاني للتمويل المحليوإشكالية العجز الموازني، أما المبحث الثالث فيخص شكل من أشكال الإنفاق العام ألا وهو المخطط البلدي للتنمية،

أما الفصل الثالث فهو عبارة عن دراسة تحليلية لواقع التنمية بولاية المدية، سنرى في مبحثها الأول لمحة فنية عن ولاية المدية و أهم مجالات التنمية، بينما يخصص المبحث الثاني للاطلاع على مختلف الاعتمادات المالية المخصصة في إطار البرامج البلدية للتنمية لبعض بلديات الولاية، وأخيرا وضمن المبحث الثالث نقيم دور المخطط البلدي في تنمية البلدية و نرى أهم التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية في مجال التنمية.

الفصل الأول :

مدخل عام الى التنمية المحلية

تمهيد:

يعتبر موضوع التنمية بشكل عام من أكبر التحديات بالنسبة للقادة و السياسيين، ذلك لما له الأثر المباشر على جوانب الحياة الاجتماعية، الاقتصادية و الثقافية للإنسان،و أمام عجز الهيئات المركزية بالقيام بتنمية شاملة، ظهر مفهوم التنمية المحلية،و التي تقتضي ضرورة إشراك الجماعات المحلية من جهةو المواطن من جهة أخرى،

و من أجل الإحاطة بعناصر موضوع التنمية المحلية، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية،

المبحث الثاني: المجتمع المحليو التنمية،

المبحث الثالث: صعوبات التنمية المحلية في الجزائر.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التنمية المحلية

سنستهل هذا المبحث بالتطرق إلى مفهوم التنمية المحليةو خصائصها في المطلب الأول،بعد ذلك إلى أهم مجالاتها أهدافها، التي وجدت من أجلها،وذلك من خلال المطلب الثاني،و أخيرا سنتطرق إلى جملة من المقومات من أجل تجسيد تنمية محلية فعلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية المحليةو خصائصها

الفرع الأول: مفهوم التنمية المحلية

التنمية المحلية هي " العملية التي تتضافر فيها جهود الأهالي مع جهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصاديةو الاجتماعيةو الثقافية للمجتمعات المحلية،و العمل على تكامل هذه المجتمعات في حياة الأمم وتمكينها من الإسهام إسهاما كاملا في التقدم القومي[1]"،

وتعرف على أنها "مسلسل تنويع الأنشطة الاقتصاديةو الاجتماعيةوا ٍغمائها داخل أي إقليم، انطلاقا من تعبئة وتنسيق موارده وطاقاته، وبالتالي سيكون ثمرة لمجهودات سكانه، ويهتم بوجود مشروع تنمية تندمج فيه مكوناته الاقتصاديةو الاجتماعيةو الثقافية ويجعل من فضاء التجاور فضاء للتضامن الفعال"[2]،

ويعرفها الأستاذ عبد الحميد عبد المطلب على أنها " العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية و الجهود الحكومية، للارتفاع بمستويات التجمعات و الوحدات المحلية،

[1]- وسيلة السبتي تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2005، ص 26.

[2]– زنكري مولود وبراني عبد الناصر، قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية، سبل استفادة الجزائر منها، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر، المركز الجامعي ببرج بوعريريج، 2008، ص3.

اقتصاديا،اجتماعيا، ثقافيا و حضاريا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة و متكاملة"[1]،

و تعرف أيضا على أنها "العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجياته و أهدافه و ترتيب هذه الحاجات و الأهداف وفقا لأولوياته، مع إضفاء الثقة و الرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات و الأهداف، و من خلال ذلك يمكن أن تنمو و تمتد روح التعاون و التضامن في المجتمع"[2]،

وينظر الأستاذ "**آرثر دانهام ARTHUR DUNHAM** " للتنمية المحلية على أنها " نشاط منظم الغرض منه تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع و تنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي و التوجيه الذاتي لشؤونه، و يقوم أسلوب العمل في هذا الحقل على تعبئة و تنسيق النشاط التعاوني و المساعدات الذاتية للمواطنين، و يصحب ذلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية و الأهالي"[3].

الفرع الثاني: خصائص التنمية المحلية[4]

تتميز التنمية المحلية بجملة من الخصائص نبرزها فيما يلي:

- التنمية المحلية هي عملية تغيير تتم بشكل مستمر و متصاعد من أجل إشباع الحاجات و المطالب المتجددة للمجتمع المحلي،
- تتميز التنمية المحلية بالشمول، حيث تشمل جميع النواحي الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية و السياسية، كما تشمل أيضا كل قطاعات المجتمع المحلي تحقيقا للعدالة و تكافؤ الفرص،

---

[1]– عبد الحميد عيد المطلب، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص 13.

[2]–علي بوعمامة، مفهوم التنمية المحلية ومقومات تجسيدها، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر، المركز الجامعي ببرج بوعريريج، 2008.

[3]– جمال زيدان واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990–2000، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001، ص5.

[4]–لخضر مرغاد وكمال منصوري، التمويل بالوقف، بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.

- التنمية المحلية توجد في البلدان المتقدمة كما توجد في البلدان النامية،و هي تخص مناطق الحضرية كما تخص المناطق الريفية،

- لا تقتصر التنمية المحلية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين وتوزيعها بعدالة، بل تتعداه إلى إقامة مشروعات إنتاجية لزيادة المداخيل لسكان المجتمع المحلي، بالإضافة إلى توفير التدريب وكذا دعم المشروعات الاقتصادية القائمة على الجهود الذاتية و استثمار الموارد المحليةفي المشروعات المدرة للأرباح،

المطلب الثاني: مجالاتو أهداف التنمية المحلية

إن التنمية المحلية مفهوم متكامل وشامل في آن واحد، يمس جميع المجالات ويحقق أهداف مختلفة، وسنبرز ذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول: مجالات التنمية المحلية

يوجد العديد من مجالات التنمية المحلية، والتي نذكر منها:

1- التنمية الاقتصادية: إن الهدف الأساسي و الأول للتنمية المحلية يتمثل في رفع وتحسين المستوى المعيشي للمواطن، إذن فالتنمية الاقتصادية يقصد بها عملية تحسين وتنظيم استغلال الموارد الماديةو البشرية المتاحة، بهدف زيادة الإنتاج الكلي من السلعو الخدمات، بمعدل أسرع من معدل الزيادة في السكان بهدف تحقيق زيادة متوسطة في دخل الفرد الحقيقي،

إذن فالتنمية الاقتصادية تهدف إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية، سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعيو حتى المنشآت القاعدية، بما يسمح لاحقا بتحقيق توازن ينتج عن توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها و هذا لن يتم إلا بالتركيز على عدة مجالات أهمها: تدعيم الاستثمار المحلي، تطوير النشاط الزراعي و استغلال الموارد السياحية.

2- التنمية الاجتماعية: يسعى هذا المجال إلى تنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هذا المفهوم هو العنصر الإنساني، والتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به والاهتمام وخلق الثقة في فعالية البرامج التنمية الاجتماعية، التي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية مثل: الصحة، التعليم، الإسكان والضمان الاجتماعي التي يمكن جمعها في عملية الاستثمار في الموارد البشرية[1]،

3- التنمية الإدارية: تتمثل في معالجة المشاكل الإدارية التي تواجهها الدول في محاولاتها لإقامة تقدم صناعي، زراعي، تعليمي واجتماعي وذلك من خلال تطوير التنظيمات والقرارات الإدارية ومحاربة البيروقراطية، لتحقيق التقدم وترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة[2] والقدرة على بث روح النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته، كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنظمة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والإنجازات،

كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة، لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهارتها وقدراتها على استخدام هذه الطرق في حل ما يواجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها لما يحقق أقصى قدر في التنمية،

4- التنمية السياسية: وهي عبارة عن مجموع الأفكار التي تساهم في تكوين رأي عام، للتأثير به على القرار السياسي، أي المشاركة في وضع القرار عن طريق مجموعة من الوسائل مثل : الأحزاب، الجمعيات، النقابات والتي تهدف إلى ترقية علاقة الدولة بالمجتمع، كما تعني أيضا تطوير الثقافة السياسية السائدة وتجديد البنيات والمؤسسات السياسية[3]،

---

[1]- محمد رياض عاتيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989، ص 49.

[2]- إبراهيم عبد اللطيف، الاطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، مجلد 24، عدد 3، 1992، ص 54.

[3]- بدال غنية، التخطيط البلدي والتنمية المحلية، مذكرة تخرج السنة الرابعة، دفعة 39، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006، ص 08.

وتهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في دولة ما، على اعتبار أن التنمية السياسية هي استجابة النظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعيةو الدولية، لاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة و الأمةو المشاركة وتوزيع الأدوارو، لا تكون التنمية السياسية إلا من خلال استقرار النظام السياسي عن طريق المشاركة الشعبية المتمثلة في حق المواطن في اختيار من يمثلونه لتولي السلطة، ومن خلال هذه المشاركة يلعب المواطن دورا كبير ا في دعم مسيرة التنمية.

الفرع الثاني: أهداف التنمية المحلية

إن التنمية المحلية ليس هدفها الأول والأخير إشباع الجانب المادي للإنسان فقط، بل في مفهومها الشامل أوسع من ذلك، حيث تهدف إلى ضمان الحياة الكريمة للإنسانو إخراجه من معاناة الماضي بكل أشكاله، إلى حياة يشعر فيها بالاطمئنان الكامل، وسنبرز مجموعة من الأهداف للتنمية المحلية على سبيل المثال لا الحصر، وهي كالآتي:

-تعمل على صهر المجتمعات المحلية وتحويلها إلى حالة من التماسك و الترابط لكي يسهل نموها بشكل مترابط

-العمل على خلق المشاركة الوجدانية وتأسيس الروابط بين أكبر عدد من المشاريع و الجماعات المحليةو خلق روح جديدة في العلاقات الإنتاجيةو مرافق الخدمات الأخرى،

-تعمل التنمية المحلية على خلق الرأي العام الذي يؤمن بعمليات التحول و التغييرو العمل على أن يكون جزء من تلك النشاطات الإنسانية اليومية، من خلال الشعور الجماعي الذي يسيطر على العقولو السلوكو الأفعال مما يضمن لها النجاح،

-سد احتياجات السكان من السلعو الخدمات،

-تهدف إلى تحسين الإطار المعيشي للأفراد في المجتمع المحلي،

-زيادة التعاون و المشاركة بين السكان و مجالسهم المحلية، مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفعالة،

-توفير المناخ الملائم الذي يمكن السكان في المجتمعات المحلية من الابداع و الاعتماد على الذات، دون الاعتماد الكلي على الدولة و انتظار مشروعاتها،

-جذب الصناعات و النشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية، بتوفير التسهيلات الممكنة مما يسهم في عملية تطوير تلك المناطق و يتيح لأبنائها مزيدا من فرص العمل[1]،

-ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية، مما يسهم في تعزيز قيامها بواجباتها و تدعيم استقلاليتها،

-عدم الإخلال في التركيبة السكانية و توزيعها بين أقاليم الدولة و الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية،

-إعداد القادة والرو اد المحليين في المجتمع المحلي،

-تحقيق الضبط الاجتماعي المناسب، بإيجاد مناخ مناسب لعملية التنمية كمعرفة الفرد لواجباته ودوره في عملية التنمية[2]،

كما أن هناك من يلخص أهداف التنمية المحلية في هدفين رئيسيين، هما :

أهداف الإنجاز: وتشمل كل ما تحققه التنمية المحلية من إنجازات مادية،

أهداف معنوية: وتشمل كل المتغيرات السلوكية و المعرفية و المهارية، التي تطرأ على سكان المجتمع أثناء ممارستهم و قيادتهم لعملية التنمية المحلية،

[1]– أيمن عودة المعافي، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2010، ص 139.

[2]– سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير جامعة الشلف، 2007، ص 13.

المطلب الثالث: مقومات تجسيد تنمية محلية فعلية

لنجاح أي عملية تنمية محلية يجب توفر عدة شروط مسبقة، يمكن حصرها في النقاط التالية:

الفرع الأول: وجود مجتمع محلي

إن المشاركةو المساهمة الإيجابية للمجتمع مهمة في أي مبادرة للتنمية المحليةومن هنا يجب تحديد جيد للمجتمع المحلي،و الذي يشير إلى بناء اجتماعي معين، ذي علاقات خاصة متشابهة التكوين، تتميز بقوة النسيج العلاقات يوسيادة طابع المواجهةو الصبغة الشخصية، حيث تسيطر على سلوك أفراد هذا البناء الاجتماعي، التقاليدو القيم المحلية التي تولد درجة عالية من الضبط الاجتماعيو ذلك على عكس المجتمع الكبير الذي يقوم على التخصيص في العملو على علاقات مختلفة الأبعاد و الولاءات المتشبعة التي يضعف فيها الطابع الشخصي ويسودها القانون ومبدأ الحقو الواجب[1]،

إذن فالعناصر الأساسية التي تميز المجتمع المحلي تتمثل في، مجموعة من الناسو المنطقة الجغرافية المحددة ومجموعة الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية و الثقافية و السياسية، التي يشتركون فيها، كما يؤكد هذا التعريف على القيمو الشعور بالانتماء الذي يميز أفراده،

إذن ما يميز المجتمع المحلي الخصائص التالية:

- المجتمع المحلي هو جزء من المجتمع الكبير،
- المجتمع المحلي هو عبارة عن جمع متفاعل من الأفراد،
- يعيش الأفراد المحليون في رقعة جغرافية واحدةو محددة،
- تسود بين أفراد المجتمع المحلي علاقات دائما نسبيا،
- يشترك أفراد المجتمع المحلي في مختلف الأنشطة التي تسود مجتمعهم،
- تغلب صفة التجانس على معظم الأفراد المحليين،
- يسود أفراد المجتمع المحلي شعور الانتماء إليه.

[1]–محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1962، ص130.

الفرع الثاني: وجود تنظيم إداري محلي

ومعناه وجود تنظيم محلي إلى جوار الإدارة المركزية، مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحليةوتعرف الإدارة بأنها " نقل أوتحويل سلطة إصدار قرارات إدارية لمجالس منتخبة من المعنيين"[1]، كما تعرف أيضا على أنها : "عبارة عن اعتراف الدولة للأشخاص الإقليمية بسلطة إصدار قرارات إدارية في بعض المجالات"[2]، أو هو : " النظام الإداري الذي يقوم على توزيع الوظائف الإدارية بين الإدارة المركزية (الحكومة)و هيئات و وحدات إدارية أخرى إقليمية، أومصلحة مستقلة قانونيا عن الإدارة المركزية، بمقتضى اكتسابها للشخصية المعنوية مع بقائها خاضعة لقدر معين من رقابة تلك الإدارة"[3]،

ومن خلال التعاريف السابقة تبين أن الإدارة المحلية تتميز بالخصائص التالية:

- وجود مصالح محلية تختلف عن المصالح الوطنية،

-إنشاء هيئات محلية منتخبة مهمتها إنجاز تلك المصالح،

- إشراف السلطة المركزية على أعمال تلك الهيئات،

ومن المبادئ التي تحكم الإدارة المحلية:

[1]-علي خاطر شنطاوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002، ص 97.

[2]-علي خاطر شنطاوي، مرجع سابق، ص 98.

[3]- محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004، ص 09.

1 – مبدأ الديمقراطية:حيث أن الإدارة تقوم على أساس المشاركة الشعبية في شؤون الحكم على المستوى المحلي،وتدفعه إلى الاهتمام بالشؤون العامة، حيث أنه كلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية[1]،

2 – مبدأ اللامركزية:أي أن تسند مسألة الفصل في بعض الأمور إلى هيئات مستقلة عن الهيئات المركزية.

الفرع الثالث: التمويلو التخطيط المحليين

يعرف التمويل المحلي بأنه" كل المواد المالية المتاحة، والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية، بالصورة التي تحقق أكبر معدلات التنمية عبر الزمن، وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة[2]"

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر الدعامة الرئيسية لاتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، لأن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية المحليات واتخاذ القرارات، بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية وبين توافر المواد المالية الذاتية للمحليات، من أجل إحداث المزيد من التنمية المحلية يتوقف على مدى قدرتها في تعبئة أكبر قدر ممكن من الموارد المحلية خاصة الموارد المالية الذاتية، بل إن تدعيم الإدارة المحلية وزيادة قدرتها وتعميق فلسفة وجودها يتوقف على مقدار ما لديها من موارد محلية متاحة،

أما التخطيط المحلي فهو الوسيلة الفعالة لبلوغ أهداف التنمية،وعموما يعرف " بأنه مجموع البرامج و الخطط التي توضع من أجل تحقيق أهداف معينة، كما يعد مجالا لعملية تربوية يعد فيها أفراد المجتمعات المحلية للعمل بأنفسهمو المساهمة في إدارة شؤونهم العامة،والتخطيط لا يجرى في فراغ

[1]– جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 03.

[2]– عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص22.

اجتماعي، إذ لا يمكن أن يكون مجرد تنظيم آلي للموارد يتم إدماجها في عملية إنتاجيةوإنما يجب أن يكون التخطيط اندفاعيا لتحقيق تنمية جماعية يشترك فيها الناسو الموارد باستمرار،

ولكي يكون تخطيط التنمية المحلية سليما، لابد أن يقوم على مجموعة من الأسس وهي[1]:

– أن يكون التخطيط شاملا ومتكاملا لمختلف الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية وذلك لتحقيق الأهداف المنشودة،

– أن يكون التخطيط مرنا بحيث يعاد تشكيله في ضوء التجربةو التقييم،

– كما يجب أن يكون التخطيط المحلي جزء من التخطيط الوطني، الذي يعد على مستوى المركز ويشمل كافة الأقاليم ويهتم بكافة القطاعاتو الأنشطة المختلفة، لكن أهمية التخطيط المحلي تكمن في أنه لا يمكن أن يحقق النجاح بالشكل المطلوب إلا إذا كان نابعا من البيئة المحلية،[2]

كما أن التخطيط الوطني يجب أن يضمن التنسيقو التكامل بين مختلف الأقاليمو هذا برسم خريطة واضحة المعالم للمناطق الإقليمية طبقا للموارد المتاحةو الاحتياجات الأساسية المطلوبة لكل إقليم،

ولنجاح أي عملية تخطيط يجب توفر مجموعة من النقاط، وهي كما يلي:

– القيام بحصر شامل لجميع أنواع المتطلبات المحلية المباشرة وغير المباشرةو التي تتطلب توفيرها للوفاء باحتياجات أفراد المجتمع المحلي،

– تحديد أولويات الخطةومستوياتها التي يجب أن تستهدف الوصول إليها لكل نوع من أنواع الخدمات المتعددة كالتعليم، الصحةو السكن،

[1]– أحمد مريممصطفى،إحسانحفظي،قضاياالتنميةفيالدولالنامية،مصر :دارالمعرفةالجامعية، 2001، ص 227.

[2]– علي شريف، الإدارة العامة، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 1991، ص333.

– القيام بحصر الخدمات الحالية ومدى توفرها وتوزيعها على المناطق المختلفة للإقليم،

– تحديد الزيادة اللازمة في كل أنواع الخدمات للوصول إلى المستوى المطلوب، مع مراعاة عدالة توزيع الخدمات بين سكان الإقليم،

– إعداد الفنيين والبرامج والنظم الإدارية اللازمة لعمليات الإنشاءات للتجهيزات العمرانية،

– الارتقاء بمستوى الخدمات الحالية والمحلية حتى تصل إلى أقصى كفاءة لها بأقل نفقة،

– القيام بالتنسيق الكامل بين التخطيط الاجتماعي، الاقتصادي والعمراني حتى يتحقق التوازن بين الحاجيات والإمكانيات على المدى الطويل،

– تطابق البرامج والأهداف وفقا لحاجات الأفراد وتماشيا مع التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي تستهدفه الدولة.

المبحث الثاني: المجتمع المحليو التنمية

سنتطرق ضمن هذا المبحث إلى مفهوم المجتمع المحلي، وذلك من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني فسنخصصه إلى أنواع المجتمع المحلي، وسنتكلم عن مفهومو أشكال مشاركة المجتمع المحلي في التنمية ضمن المبحث الثالث.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المحلي

منذ القديم و الناس يعيشون في جماعات تحكمها كل أنواع العلاقات الموجبة و السالبة، تعاونية و تنافسية، علاقات صداقةو علاقات عداوة،و هذا ما أصبح يطلق عليه اسم المجتمع،

و المجتمع المحلي لا يختلف كثيرا عن مفهوم المجتمع، حيث لا يكمن الاختلاف إلا في حجم المكان الذي تشغله الجماعةو العدد المكون لها، ويعرف المجتمع المحلي بأنه "جماعة قد تكون صغيرة العدد أوكبير، يعيش أعضاؤها بطريقة يشاركون من خلالها في ظروف الحياة الأساسية"[1]، كما يعرف بأنه " مجموعة من الأفراد يعيشون في منطقة أوبيئة محدودة النطاق أو المعالم، كاجتماع أهل القرية أو القبيلة أو احياء المدينة، أي أن هذا اللفظ يطلق على المجتمعات القبليةو الرعوية، كما يطلق على المجتمعات المتحضرة"[2]،

إذن فالمجتمع المحلي يعبر عن مجموعة من الناس يقيمون في منطقة جغرافية محددة ويشتركون معا في الأنشطة السياسيةو الاقتصادية، وتكون فيما بينهم وحدة اجتماعية ذات حكم ذاتي تسودها قيم عامة، ويشعرون بالانتماء إلى نفس المنطقة وذلك في إطار نظم اجتماعية أساسية كالنظام

[1]– أحمد مريممصطفى،مرجع سابق، ص 230.

[2]– منال طلعت محمود، مرجع سابق ، ص 6.

العائليالديني، الاقتصاديو السياسي،و على هذا الأساس يمكن تسمية كل من القريةو المدينة مجتمعات محلية، ونشير إلى أن المجتمع المحلي يقوم على ثلاث عناصر أساسية،و هي:

- المكان،
- المقيمين،
- التفاعل القائم بين المكانو المقيمين.

المطلب الثاني: أنواع المجتمع المحلي

الفرع الأول: المجتمع الحضري

يطلق عادة مصطلح المجتمع الحضري على السكان الذين يعيشون في المدينة، و الذين يتميزون بعلاقات اجتماعية وبقيم أخلاقية و إنسانية[1]، حيث تعتبر المدن و المناطق المحيطة بها مراكز ديناميكية للإنتاجو المبادلةو الاستهلاك، فهي غالبا ما تمثل النسبة الكبيرة من السكان،

وتعرف المدينة على أنها " تجمعات سكنية مستقرة وكبيرة ذات كثافة سكانية مرتفعةو غير متجانسة، وتنتشر فيها الحياة الحضريةو لا يعتمد أفرادها في رزقهم على الزراعةو إنما يعملون في الصناعة و التجارة، وتمتاز كذلك بزيادة التخصص وتقسيم العمل وتعدد الوظائف الاجتماعية، وقيام الهيئات و المؤسساتو الجماعاتو الإدارات، وتوفر درجة عالية من التنظيم"[2]

تتميز المدينة في مظهرها العمراني المألوف عن القرية، سواء من ناحية شكلها الخارجي أو من ناحية وظائفها أو نموها وتطورها، وكان من الصعب وضع تعريف محدد لمصطلح المدينة، ذلك كونهاظاهرة معقدة تولدت عن تفاعل العديد من العوامل المشتركة، ومن ثم اختلف العلماء في تعريفهم للمدينة،

[1]–إبراهيم حسن عسل،التنمية في الفكر الإسلامي، بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،2006، ص 43.

[2]– حسين عبد الحميد احمد رشوان ،مشكلات المدينة،الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة،2005، ص 11.

فمنهم من تصور المدينة امتدا للقرية على اعتبار أن هناك تدرجا مستمرا بين ما هو حضري وماهو ريفي ومنهم من عرف المدينة على ضوء عدد السكان، باعتبار أن هناك حد أدنى للحجم السكاني الذي تعرف المدينة على أساسه،

لقد دفعت الاتجاهات الحديثة المرتبطة بالتحضر نتيجة زيادة حجم المدن وتدهور الكثير من البيئات الحضرية وتفاقم الكثير من المشكلات والتي أصبحتملازمة للحياة الحضرية إلى زيادة الاهتمام بمستقبل المدينة ورفاهية سكانها، كما زاد اهتمام الأمم المتحدة بموضوع التحضر ومشاكله،واتجهت تقاريرها لدراسةمشكلات التحضر وعلاقتها بتنمية المجتمع المحلي، حيث ترتب على ذلك إعداد الكثير من البرامج المتصلة بموضوع التحضر وتحليل سبل النمو المتاحة فيه[1].

الفرع الثاني: المجتمع الريفي

لقد ربط علماء الاجتماع مفهوم المجتمع الريفي بمفهوم القرية وبالخصائص العامة التي تميز المجتمع الريفي عن نقيضه المجتمع المدني، حيث أن أهم ميزة يتميز بها المجتمع الريفي عن الحضري طبيعة النشاط أو العمل الذي يمارسه سكان الريف،

عرف العالم " **راد فيلد** " المجتمع الريفي بأنه " مجتمع قروي يمثل نموذجا عن طريقة معينة في الحياة الإنسانية تعتمد على الزراعة"، ومع ذلك فقد اختلف معه بعض العلماء مثل " **فوستر** " حيث رأى أن القرويينأوإن كانوا في الأساس مزارعين إلا أن جزءا منهم يزاولون أعمالا أخرى غير زراعية،

لقد اختلف الكثير في وضع معايير واضحة تحدد ماهية الريف، فمنهم من يستخدم المستوى الإداري كمقياس لتعريف الريف، بأنه المناطق التي تحددها الدولة في تقسيمها الإداري على أساس أنها ليست مناطق حضرية وتشمل القرى وتوابعها في طول البلادو عرضها، ومنهم من يستخدم مقياس

[1]–منال طلعت محمود،مرجع سابق ، ص 20.

الكثافة السكانية، حيث إن لم يصل سكان المنطقة إلى عدد محدد فهي تعتبر قرية وليست مدينة، فقد لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعريف المجتمع الريفي تعريفا إحصائيا، حيث يعتبر التجمع السكاني تجمعا ريفيا إذا قل عن ألفين وخمسمائة نسمة، كما أن هناك أساس آخر يقوم على التقسيم الاقتصادي لمهنة، فإذا كان المجتمع زراعيا فهو ريفيا، إما إذا كان صناعيا أو خدماتيا فهو مجتمع حضري.

المطلب الثالث: مشاركة المجتمع المحلي في التنمية

الفرع الأول: مفهوم المشاركة

يعتبر مفهوم المشاركة الشعبية من أهم المواضيع التي تشغل بال الساسة و الاقتصاديين، كما أنها محل اهتمام المسؤولين التنفيذيين سواء كانت في الدول المتقدمة أو في الدول النامية،

فالمشاركة الشعبية هي " وسيلة لتحقيق أهداف على مستوى المجتمع و أخرى على مستوى الفرد، فهي تساعد المجتمع على تحقيق أهدافه و تزيد من قدرة الفرد على التعامل مع مشاكل المجتمع والوصول إلى حل بصددها"[1]،

فمن خلال المشاركة يقوم الفرد بالإسهام الحر و الواعي في صياغة نمط الحياة العامة في النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، فإذا ما أتيحت الفرصة للفرد للمساهمة في تحديد الأهداف و التخطيط لها فإنه سوف يلتف حولها و يدافع عنها في كل ما يعترضها و يقتنع بنتائجها،

إذن فتحقيق التنمية لابد أن يتم بتضافر جهود الأفراد المحليين مع السلطات المحلية و العمل على تكامل هذه المجتمعات و تمكينهم من المساهمة في التقدم القومي[2]،

[1]– منال طلعت محمود، مرجع سابق ، ص 251.

[2]– أحمد مريم مصطفى،إحسان حفظي،قضايا التنمية في الدول النامية، مرجع سابق، ص 234.

نشير إلى أن درجة المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، تختلف من بلد لآخر وذلك يعود إلى طبيعة النظام المطبق، فكلما زادت الديمقراطية زادت المشاركة الشعبية، كما أنه كلما كان حجم الوحدة المحلية صغيرا كلما زاد معدل مساهمة الفرد في تشكيل سياستها العامة[1].

الفرع الثاني: أشكال المشاركة الشعبية

تعد المشاركة الشعبية أحد أهم مقومات تجسيد التنمية المحلية، حيث يمكن أن تتجسد هذه المشاركة فيما يلي:

أولا: المشاركة في تسيير الشؤون المحلية

يجمع أهل الاختصاص على ضرورة مشاركة المواطنين المحليين في تسيير شؤونهم المحلية وذلك من خلال:

1- اختيار القادة المحليين: فمن الضروري أن يختار السكان المحليين قادتهم الذين يرونهم أكفاء في إدارة شؤونهم المحلية بكل حرية وديمقراطية، غير مجبرين على قبول أشخاص لا رغبة لهم فيهم أو غرباء عن الإقليم الذين يعيشون فيه،وهذا ما يضمن تجاوب الأفراد المحليين مع الخططو المشاريع التي يختارها قادتهم.

2- الاستشارة: من أجل تحقيق التكامل بين الجماعات المحليةو السكان المحليين والوصول إلى نتائج مرضية، فمن الواجب استشارة الأفراد المحليينو الأخذ برأيهم في تخطيط وتنفيذ عمليات التنمية المحلية، كما ينبغي استشارتهم في عمليات الإصلاح بكل أنواعهو لا يتم ذلك إلا بفتح قنوات اتصال

[1]-أحمد صقر عاشور،الإدارة العامة،بيروت:دار النهضة العربية، 1979، ص 484

مباشرة بين المواطنين وقادتهم،و هنا يبرز دور الجمعيات و أعيان المنطقة في تفعيل هذا الاتصال و تنظيمه[1].

ثانيا: العمل التطوعي

إن قيم الأمة الأخلاقية و الدينية و الاجتماعية تدفع بالأفراد إلى العمل التطوعي الذي يجسد ارتباط المواطن بمجتمعه، ويمكن تبيان أهمية العمل التطوعي فيما يلي[2]:

-توجيه وتنظيم الجهود المحلية للمواطن وتشجيعهم على العمل التعاوني وبعث روح المبادرة لدى الأفراد،

-تقديم أكبرقدر ممكن من الخدمات و المكاسب للمجتمع المحلي و زرع روح الانتماء للمجتمع،

-تأكيد العمل من أجل الصالح العام و فائدة المجتمع المحلي،

-التنسيق و تحقيق التكامل بين المواطنين و الحكام و اكتشاف القيادات المحلية،

-غرس ثقافة الاعتماد على النفس و تحملاللمسؤولية و التقليل من الاتكال على الحكومة.

[1]– علي أحمد فؤاد أحمد،علم الاجتماع الريفي،بيروت،دار النهضة العربية،بدون سنة نشر. ص 102.

[2]– غالب الفريجات،التربية وتنمية المجتمع،عمان :أزمنة للنشر والتوزيع، 2006، ص 119–120.

المبحث الثالث: صعوبات التنمية المحلية في الجزائر

تناول العديد من المختصين مختلف الصعوبات و العراقيل التي واجهت عملية التنمية، لاسيما في الجزائر ،و هي كثيرة و متعددةو التي لا نستطيع حصرها جميعا، حيث اختصرنا الصعوبات من خلال هذا المبحث في الصعوبات السياسية و الإدارية، (سنتناولها من خلال المطلب الأول)، الصعوبات الاقتصادية (سنتطرق لها في المطلب الثاني) وكذا الصعوبات الاجتماعية، (وذلك من خلال المطلب الثالث)، غير أن هناك العديد من الصعوبات الأخرى كالصعوبات و العوائق الأمنية، الثقافية و التكنولوجية...

المطلب الأول: الصعوبات السياسية والإدارية

الفرع الأول: الصعوبات السياسية

نظرا لانتهاج الجزائر لنظامين مختلفين بين مرحلتين متباينتين، نظام الأحادية ونظام التعددية، فيمكن أن تتمثل الصعوبات السياسية في طبيعة النظام السياسي وكذا الأزمات السياسية.

أولا: طبيعة النظام السياسي

ويقصد به " كل نظام اجتماعي يقوم بأدوار أو وظائف متعددة استنادا إلى سلطة مخولة له أو قوة يستند إليها، منها إدارة موارد المجتمع وتحقيق الأمن الداخلي و الخارجي، وتحقيق أكبر قدر من المصالح العامة،و الحد من التناقضات الاجتماعية "، وفي صورته السلوكية هو" تلك المجموعة المترابطة من السلوك المقنن الذي ينظم عمل كل القوى و المؤسسات و الوحدات الجزئية التي يتألف منها، أي كل سياسي داخل أي بناء اجتماعي "، أما في صورته الهيكلية أو المؤسساتية فهو عبارة عن " مجموعة

المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي، و هي المؤسسات التشريعية، التنفيذية و القضائية "[1]،

فالنظام السياسي التي كانت تتسم به الجزائر قبل التسعينات تميز بنوع من الغموض في مجال التنمية، حيث أخذت الدولة على عاتقها غطاء أيديولوجي شعبوي بعد الاستقلال، كانت تنوي الابتعاد من خلاله عن الديمقراطية البرواجوازية، غير أن ذلك أدى إلى احتكار السلطة من طرف جماعة اجتماعية متسلطة ذات أصل عسكري، أدت بسياستها إلى عقم في التنمية الحقيقية،

ثانيا: الأزمات السياسية

هناك العديد من الأزمات السياسية التي حالت دون وجود تنمية حقيقية، و التي ربما أهمها أزمة المشروعية، التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، فما إن زالت أزمة صائفة 1962، حتى طفت أزمة 1965، و الانقلاب على الشرعية الثورية، ثم تلتها أزمة 1979 مع وفاة الرئيس الراحل "هواري بومدينو" أزمة من يخلفه، وبعد ذلك أحداث أكتوبر 1988 و الانفتاح السياسي، و كل هذه الأزمات جعلت التنمية تراوح مكانها،

كما أن هناك أزمة أخرى وهي أزمة المشاركة، ويظهر تأثير هاته الأخيرة في عدم استقطاب الأحزاب السياسية المشكلة للحكومة للإطارات الشابة و النزيهة، بل تقهر أصحاب المبادرات القيمة المبدعة و تفرض قوالب جاهزة،و هذا ما ولد العزوف لدى النخبة التي أقصيت بشكل أو بآخر من المساهمة في عملية التنمية، الشيء الذي صنع مجتمع مدني غير مبالي تماما بالتنمية الوطنية بشكل عام و التنمية المحلية بشكل خاص،و أصبح لا يعطيها أولوية ضمن أولوياته.

[1]– بوكرا إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال، من خلال الوثائق والنصوص الرسمية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

الفرع الثاني: الصعوبات الإدارية

الحديث عن العراقيل و الصعوبات الإدارية التي تحول عن تحقيق التنمية في الجزائر، هو حديث عن مجموعة من المظاهر التي ترتبط بالإدارة الجزائرية ارتباطا وثيقا،و التي نذكر منها:

-تفشي عناصر التخلف الإداري، المتسم بضعف المشاركة في عملية اتخاذ القرار، وتفشي الفساد، مما أضعف دور المجالس المحلية المنتخبة و مؤسسات المجتمع المدني،

-الغياب شبه الكلي للشفافية في الرقابة و المسائلة و حكم القانون و تفشي الغموض في أساليب العمل و التسيب،

-فشل سياسات الإصلاح الإداري الذي يستهدف العنصر البشري،و أساليب العمل في الإدارة،

-الاعتماد على الأساليب القديمة و التقليدية في التسيير و القائمة على سد الثغرات و وضع الحلول المؤقتةو الترقيعية،

-تفشي ظاهرة المحسوبيةو الولاءات للقبيلةو العرش، بحيث استبدلت القواعدو الإجراءات التنظيمية التي تحكم أي إدارة عصرية بنوع من العلاقات القائمة على الولاءات،

-عدم وضوح السياسات العامة للإدارة العمومية عموماو الإدارة المحلية خصوصا،

-انخفاض مستوى أداء العمالة مما أدى إلى ضعف في تقديم الخدمة و بالتالي تدهور العلاقة بين الإدارةو المرفق،

-ضعف الأداء الوظيفي ناتج إلى حد كبير إلىضعف وسائل وا ٍمكانيات التدريب المتاحة،

-بطء وضعف في عملية التشريع، وعدم الاعتماد على المعايير العلمية الدولية إلى جانب بطء سيرورة التغيير والتحديث،

-ضعف الرقابة و المحاسبة الشعبية، بل انعدامها في أحيان كثيرة، و هذا راجع إلى انعدام الوعي بضرورة المشاركة في جميع الأنشطة المتعلقة بالتنمية،

-سياسة التهرب من المسؤولية و انتشار ثقافة التهرب من الغير، وذلك نظرا لعدم وجود نظام حوافز للموظفين،

-التناقض الملموس بين الوضع الرسمي و الواقع، ويتجلي ذلك في إظهار ما يجب أن يكون وليس ما هو كائن فعلا،

-سوء توزيع الاختصاصات الإدارية و خاصة الفنية منها في بعض القطاعات،

-تسرب العمالة الفنية الماهرة و التقنية في الكثير من الاختصاصات و القطاعات الإنتاجية الأساسية (هجرة الأدمغة[1])،

-عدم التخطيط الجيد لمشاريع التنمية محليا بما يتماشى و الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي،

-تفشي ظاهرة الانسدادات و الصراعات داخل المجالس المحلية المنتخبة.

المطلب الثاني: الصعوبات الاقتصادية

إن السياسات الاقتصادية تعتبر من أهم المؤثرات على التنمية المحلية في الجزائر، كون أن النتائج المحصلة من طرف الاقتصاد يؤثر سلبيا أو ايجابيا حسب مدى نجاعته، و تتمثل هذه الصعوبات فيما يلي:

[1]– محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعية والسياسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009 ص 75.

الفر ع الأول: فشل السياسات الحكومية المتبعة

يظهر حسب الدراساتو النتائج الميدانية أن لهذا العامل دور بارز وكبير في تأخر العملية التنموية في الجزائر وكذا على التنمية المحلية،و السبب يكمن في عدم قدرة النظام على التوصل لسياسات ملائمة واستراتيجيات جيدة تمكنه من ذلك، وذات الأمر يعود بالدرجة الأولى إلى الاختيارات غير الرشيدة، فالعوامل و الصعوبات الاقتصادية لم تكن وليدة اليوم،إنما هي نتيجة تراكمات وترسبات لسياسات اقتصادية سابقة، من بينها سياسة التخلي عن التصنيع،إستراتيجية التنمية بشكل كبير، ولعل أكبر فشل للسياسة الاقتصادية في الجزائر هي سياسة الاتكال على المواد الطاقوية على الريع البترولي و الغاز الطبيعي،و هذا الفشل تغذيه التقلبات الفجائية لأسعار البرميل البترولي في الأسواق الدولية، بسبب الأزمات الدولية بمختلف أنواعهاو أشكالها، إلى جانب تقلب سعر صرف الدولار الأمريكي في البورصات المالية الدولية، ولم تستوعب الحكومات المتعاقبة الدروس و العبر من هذا الفشل الذريع لسياساتها لحد الآن، إذ ما تزال هذه التبعية قائمة، ولم تتخذ أي إجراءات حقيقية واضحة للتخلص منها.

الفرع الثاني: العائق المالي

إن الحديث عن العائق المالي ومدى تأثيره على التنمية المحلية يجرنا إلى التحدث عن إصلاح المالية العامة وتعبئة الموارد المالية من خلال إصدار التشريعات في مجال الماليةو الجباية بشكل خاص، غير أن الملاحظ أن جل البلديات على المستوى الوطني لا تزال تعاني من تأخر على مستوى التنمية المحليةو عدم فعالية برامجها ومخططاتها التنموية، وربما هذا راجع لعدة أسباب، من أهمها التراكمات السلبية على ميزانية البلديات لسنوات متعددة، الذي يعتبر بمثابة عبء حقيقي أمام تحقيق تنمية محلية منشودة، وتحاول الدولة جاهدة معالجة مشكل العجز المالي المزمن للبلديات، من خلال

تحقيق توزيع عادل ومتوازن للموارد، وكذا نظام إصلاح الجباية المحلية بهدف تعظيم إمكانيات وفرص اعتماد البلديات على ذاتها لسد الفجوة المالية[1]،

وقد بينت عديد الدراسات، أن عدم التحصيل الجبائي والضريبي على مستوى المصالح الجبائية وكذا على مستوى البلديات، ساهم بشكل ملفت في هذه الفجوة، فالتهرب والغش الضريبيين من جهة وإهمال البلديات إيراداتها التي يمكنها استغلالها من جهة أخرى، كالإيرادات الفلاحية، السياحية وأحتى العقارات التابعة لها.

الفرع الثالث: تفشي ظاهرة الفساد

يرى العديد من المختصين أن من بين أهم الصعوبات التي تحول دون تحقيق تنمية محلية وكذا في جميع الميادين، هي تفشي ظاهرة الفساد، التي استفحلت في أعماق المجتمع الجزائري عموماو الإدارة الجزائرية خصوصا،

وقد ساعدت هيمنة الدولة على الاقتصاد في مرحلة الاقتصاد الموجه، على تقوية جهاز بيروقراطي يسير عملية الاستثمار الغير خاضعة لقواعد متينة للمراقبةو المحاسبة، ناهيك عن أن الفساد سواء الإداري أو المالي أصبح ظاهرة للعيان ، بل تعدت لأن تصبح منظومة تخر جسد الاقتصادو جميع القطاعات الأخرى،

[1]– حسين عمر التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار المطبوعات الجامعية ، 1994، ص 51.

المطلب الثالث: الصعوبات الاجتماعية

الحديث في هذا المطلب يدلي إلى نوعين من الصعوبات التي لها الشأن الكبير و المؤثر في مجال العمل التنموي بصفة عامةو التنمية المحلية بدرجة خاصة، وتكمن هذه الصعوبات في كل من طبيعة النظم والأبنية الاجتماعية السائدة وديمغرافية السكان،

الفرع الأول: النظمو الأبنية الاجتماعية السائدة

إن طبيعة نظام الحكم ومقوماته تلعب الدور السلبي و الإيجابي في عملية التنمية المحلية، حيث أنه يقف حائلا أمام تنفيذ المشروعات التنموية في كثير من الأحيان، نظرا لتشابك الحقوق وتعقدها و اختلاف الأسس التي تقوم عليها[1]، إلى جانب ظهور عناصر القرابة التي ترتكز على الولاء في العائلة، ويضعف روح التضامن الاجتماعي في المجتمع المحلي مما يولد المحسوبية و المحاباة و غيرها من الظواهر السلبية في الجزائر، فالنظام السائد في الجزائر لا يخلومن هذه الأبنية في مجتمعنا، حيث أصبحنا لا نميز من يعين الحكومات، ومن يعين الوزراء، ومن يعين كبار الموظفين، وماهي المعايير التي من أجلها يختارون،

فالمعلوم و الملاحظ هناك غطرسة وسياسة محاباة و الولاء للمسؤولأوللحزب الحاكم أوبالأحرى للنظام الحاكم على حساب الكفاءة العلمية في هذه التعيينات، و هوما أثر في عملية التنمية المحلية، إلى جانب ظهور طبقة جديدة في البناء الاجتماعي في الجزائر أثرت وتؤثر على التنمية المحلية ممثلة في طبقة "الأوليجارشية"، و التي تهدف إلى حماية مصالحها على حساب تنمية المجتمع، وفرض وبسط سيطرتها على زمام الحكم.

[1]– حسين عمر، مرجع سابق، ص 46.

الفرع الثاني:العامل الديموغرافي

يمثل النمو المتزايد للسكان أحد أهم العوائق التي تقف في طريق التنمية الشاملة لاسيما على المستوى المحلي، فعدد السكان المتزايد يؤثر سلبا على بروز أثر زيادة الإنتاج و الدخل بسبب الحاجيات المتجددة التي تتولد عن هذه الزيادة[1]،و التي يصعب تلبيتها خاصة إذا صاحبها قلة الموارد المحلية، و لا يمكن التغلب على هذه المشكلة إلا من خلال إتباع سياسة توعوية للمواطنين، لحثهم على تحديد النسل أو على الأقل تنظيمه، كما أن الزيادة السكانية تعد بمثابة مؤشر للتخلف(بالنسبة لبعض المختصين، و في بعض البلدان)، و تؤدي إلى نقص متوسط الدخل الفردي باعتبار متوسط دخل الفرد هو ناتج عن قسمة الدخل الكلي على عدد السكان، كما أن الزيادة السكانية المفرطة أو ما يطلق عليها بالنمو الديموغرافي يؤثر سلبا على مظاهر التنمية المحلية الممثلة في الخدمات الرئيسية (التعليم، الخدمات الصحية، توفير المياه الصالحة للشرب، وسائل النقل ، الاتصالات و الكهرباء... إلخ)، بالنظر لمحدودية دخل الدولة بوجه عام و إمكانياتها في المجالات الخدماتية،

كما أن الزيادة السكانية تعتبر عاملا سلبيا على التنمية المحلية كونها تختزل كل جهد بشري عائد و تستنزف كل زيادة في الإنتاج[2]، و تؤدي كذلك إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية كأزمتي البطالة و السكن، التي يعاني منها المجتمع المحلي، مما يلزم الدولة تخصيص مبالغ ضخمة لمواجهتها، وكان بالإمكان توجيه تلك الأموال إلى الاستثمار الذي يعمل على تحريك عملية التنمية المحلية.

و بالإضافة إلى كل هذه المشاكل التي سببتها الزيادة السكانية في المجتمع المحلي، فإننا نجد مشكلا أخرا على رأس المشاكل المحلية و التي لها علاقة بالتنمية المحلية، و هو عدم التكفل الحقيقي بالطبقة الهشة في المجتمع المحلي من قبل الدولة في مجال الخدمات العمومية بمختلف أنماطها، كون أن

[1]– حسين عمر، مرجع سابق، ص 45.

[2]– عبد الحميد القاضي، دراسات في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، مصر،1972، ص.85.

اهتمام الدولة يبقى منصبا على المدن الكبرى على حساب المدن الداخلية المحلية، لعدم كفاءة منظمات المجتمع المدني في المجتمعات المحلية و المنتخبين للضغط على السلطات المحلية و المركزية.

خلاصة الفصل:

بغية الإلمام بجميع عناصر التنمية المحلية، قمنا في بداية هذا الفصل بتقديم مختلف المفاهيم الأساسية و النظرية حول التنمية، من خلال تقديم بعض التعاريف و الخصائص، ثم تطرقنا إلى المجتمع المدنيو أكدنا على ضرورة المشاركة الشعبية لغرض تحقيق تنمية محلية فعلية، و في الأخير تطرقنا إلى أهم العراقيل و الصعوبات الاقتصادية، الإدارية و الاجتماعية التي تعترض طريق التنمية على المستويين المحليو الوطني.

الفصل الثاني :

أساسيات حول الإنفاق العام

تمهيد:

يعتبر الإنفاق العام أحد الوسائل الماليةو الأعمدة الضرورية لتحقيق تنمية وطنية و محلية، بمقابل ذلك، فالسياسات الماليةو الإدارية التي تحكم و تحدد كيفياتو أشكال هذا الإنفاقو جوانبه، قد تؤدي بنا إلى عدم الحصول على نتائج مرضية، بالإضافة إلى معادلة زيادة النفقات مع عدم وجود موارد مالية جديدة،

لذا، ومن أجل تسليط الضوء أكثر على النفقات العامة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول النفقات العامة،

المبحث الثاني: التمويل المحليوإشكالية العجز الموازني،

المبحث الثالث: المخطط البلدي للتنمية كشكل من أشكال الإنفاق العام.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول النفقات العامة

سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب، حيث سنتطرق إلى الإطار العام للنفقة العامة في المطلب الأول، ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فسنخصصه إلى مراحل الإنفاق العامو أهم الضوابط التي تحكمه.

المطلب الأول:الإطار العام للنفقات العامة

حيث سنعرج خلال هذا المطلب إلى مفهوم النفقات العامةو أهم خصائصها (الفرع الأول)،وكذا تقسيم النفقات العامةو آثارها الاقتصادية (الفرع الثاني).

الفرع الأول:مفهوم النفقة العامة وخصائصها

أ- تعريف النفقة العامة

النفقة لغة: مشتقة من كلمة نفق، أي انقطع الشيء وذهب، ومنه نفقت الدابة أي ماتت، وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها، ويقال أنفق الرجل، أي ذهب ما عنده،ورجل منفاق أي كثير النفقة[1].

النفقة اصطلاحا: هي مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة، أو هي كل الأموال التي تصرفها الدولة من أجل إشباع الحاجات العامة للمواطنين، وتأخذ أشكالا متعددة، كنفقات المرتبات أودفع أجور المقاولين أومنح إعانات...

كما يعرفها البعض، على أنها: مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام (الدولة أو احدى هيئاتها)، قصد تحقيق منفعة عامة[2].

1-باسم لحمدعامر ،نظريّة الإنفاق في ضوء القرآن الكريم،(الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، 2010)، ص 25.

2- إيمان بوعكاز ،أثر الإنفاق العمومي على النّمو الاقتصادي دراسةقياسيّةعلىالاقتصادالجزائري ، 2001-2011 (أطروحةدكتوراه،جامعةباتنة، 2015)، ص 4.

ب- خصائص النفقات العامة:

تتمثل أبرز خصائصها فيما يلي[1]:

- النفقة العامة مبلغ نقدي: أصبحت النفقة العامة تحمل الشكل النقدي، باعتبار النقود وسيطا للتبادل، ومن السهل على السلطة أن تراقب الإنفاق النقدي.
- مصدر النفقة العامة خزينة الدولة: فالجهة التي تتولى عملية الإنفاق هي الدولة من خلال أجهزتها، وفق ما تم إقرارهو المصادقة عليه من طرف السلطة التشريعية.
- تلبية الحاجات العامة: حيث أن الأصل في النفقة العامةو الهدف منها، خدمة الصالح العام و تلبية الحاجات العامة.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة وآثارها الاقتصادية

أ- تقسيمات النفقات العامة

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنيانو هيكل النفقة العامة،و التي نبرزها فيما يلي[2]:

1- **التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:**في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة طبقا للوظائف و الخدمات التي تقوم بها الدولة في مختلف المجالات،و التي تحدد كما يلي:

أ- النفقات العامة الاقتصاديةوتشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات ذات أهداف اقتصادية، كالمشاريعالاستثماريةو التنموية المتنوعة،

[1]- طارقالحاج، الماليةالعامة، (الأردن:دارالصفاءللنّشروالتّوزيع، 2009)، ص 122-123.

2- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، مبادئ الماليةالعامّة، (الأردن: دار الميسرةللنّشروالتّوزيعولطّباعة، 2007)، ص 138-134

ب- **النفقات العامة الاجتماعية:** تشمل النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية، مثل المبالغ التي تمنح للفئات الاجتماعية أو الأفراد، مخصصات الخدمات الصحيةو التعليميةو الترفيهية و الضمان الاجتماعي،

ت- **النفقاتالعامةالإداريةو** هي تلك النفقات المخصصة لتسيير المرافق العامة، وكذا رواتبو أجور العاملين في الإدارات الحكومية، كما تتضمن المبالغ المخصصة لموظفي الجهاز الإداري من أجل تدريبهم و رسكلتهم،و المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي،

ث- **النفقاتالعامةالعسكرية:** تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة و استمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتبو أجور و نفقات إعداد و دعم القوات المسلحة،

2- **حسب دوريتها وانتظامهاو** هناك يمكن التمييز بين نوعين من النفقات، نفقات عادية و نفقات استثنائية:

أ- **النفقات العامة العادية:**و هي تلك التي تنفق بشكل دوري و منتظم سنويا دون أن يعني هذا التكرار و الانتظام ثبات مقدار أو حجم النفقة، كالرواتبو الأجور و نفقات الصيانة،

ب- **النفقات العامة الاستثنائية:**و هي تلك النفقات التي لا تتكرر بانتظامو لا تتميز بالدورية، فهي تحدث على فترات متباعدةو بصورة غير منتظمة، كالنفقات العامة الاستثمارية الضخمة،

3- **حسب آثارها من الناتج الوطني:** تقسم حسب هذا المعيار إلى نفقات حقيقيةو أخرى تحويلية:

أ- **النفقات العامة الحقيقية:**تنطوي على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني،و هي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلعو الخدمات و مرتباتو أجور موظفي الدولة، وينشأ الأثر مباشرة لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم و نوع الإنتاج ويولد دخلا لمن يزودون الدولة بهده السلعو الخدمات،

ب- **النفقات العامة التحويلية:** هي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني، فهي فقط تحول القوة الشرائية فيما بين الأفرادو الجماعات أي أنها لا تعدوكونها تعيد توزيع الدخل الوطني،و هي عاد تتم دون مقابل.

ب-الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

1- آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني: يعرف الإنتاج الوطني بأنه: " مجموع القيم المضافة المتولدة عن النشاط الإنتاجي، الذي تقوم به فئات المجتمع خلال فترة زمنية محددة، كما يقصد به مجمل السلعو الخدمات التي نتج خلال بسنة،و التي يمكن تقييمها نقدا[1]".

ونميز في آثار الإنفاق على الإنتاج بين آثار تكون في المدى القصير وآثار تكون في المدى الطويل.

بالنسبة للمدى القصير ترتبط آثار الإنفاق بتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاديين عبر الدورات عن طريق التأثير على الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد والحيلولة دون قصوره أو تقلب مستواه.

أما بالنسبة للمدى الطويل فتختلف آثار الإنفاق العام على الإنتاج والدخل تبعا لطبيعة هذا الإنفاق فالإنفاق على الوظائف التقليدية كالدفاع الخارجي وبسط الأمن الداخليوا إقامة العدالة يؤثر على الإنتاج بطريقة غير مباشرة لأن الأمن أساس أي استثمار، فالدولة غير آمنة لا يمكن للمستثمرين أن يخاطروا بحياتهم وأملاكهم ومن ثم تقل الاستثمارات مما يعيق العملية الإنتاجية في البلد .

كما يؤثر الإنفاق على التعليم والصحة العامة والتأمينات الاجتماعية ضد المرض والعجز والشيخوخة والبطالة على الإنتاج من خلال تأثيره على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار، كما يؤدي الإنفاق العام أيضا دورا مهما في توجيه الموارد الإنتاجية المتاحة إلى فروع النشاط المرغوبة عن

[1]- عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي (سوريا جامعة دمشق)،ص 302.

طريق التأثير على معدلات الربح فيها بضمان حدا أدنى من الأرباح أوسد العجز في ميزانية المشروع خلال مدة معينة ومنح بعض الإعانات المالية كإعانات الإنشاء والتوسع والتصدير.

2-آثار النفقات العامة على التوزيع الوطني للدخل

إن تأثير الإنفاق العام في توزيع الدخل الوطني يتم بطريقتين:

الطريقة الأولى: تمتع الأفراد بخدمات عامة غير قابلة للتجزئة في حين يتحمل الأغنياء بنسبة كبيرة من تمويل هذا الإنفاق فتعتبر هذه العملية نقلا للدخول من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة.

الطريقة الثانية: استفادة الطبقات الفقيرة من بعض الخدمات المخصصة لهم كإعانات البطالة، أو اعانات أخرى، ولكي يحدث الأثر يستوجب أن تكون معظم الإيرادات مستمدة من الضرائب المباشرة وخاصة التصاعدية لأن نصيب الطبقات الغنية منها أكبر من الفقيرة، ومن ثم يؤدي إلى توزيع الدخل الوطني.

3- آثار النفقات العامة على الاستهلاك الوطني

للنفقات العامة تأثير على الاستهلاك وذلك من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور حيث يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد.

وللنفقات العامة على الاستهلاك صورتان:

أولا: شراء الدولة للسلع الاستهلاكية ومعنى هذا أن الدولة تقوم بشراء سلع أو القيام بخدمات ضرورية لسير المرافق العمومية، كنفقات صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد

الأولية اللازمة للإنتاج العام وأ لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالأثاث اللازمة للمصالح الحكومية والوزارة، أو الخدمات التي تؤديها الدولة للعاملين لديها كالإسكان والإطعام...،

ثانيا :توزيع الدولة للدخول :عندما تؤدي الدولة للأفراد في صورة مرتبات وأجور ومعاشات فإن النسبة الكبيرة من هذه النفقات يخصصها الأفراد في الاستهلاك، وتعتبر هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه الأفراد من خدمات وأعمال فتؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي.

4- آثار النفقات العامة على الأسعار

يمكن للدولة أن تؤثر على الأسعار رغم أن القاعدة العامة هي العرض والطلب إلا أن تدخل الدولة سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة يتم من خلال سياستها في الإنفاق العام، وهذا التدخل يعد وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي ليس في الظروف الاستثنائية والطارئة فقط بل حتى في الظروف العادية.

ويترتب على الإنفاق العام في المشاريع الإنتاجية زيادة في السلع مما ينجم عنه انخفاض في الأسعار، ومثالها أن تشجع زارعة القمح فتعمد إلى استصلاح الأرضي وتوفير الأسمدة وتشجيع الفلاحين بهدف زيادة الإنتاج فإن ذلك يزيد في الإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض سعر القمح، أما إذا كان الإنفاق العام موجه إلى المجالات الاستهلاكية فهذا يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها، ومثالها أن تدفع الدولة للأفراد مرتبات عالية الهدف منها تشجيعهم على الاستهلاك.

المطلب الثاني: ظاهرة تزايد النفقات العامة وترشيدها

حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى أسبابتزايدالنفقاتالعامة من خلال الفرع الأول، وكذامفهومترشيدالنفقات العامة من خلال الفرع الثاني، وكذا عوامل نجاح عملية ترشيد النفقات في الفرع الثالث

الفرع الأول: أسباب تزايد النفقات العامة

اختلفت أسباب النمو حسب نوعه، وبالتالي هناك نوعين لنموالإنفاق العام وتزايده، وهما[1]:

- **النموالحقيقي**: أي أن هناك توسعا في حجم السلع والخدمات التي تقوم الدولة بتقديمها إلى أفراد المجتمع أوتحسين الخدمات القائمة،
- **النموالظاهري**: أي أن هناك زيادة في الأرقام النقدية للإنفاق العام دون أن يكون هناك زيادة حقيقية، أي زيادة في حجم السلعو الخدمات العامة المقدمة من الدولة أو احدى هيئاتها،

1- الأسباب الحقيقية لنموالإنفاق العام: وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى زيادة حقيقة في النفقات العامة، ونقسمها كما يلي:

أ- الأسباب الاقتصادية: ونسردها كالآتي:

-**النموالاقتصادي وزيادة الدخل الوطني**: من الطبيعي أن يصاحب النموالاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي، مما يترتب عليه زيادة في الطلب الاستهلاكي، والذي تدخل السلع والخدمات العامة في نطاقه، لذا فإن أي ازدياد في دخل الأفراد يجعلهم يطالبون بالمزيد من السلع والخدمات العامة، أوبمستوى جيد منها، لم يكن بمقدورهم المطالبة بها قبل ارتفاع دخولهم، مما يؤدي إلى نموالإنفاق العام من أجل إشباع مثل هذه الحاجات،

[1]– محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مرجع سبق ذكره، الماليةالعامـ ّة، ص 125–134.

- تطور دور دولة الاقتصادي: إن توسع النشاط الاقتصادي للدولة بسبب فشل نظام السوق، وعدم تحقيق الاستقرار في الأنظمة الرأسمالية، أجبر الدولة على أن تتدخل في النشاط الاقتصادي وهذا من أجل تحقيق تلك الأهداف، فزاد حجم الإنفاق العام والذي يعتبر من أهم الأدوات المستخدمة لتحقيق أهداف المجتمع.

أ- الأسباب السياسية: وتعود إلى جملة من الأسباب، نبرزها كما يلي:

-تطور الفكر السياسي: ويعود ذلك إلى تبني العديد من الأفكار والمبادئ والنظم الديمقراطية التي حولت نظرة المواطن أو المرفق إلى الخدمات العامة، باعتبارها حق من حقوقهم وبالمقابل واجبا على الحكومة، يجب عليها تقديمه لهم،

- المسؤولية المترتبة على الحكومات اتجاه أفراد مجتمعاتها، وذلك في توفير الحد الأدنى من الخدمات العامة، كالتعليم، الصحة، النقل .. مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام،

- التمثيل الدبلوماسي واتساع نطاقه وحجمه وأنواعه، وكذا الإعانات والمساعدات والقروض للدول الأجنبية من أجل تدعيم علاقاتها الدولية،

ج - الأسباب الاجتماعية: وتتمثل في:

-نمو الوعي الاجتماعي بين أفراد المجتمع: الشيء الذي زاد من مطالبة الأفراد في تحقيق العدالة الاجتماعية بين فئات المجتمع، كإعادة توزيع الدخل، وكذا توفير الخدمات العامة في مختلف الميادين،

- النمو الديمغرافي، والتي تستلزم طرديا زيادة الخدمات العامة التي تقدمها الدولة لأفراد المجتمع من أجل المحافظة على متوسط نصيب الفرد من تلك الخدمات،

د- الأسباب الإدارية: تتمثل فيما يلي:

-توسع الجهاز الإداري: وذلك نتيجة لتطور أدوار ومهام الدولة، والتوسع في الخدمات المقدمة للمجتمع أو لسياسات المنتهجة، وبالتالي زيادة عدد الوزارات، الوزارات المنتدبة أوباقي الهيئات، كالوزارة المنتدبة للحاضنات، الوزارة المنتدبة للسيمولوجيا، إضافة إلى تقسيم العمل وكذا التخصص، الذي يزيد من عدد العمال والموظفين،

- استخدام الحوكمة والأساليب الإدارية الحديثة: والتي تهدف إلى رفع الأداء وتحسينه وضبط ومراقبة الحسابات في الهيئات العمومية، فالوسائل، الأجهزة والمعدات تعتبر مقدارا زائدا للإنفاق العام،

ه- الأسباب المالية: تتمثل فيما يلي:

-فوائض الإيرادات العامة: والمتمثلة في زيادة الموارد المالية للدولة، من خلال تنوع مصادرها والأساليب المستخدمة في تحصيل مختلف الإيرادات، وبالتالي زيادة الإنفاق في مختلف المجالات،

- الاقتراض الداخلي والخارجي: حيث أن الدولة تلجأ إلى إصدار سندات الاكتتاب للأفراد بشروط مناسبة، كإعفاء فوائد السندات من الضرائب وهذا يؤدي إلى توسع الدولة بالإنفاق العام في المشاريع الرأسمالية والاجتماعية، فالجزء المتبقي بعد توزيع الأرباح على الأفراد يذهب للنفقة العامة.

1- الأسباب الظاهرية لزيادة الإنفاق العام

أ- ارتفاع مستوى الأسعار: ويعرف كذلك بالتضخم المالي، حيث يؤدي هذا الأخير إلى انخفاض القدرة الشرائية للمواطن، مما يجبر الحكومة على دفع مبلغا أكبر من أجل الحفاظ على نفس الكمية والنوعية من الخدمات المقدمة سابقا،

ب- زيادة مساحة الإقليم: والتي عادة يستلزم زيادة في عدد السكان، حيث أن اتساع إقليم الدولة له دور كبير في زيادة النفقات العامة، وذلك من خلال معرفة نصيب الفرد من الخدمات المقدمة.

الفرع الثاني: مفهوم ترشيد النفقات

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد النفقات العامة، نظرا لتعدد الاتجاهات، لذا ارتأينا أن نتطرق إلى مفهوم الترشيد بصفة عامة ثم نتناول ترشيد النفقات العامة،

أ - تعريف الترشيد:

لغة: هو من فعل رشد، أي اهتدى واستقام، أما إذا قيل فلان رشيد، أي أنه صائب وحكيم، ويقال أن القرار رشيد أي أنه صواب يقترب من الحكمة،

كما أن الرشيد هو الهادي إلى الطريق القويم، الذي حسن تقديره في ما قدر والذي ينساق إلى غايتاه على سبيل السداد، أي مطابق للعقل والحق والصواب، ويقال كذلك سياسة رشيدة[1].

اصطلاحا: يقصد به التصرف بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملي به العقل، يتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول إلى الحد الأدنى من التبذير والإسراف، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة، ويطلق هذا المصطلح على: ترشيد الاستثمار، ترشيد استخدام الطاقة، ترشيد النفقات[2]...

[1]- المنجد في اللغةالعربيّة، (لبنان: دار المشرق، 2001)، ص 555.

[2]-محمّد شاكر عصفور،أصول الموازنةالعامّة، (لبنان دار الميسرةللنّشروالتّوزيع،2008)، ص 399.

تعريف ترشيد النفقات العامة: ويعبر على الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف[1]،

كما يعرف أيضا على أنه: تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة، و القضاء أو محاولة الحد من أوجه التبذير و الإسراف و إمكانية تحقيق التوازن بين النفقات العامة و الإيرادات العامة العادية للدولة[2].

الفرع الثالث: عوامل نجاح ترشيد النفقات العامة

هناك جملة من الخصائص و العوامل المساعدة على نجاح عملية ترشيد النفقات العامة، الشيء الذي يستدعي تضافر الجهود لتجسيدها على الواقع، و هذه العوامل تختلف حسب الزمان و المكان، و يمكن ايجازها فيما يلي:

1- التحديد الدقيق للأهداف: إن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقا لمتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد الأهداف الدقيقة والواضحة للبرامج الحكومية، الأمر الذي يستلزم مراجعة شاملة للاختصاصات الحكومية من جهة، وكذا مراجعة الأسلوب الموازني المتبع (الموازنة التقليدية التي تقوم على أساس الوسائل،

كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة و حجم الوظيفة أو الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق هذه الأخيرة،سيما ما تعلق منها بالمجتمع في خطط تنمية طويلة و متوسطة الأجل.

[1] محمد عبد المنعم أحمد فريد مصطفى،الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النظرية والتطبيق، (مصر مؤسسة شباب الجامعة،1999)، ص 72.

[2] – درواسي مسعود،السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي: حالة الجزائر 1990-2004، (أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر)، ص 171.

1- تحديد الأولويات: تعتبر هذه الأخيرة من أهم العمليات في منظومة التخطيط، حيث أن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه.

2- القياس الدوري لأداء برامج الإنفاق العام: يقصد به تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة لها، وذلك أن الوحدات الحكومية، يجب أن تخضع للمسائلة عن كيفية استخدام الموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين،

وبالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور هي:

-الفعالية الاجتماعيةو الاقتصادية من وجهة نظر المواطنين، لأن ذلك يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على مختلف مناحي الحياة،

-فعالية تسيير المرافق العامة من وجهة نظر المكلفين، و التي تعود إلى مسألة الاستغلال الأمثل للموارد المالية، الماديةو البشرية،

-نوعية الخدمات المقدمة من وجهة نظر المستفيدين، وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمةو الموازنة بين التكلفةو النوعية.

1- العدالة في الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف: وتهدف إلى تبيان مدى الملائمة لحاجات الفئات الأكثر فقرا في المجتمع، ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى استخدامها للخدمة العمومية، وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع و الخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحابي طبقة من الطبقات أوفئة من الفئات على حساب فئات أخرىو لا يقصد من ذلك تساوي نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة إلى الخدمات يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.

2- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة: ضرورة توفر نظام رقابي فعال، يضمن التنفيذ الحسن والجيد لما سبق التخطيط له، على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز.

المطلب الثالث: مراحل الإنفاق العام وضوابطه

حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى مراحل تنفيذ النفقات العامة من خلال الفرع الأول، وكذا ضوابط الإنفاق العام من خلال الفرع الثاني.

الفرع الأول: مراحل تنفيذ النفقات

أ- الالتزام

الالتزام بالنفقة كما عرفته المادة 19 من قانون المحاسبة العمومية[1]، بأنهاالإجراء الذي يتم بموجبه إثبات نشوء الدين (على الدولة بطبيعة الحال) إذن هوإجراء ينشئ نفقة على ذمة الحكومة أو هيئة إدارية تابعة لها،

وقد يكون هذا الإجراء بناءا على تصرف قانوني كالعقود و الصفقات التي تبرمها الدولة مع المقاولينو الطلبيات التي تبعثها إلى الموردين، أويكون بناءا على قانون كالقوانين التي تنشئ حقوقا على الدولة وقرارات ومراسيم المستخدمين أضف إلى الأحكام والقرارات التي تصدر عن المحاكم والمجالس القضائية.

ب- التصفية

تعريفها: هي تحديد المبلغ الصحيح للنفقات العمومية، و الذي يسمح بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية، وذلك حسب المادة 20من القانون 21/90،

[1]- قانون 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411، الموافق 15 غشت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية.

إن معاينة الخدمة المؤداة يتم التحقيق منها على أساس الوثائق المبنية التي تظهر حقيقة الخدمة المؤداة، وكذا حقوق المدينين، هذا ويختلف إطار الوثائق المبينة بحسب طبيعة النفقات ويتم تحديدها عن طر يق التنظيم الساري المفعول، كما يجب تبيان التصفية بتأشيرة على الوثائق المبنية التي تظهر بها تصفية النفقة.

ت- الأمر بالصرف أوتحرير الحوالة

يعرف على أنه هو السند الإداري أو القرار الذي يعطي الإذن بخلاص دين هيئة عمومية، وفقا لنتائج التصفية وبعد التأكد من شرعية حقوق الدائن وكفاية وثائق الإثبات، وهو متوج للمرحلة الإدارية لتنفيذ النفقات.

ويوحي لفظ "أمر" بأن هذا القرار نابع من السلطة العليا للهيئة العمومية المعنيةو أنه واجب التنفيذ ، غير أنه ليس أمرا مطلقا بل لابد أن يحترم في حد ذاته التشريعات والإجراءات السارية .

ث- الدفع

عرفته المادة 22 من القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية على أنه: الإجراء الذي يتم بموجبه إبرام الدين العمومي، ويتم الدفع الخاص بمبلغ النفقة عن طريق السلطة غير السلطة الإدارية التي حررت حوالة الدفع،و هذا طبقا لمبدأ الفصل بين الوظائف الإداريةو الوظائف المحاسبية.

و هناك عدة طرق للدفع،و هي:

- الدفع عن طريق الخزينة،

-الدفع عن طريق مركز الصكوك البريدية،

-الدفع عن طريق الصندوق.

الفرع الثاني: ضوابط الإنفاق العام

أولا: ضابط المنفعة العامة

إنما يبرر الإنفاق العام هومقدار المنافع العامة التي تتحقق من هذا الإنفاق، ليس هذا فقط بل ينبغي تحقيق المنفعة القصوى للأفراد، ولتحديد مفهوم المنفعة العامة قدمت المدرسة الحديثة آراء في هذا الصدد مقتضاها إحلال المنفعة الحدية محل المنفعة الكلية على أساس "منفعة الوحدة الأخيرة من وحدات الإنفاق العام[1]".

والمقصود بالمنفعة العامة الجماعية تلك التي تعود على أفراد المجتمع من تدخل الدولة في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية،

ثانيا: مراعاة الإجراءات القانونية

ينبغي عند إجراء الإنفاق العام ضرورة مراعاة التعليمات والقراراتو القوانين الخاصة بتنظيم ذلك، والتي تتكفل السلطة التشريعية في كل دولة بإصدارها بما يتناسب وطبيعة توجيه الإنفاق العام في مختلف الميادين من سياسيةو اقتصاديةو عسكريةو اجتماعية... إلخ.

ثالثا: تحقيق أكبر قدر من الاقتصاد من النفقات

ومراعاة هذا الضابط ضرورية جدا لتحقيق المنفعة العامة ،فبديهي أن المنفعة الجماعية القصوى لا تتصور بدون الاقتصاد في النفقات العامة وضغطه إلى أقل قدر ممكن، فينبغي محاربة زيادة الاستهلاك العام المتمثل في مصروفات الإدارة،حيث إن مظاهر التبذير يمكن أن تحدث في كافة مجالات الإنفاق العام من مرتبات وأجور لموظفين زائدين عن الحاجة،إلى استهتار في مشتريات الحكومة وتوريداتها، كعدم إتباع الطرق والأساليب التجارية في شراء وبيع ما تحتاج الحكومة إلى

[1]- سوزي عدلي, المالية العامة-الإيرادات العامة، الميزانية العامة- (لبنان، بيروت ، منشوراتالحلبيالحقوقية،ط 1،2006) ، ص 51-52.

شرائه أوبيعه، واستئجار المباني والسيارات بدلا من شرائها وغير ذلك من مظاهر الإسراف المعروفة؛ لذا ينبغي وجود رقابة حازمة على عمليات الإنفاق الحكومي تضمن تفادي ازدواج الإنفاق العام ومراعاة ضبط النفقات العامة للدولة في شتى القطاعات على أساس الحاجات الحقيقية والفعلية، بحيث لا تتحمل الدولة نفقات عامة إلا إذا كانت ضرورية وبالقدر اللازم فقط[1].

[1]– عمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفق التطورات الراهنة، 2003 ، ص 38

المبحث الثاني: التمويل المحلي وإشكالية العجز الموازني

سنتناول في هذا المبحث ثلاث مطالب رئيسية، حيث سنتطرق إلى مفهوم التمويل المحلي في المطلب الأول، مصادر التمويل المحلي في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث فسنخصصه إلى ماهية العجز الموازني وكيفية معالجته.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المحلي

يعرف التمويل المحلي بأنه " كل الموارد المتاحة والتي يمكن توفيرها من مصادر مختلفة لتمويل التنمية المحلية على مستوى الوحدات المحلية بالصورة التي تحقق أكبر معدلات لتلك التنمية عبر الزمن وتعظم استقلالية المحليات عن الحكومة المركزية في تحقيق التنمية المحلية المنشودة[1]"،

من خلال هذا التعريف، يمكن القول أن التمويل المحلي يعتبر عنصرا أساسيا لازما ومحددا في عملية اتخاذ القرارات في نظام الإدارة المحلية، لأن هناك علاقة طردية بين درجة استقلالية الجماعات المحلية في اتخاذ تلك القرارات بعيدا عن تأثير الحكومة المركزية وكذا رسم السياسات العامة محليا، وبين توافر الموارد المالية الذاتية محليا[2]،

ولذا وجب على المشرع إعطاء صلاحيات أكثر وأوسع في حصول الوحدات المحلية على إيراداتها الذاتية،و أن يكون لكل منها موازنة مستقلة يتم إعدادها على المستوى المحلي، موازنة تعتمد أساسا على النتائج ومدى استخدام الموارد المحلية في بلورة هذه النتائج، يتم فيها ترشيد الإنفاق العام وتطوير القدرات الفنية والإدارية للعاملين، ولإعداد الدراسات الاقتصادية وتهيئة المناخ المناسب للاستثمار، مع محاولة تجسيد لمبادئ الحوكمة من خلال إشراك مختلف الفاعلين من مجتمع مدني،

[1]– عبدالمطلب عبدالحميد التمويل لمحليو التنمية المحلية، (مصر: الدار الجامعية، 2001)، ص 22.

[2]– خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية فيا لجزائر واقعو آفاق(أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2011)، ص 32.

قطاع خاص، ودعم اللامركزية المالية من خلال توسيع صلاحيات الوحدات المحلية في فرض الضرائبو الرسوم في إطار ضوابط مركزية[1].

المطلب الثاني:مصادرالتمويلالمحلي

يمكن تقسيم الموارد المالية المحلية إلى قسمين رئيسيين، الموارد الذاتية للجماعات المحلية و التي سنتناولها من خلال الفرع الأول، وكذا الموارد الخارجية التي سنتطرق إليها من خلال الفرع الثاني،

الفرع الأول: المواردالذاتية

تنقسم الموارد المحلية الذاتية إلى عدد من الموارد الفرعيةو التي تعتمد عليها الجماعات المحلية في تمويل تنميتها المحلية، نستعرضها كما يلي:

- **الضرائب المحلية**

تعرف الضريبة العامة بأنها "فريضة ماليةيدفعها الفرد جبر ا إلى الدولة أو احدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية، مساهمة منه في التكاليفو الأعباء دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة[2]"،

أما الضرائب المحلية فهي "كل فريضة مالية تتقاضاها الهيئات المحلية على سبيل الإلزام في نطاق الوحدة الإدارية التي تمثلها دون مقابل معين بقصد تحقيق منفعة عامة[3]"،

[1]– مركز دراساتو استشارات الإدارة العامة، تمويل المحليات، القاهرة.HTTP://WWW.PARC EGYPT. COM ، يوم 2009/03/25.

[2]– سوزي عدلي ناشد،مرجع سبق ذكره ص 115.

[3]– مراد محمد حلمي، مالية الهيئات العامة المحلية،(مصر ، مطبعة نهضة1962)،ص63 .

وبالتالي فإن الضريبة المحلية تدفع في نطاق الوحدة المحلية، إلى الهيآت المحلية من قبل أفراد الوحدة المحلية أو المجتمع المحلي، على عكس الضريبة العامة التي تدفع إلى الهيئات العامة للدولة من قبل جميع مواطنيو أفراد الدولة مساهمة في الأعباء العامة.

-الرسوم المحلية[1]

يعرف الرسم بأنه" مبلغ من المال تحدده الدولة ويدفعه الفرد، كلما تؤدي إليه خدمة معينة تعود عليه بنفع خاص"، وعادة تفرض الرسوم المحلية على المجال العامو المجالات الصناعيةو التجارية بفئات مختلفة، مقابل استفادتها بالمنافع العامة المحلية، وتدفع هذه الرسوم بنسب متفاوتة حسب الأهمية النسبية لكل نشاط،

وتنظم الرسوم المحلية بقرار من الوزير المختص أو من مجلس الوزراء، تحدد فيه أسس وا إجراءات إقرار و حساب الرسوم ذات الطابع المحلي، وطريقة التظلم منها .

-نواتج استغلالو استثمار المرافق العامة المحلية

تتمثل هذه الإيرادات في المداخيل الناتجة عن إيجار مختلف المساكن و المحلات والمساحات التي تحوزها الجماعات المحلية بالإضافة إلى نواتج التنازل عن هذه الأملاك، وكذا إيرادات الخدمات العمومية التي تقدمها الجماعات المحلية للمواطنين.

الفرع الثاني: الموارد الخارجية

أ- الإعانات الحكومية

[1]- بركات عبدالكريم صادق،المالية العامة، (مصر، الدار الجامعية،1986)،ص165 .

غالباماتضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية المحلية بهدف تكملة مواردها المالية وكذا تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أخرى، كتعميم الرخاء في مختلـف مناطـق الدولـة، و ء إذابة الفو ارق بين المناطق الفقيرةو النائيةو المناطق الغنية.

ب- القروض

تستعمل القروض في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تنشأ على مستوى المحليات، وكذا تهدف إلى سد العجز و القصور في ميزانيتها، ويسمح غالبا للجماعات الإقليمية بالاقتراض من أجل تغطية تكاليف نشاطاتها، غير أنه توجد بعض القيود على القروض المحليةو التي نذكر منها[1]:

- تسجل القروض في إيرادات قسم التسييرو لا تستعمل لتسديد الديون الأصلية،
- إخطار الدولة قبل الاقتراض، خاصة إذا كان المشروع المراد تنفيذه غير وارد في الخطة الوطنية،
- تحدد نسبة معينة للاقتراض من المجموع السنوي لإيرادات الجماعات المحلية،
- ضرورة دراسة النفقات التي ستمول بالقروض، فإذا لم يحسن استخدام القرض أدى إلى التأثير السلبي على النشاط الاقتصادي.

ج- التبرعاتو الهبات:

تعتبر التبرعاتو الهبات موردا من موارد المجالس المحلية وتتكون حصيلتها مما يتبرع به المواطنون إما مباشرة إلى المجالس المحلية أوبشكل غير مباشر للمساهمة في تمويل المشاريع التي تقوم بها، وكذلك قد تكون نتيجة وصية تركها أحد المواطنين بعد وفاته في حالة انعدام الورثة أو هبة يقدمها أحد المغتربين لتخليد اسمه في بلده، ويجب أن تخضع عادة لمداولة من طرف الهيئات المحلية مصادق عليها من طرف الوصاية مصادقة صريحة.

[1]- عبدا لمطلب عبدالحميد، مرجع سبق ذكره،ص2 .

المطلب الثالث: ماهية العجز الموازني وكيفية معالجته

الفرع الأول: مفهوم العجز الموازني

يعرف العجز الموازني بأنه: " زيادة النفقات عن الإيرادات في الموازنة العامة للدولة، بحيث لا تستطيع الإيرادات مجاراة الزيادة المضطردة في النفقات العامة،و التي غالبا ما تحدد حجم العجز"،

ولما كان العجز يتعرف عليه في العادة عند اعداد الموازنة وقبل البدء في التنفيذ، فإن الحكومة تعمل بداية على علاجه، إما بتخفيض الإنفاق أومحاولة زيادة الإيرادات، فإذا لم تستطع ذلك أو غير راغبة، فإن العجز يعالج بالغير، يرى في الفكر المالي الحديث أن المطلوب هوتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي،و أن الدولة تتعمد إيجاد عجز في موازنتهاو هوما يعرف بالعجز المخطط[1].

الفرع الثاني: أنواع عجز الموازنة العامة

للعجز الموارني أشكال متعددة أهمها[2]:

1- **العجز المؤقت:** يسمى العجز الموسمي، ويحدث نتيجة لأسباب طارئة أو غير عادية أوبسبب خطأ في تقدير بعض عناصر الموازنة العامة،و هذا النوع من العجز يزول بزوال السبب المؤدي لحدوثه، ويمكن معالجته بعد فترة زمنية قصيرة قد تكون في الموازنة القادمة،

2- **العجز المقدر:** يسمى كذلك بالعجز المخطط أو المقصود،و هو الذي تسمح به الدولة في الموازنة بحدود وشروط معينة وفق دراسات دقيقة وموضوعية في تحديده، حيث تقوم الدولة بصورة

[1]– ابراهيم متولي ابراهيم حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي، (مصر، دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2010)، ص 29-32 .

[2]–رفيق شرياق، ترشيد الانفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، المؤتمر الوطني الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنتمية في الجزائر، (جامعة أحمد دراية الوادي، 2016)ص 4.

مقصودة بزيادة نفقاتها العامة على إيراداتها، وقد يطول ويقصر أحيانا حسب الظروف والحاجة التي ألجأت الدولة إليه،

3- **العجز الهيكلي:** يحدث عندما لا تغطي الإيرادات العامة النفقات العامة بصفة مستمرة، فيصبح عجزا دائما،والسبب في ذلك عدم التوازن الجهاز المالي للدولة الناتج من زيادة الإنفاق العام، بمعدل يزيد عن القدرة للاقتصاد القومي ككل بمختلف صورها،وهو ما يدل أويشير بوجه عام إلى عيب أو خلل في الهيكل الاقتصادي إذ قد لا يكون الإنفاق العام منتجا إنتاجا كافيا،

كما يمكن تمييز بعض المفاهيم للعجز الموازني: نذكر منها[1]:

ح- **العجز الموازني الشامل:** يتضمن حاصل طرح الإيرادات العامة الضريبيةو غير الضريبية، مع عدم احتساب دخل الاقتراض من النفقات العامة متضمنة فوائد القروض مع استبعاد اهتلاك ديون الحكومة،

خ- **الدين العام الموازني:** حصيلة طرح الإيرادات الضريبيةو غير الضريبية من النفقات العامة و التي تتضمن الإنفاق الجاري وصافي الإنفاق الرأسمالي وصافي الأصول المالية،

د- **العجز الجاري الموازني**و هو حصيلة طرح الإيرادات المالية من النفقات الجارية،

ذ- **العجز المالي الموازني المحلي**و هو ناتج طرح المنح الخارجية من حصيلة طرح الإنفاق العام من الإيرادات الحكومية.

[1]- مسعود دراوسي، مرجع سبق ذكره ص 146.

الفرع الثالث: معالجة العجز الموازني

تنتهج كثير من دول العالم برامج الإصلاح و التنمية الذاتية، التي تعتمد على إجراءات و طرق علاجية تختلف حسب طبيعة نظامها المالي و خصائصه، و لغرض معالجة الجزء المتعلق بالموازنة العامة من النظام المالي، تلجأ الدولة إلى إتباع أحد السياسات التمويلية التالية[1]:

أ- سياسة التمويل الداخلي

تلجأ العديد من الدول إلى الاقتراض الداخلي عوضا عن طلب قروض من الأسواق العالمية، و لذا فإنها تصدر سندات خزينة لتمويل العجز في الموازنة العامة، غير أن هذه السياسة قد تترتب عنها بعض الآثار السلبية كزيادة حجم الدين العام الداخلي عندما تكون أسعار الفائدة مرتفعة،

كما تلجأ الدولة في تمويل الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى الإصدار النقدي الجديد لتمويل العجز، و ذلك عن طريق خلق كمية إضافية من النقود بدون التغطية، و هذه الأخيرة تعد تمويلا بالعجز أو تمويلا تضخميا، يترتب عليها ارتفاع الأسعار و آثار سلبية أخرى على الاقتصاد،

إضافة إلى أنه يمكن تطوير الهيكل الضريبي من أجل تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات الضريبية باستخدام الضرائب المباشرة و غير المباشرة و كذا مكافحة التهرب الضريبي أو توسعة الوعاء الضريبي، مع مراعاة الظروف الاقتصادية و الاجتماعية العامة للبلاد.

ب- ترشيد النفقات العامة

و هي عبارة عن ممارسات عملية للهيئات العمومية من أجل الاستغلال الأمثل للموارد، و أفضل كفاءة في توزيعها، ومحاولة الحد من الإسراف و التبذير، و الأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني.

[1]- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر، 2012) ص 90-92.

ت- سياسةالتمويل الخارجي

سواء باستخدام آليات المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي (مثل حقوق السحب)، أوبالتأثير على ميزان المدفوعات بتعزيز رصيد احتياطي العملة الأجنبية المتحصل عليها من القروض (قروض حكومية رسمية، قروض من المنظمات الرسميةو البنوك التجارية)، أو المحافظة على أسعار صرف العملة المحلية في حدود المعقول التي لا تؤدي إلى حدوث خلل في الموازنة العامة، نتيجة ارتفاع قيمة الدين العام الناتج عن انخفاض قيمة العملة المحلية، ويدخل في سياسة التمويل الخارجي لسندات الخزينة التي تستقطب الأموال الأجنبيةو استخدام سياسة تشجيع الطلب الخارجي وتنشيطه، من خلال تشجيع الصادرات في الوقت نفسه، و هوما يحقق نتائج فورية كبيرة ويقلل من عجز الموازنة.

المبحث الثالث: المخطط البلدي للتنمية كشكل من أشكال الإنفاق العام

سنتطرق خلال هذا المبحث إلى مفهوم المخططات البلدية للتنمية، باعتبارها إحدى الوسائل المالية التي تمتلكها الجماعات المحلية من أجل تحقيق تنمية محلية، بالإضافة إلى مراحل إعداده وكيفيات تنفيذه.

المطلبالأول: مفهوم المخططات البلدية للتنميةو أهدافها

الفرع الأول: تعريف المخطط البلدي للتنمية

هومجموعة من الوسائل القانونية و المالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياساتها التنموية الاقتصاديةو الاجتماعيةو الثقافية[1]،

وهو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، جاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين و دعم القاعدة الاقتصادية،

وتتدرج المخططات البلدية للتنمية في إطار سياسة التوازن الجهوي، قصد إعطاء كل بلدية حظوظا متساوية في التنمية، وتستجيب مساعدة الدولة هذه، إلى الانشغال بضمان قابلية اقتصادية نسبية للجماعات المحلية، وذلك بتكملة النشاطات المشروع فيها في إطار المخططات غير الممركزة و المعتمدة من طرف الولاة، وفي إطار الاستثمارات من الادخار الإجمالي الذي تقتطعه البلديات من مواردها الخاصة،

من خلال ما تقدم، فإن المخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن برامج عمل، تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني،وتحدد مدتهاو أولويتها وكيفية تمويلهاويتم إنجازها عبر مراحل،

[1] – كريم يرقي، دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، (رسالة ماجستير، جامعة المدية 2010) ص 52.

كما تساهم العديد من الهياكل و الإدارات في إنجازه و المصادقة عليه و متابعته و هي:

- أمين خزينة البلدية باعتباره محاسب مفوض و معين للبلدية من طرف وزارة المالية.

- رئيس الدائرة كممثل الوالي، المنشط و المنسق بين البلديات.

- اللجنة التقنية المنشأة على مستوى الدائرة.

- أمين خزينة الولاية.

- مديرية البرمجة و متابعة الميزانية.

- المديريات التنفيذية، كل حسب اختصاصها.

- الوالي باعتباره الآمر بالصرف الرئيسي.

- وزارة الداخلية و الجماعات المحلية (الوصاية).

- وزارة المالية التي تضمن التوازن الميزانياتو المراقبة المالية.

الفرع الثاني: أهداف المخطط البلدي للتنمية

تعد التنمية من صلاحيات و مسؤولية البلدية، و تعني برنامجا منسجما معدا على أساس إحصاء المناطق التي يستوجب ترقيتها و تشخيص العمليات التي يفترض القيام بها، بالنظر إلى حاجيات و طلبات المواطنين، و توفير الوسائل اللازمة لتحقيقه، و قد سعى المشرع الجزائري إلى منح لا مركزية في اتخاذ القرار و إعداد البرامج للجماعات المحلية و بمقتضى ذلك أصبحت البلدية بموجب القانون

رقم 11/10 المؤرخ في 2011/06/22[1]، المتضمن قانون البلدية، تساهم إلى جانب الدولة في العمل على تهيئة الإقليمو التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الأمن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه، ومن بين المهام الرئيسة التي أوكلت للبلدية للنهوض بعملية التنمية المحلية هي تحضير المخططات البلدية للتنمية،والتي تهدف من ورائها إلى مايلي:

- تحسين ظروف المعيشة للمجتمع المدني و الريفي،من خلال فك العزلة وبناء المرافق الاجتماعية و الثقافيةو الهياكل القاعدية، من شبكات المياه الصالحة للشرب و شبكة التطهيرو التهيئة العمرانية،

- محاولة تدارك النقائص التي عرفتها برامج التنمية المحلية، خاصة من حيث مركزية تسيير الاعتماداتو العراقيل الناجمة عنها،

- تطوير المبادرات المحلية،و البحث عن حلول محلية لمشاكل البلديات عن طريق مجمل المنافع الاقتصاديةو الاجتماعية المحلية في المخطط البلدي،

- تنمية مناطق الظل[2]،

- توزيع مجال متوازن للاستثمارات المحلية،

- تحسين استغلال الطاقاتو الإمكانات المحلية،

- دمج البلدية في مسار التخطيط الوطني.

[1]- قانون رقم 10-11، المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق لـ 22 يونوسنة 2011، المتعلق بالبلدية.

[2]- كلمة السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال لقاء الحكومة الولاة يومي 16 و17 فيفري 2020

المطلب الثاني: مراحل إعداد المخططاتالبلدية للتنمية

الفرعالأول: على المستوى المحلي

أ- على مستو ى البلدية[1]:

تقوم البلدية باقتراح مجموعة من المشاريع التنموية، عن طريق مداولة للمجلس الشعبي البلدي و ذلك خلال شهري أكتوبر و نوفمبرو هذا لغرض تنفيذها في إطار السنة المالية المقبلة، وفقا لعمليات التجهيز و الاستثمار المسطرة ضمن قطاعات معينة، بحيث يتم تسجيلها في إطار فصول و هذه الفصول تنقسم بدورها إلى مواد فرعيةو هذا لتفصيل محتوى العمليات المراد إنجازها من خلال السنة وفقا لسلم الأولويات التي وضعته البلدية، ثم تسجلها في مدونة تسمى "مدونة البلدية" مع تدوين العمليات التي لم تنجز في السنة السابقة،

بعد ذلك، تقوم المصالح التقنية للبلدية بإعداد بطاقة تقنية لكل عملية مسجلة في مدونة البلدية، تشمل: طبيعة المشروع، موقعه، التقييم المالي للمشروع، و ذكر آثاره المحتملة، هاته الأخيرة ترسل مديرية البرمجة ومتابعة الميزانيةو هذا للحصول على رخصة برنامج ولكن قبل ذلك فلا بد من مرور هذه المقترحات على الدائرة،

ب- على مستوى الوصاية (الولاية أو الدائرة)[2]:

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإرسال مدونة الاقتراحات إلى الوصايةو هي الولاية أو الدائرة حسب عدد سكان البلدية، بحيث إذا تعدت 50.000 نسمة يصبح التعامل مباشرة مع الولاية، أما البلديات

[1]- رضوان بن موسى، المخططات البلدية للتنمية (مذكرة نهاية التربص، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006) ص 31-32.

[2]-ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، (جامعة خنشلة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية- العدد التاسع جوان 2016).

التي تضم عددا دون ذلك، تبقى تحت وصاية الدائرة، التي تقوم بدراسة ماهومقترح من طرف المجلس الشعبي البلدي، من طرف اللجنة التقنية للدائرة التي تقوم بمناقشتها وترتيب أولوياتها تبعا لأهمية كل مشروع، حسبما تراه يتماشىو المخطط الوطني للتهيئةو التنمية المستدامة للإقليم، وكذا المخططات القطاعية للتوجيه، أوحسب ضرورة الحاجة للبلدية، كما يمكن حذف أوزيادة بعض المشاريع التي ترى أن لها أهمية في ذلك،

تتوج أشغال لجنة الدائرة بنتائج، تقيد ضمن محضر اجتماع يرفع إلى اللجنة التقنية للولاية، أين يتم إجراء عملية التحكيم للعمليات المقترحة وضبطها، وفي الأخير يقوم الوالي بطلب الإعانات المالية اللازمة لتنفيذ المخططات البلدية من السلطات المركزية.

الفرع الثاني: على المستوى المركزي[1]

تستقبل وزارة المالية اقتراحات البلديات من كل ولايات الوطن، وتقوم المديرية العامة للميزانية بتجميع كل هذه المشاريعو ترتيبها،

يتولى رئيس الوزراء باستدعاء لجنة التحكيم التي تتشكل من ممثلين عن كل من وزارة الداخليةووزارة المالية (المدراء الولائيين للبرمجةومتابعة الميزانية) بالإضافة إلى بعض رؤساء الدوائر، وتتناول هذه اللجنة مناقشة المخططات البلدية المقترحة من خلال النقاط التالية:

– أولويات التنمية المحلية لكل بلدية،

– الأولويات الوطنية للتنمية،

– ملاءمة المشاريع للكثافة السكانية لكل بلدية،

[1]– كريم يرقي، مرجع سبق ذكره ص 54.

بعد المناقشة، تقوم الحكومة بقبول المخططات البلدية أوتعديلها، وتقوم بتحرير "رخص البرامج" بالنسبة للمشاريع الجديدة و"اعتمادات الدفع" بالنسبة للمشاريع التي شرع في إنجازها، ويعتبر هذا الإجراء بمثابة مصادقة الحكومة على المخطط البلديو الذي يصبح قابلا للتنفيذ.

المطلب الثالث: تنفيذ المخططات البلدية للتنمية

يسجل المخطط البلدي للتنمية باسم الوالي بينما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بتنفيذه، حيث يبلغ الوالي إلى المجلس الشعبي البلدي برامج التنمية البلدية قصد تنفيذها بمختلف الوسائل المالية (الفرع الأول)، وكذا مختلف طرق الانجاز (الفرع الثاني)،

الفرع الأول: الوسائل المالية

تتمثل الوسائل المالية في كل من رخص البرامجو اعتمادات الدفع حيث تسير هذه الوسائل كمايلي:

أ- تسيير رخص البرامج:

يخضع برنامج التجهيز العمومي لمخططات التنمية البلدية لرخص برامج شاملة حسب كل ولاية، يبلغ الوزير المكلف بالمالية بعد تشاور مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية هذه الرخص إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي قصد الشروع في تنفيذها، وتوزع رخص البرامج طبقا للقانون حسب الأبواب على بلديات الولاية، مع إعطاء الأفضلية للبلديات المحرومةو لاسيما المناطق الواجب ترقيتها.

ب- تسيير اعتمادات الدفع:

بعد حصول الولاية على رخصة البرنامج النهائية، تقوم بتوزيعها في شكل اعتمادات دفع سنوية، وبموجب مقرر من الوزير المكلف بالمالية، يشرف الوالي بعد استشارة المصالح الولائية المختصة بتوزيع اعتمادات الدفع حسب الأبوابو البلديات مع مراعاة توجيهات التنميةو أولوياتها،

يسمح توزيع رخص البرامج بشكل اعتمادات دفع سنوية إلى الاستهلاك العقلاني لرخصة البرنامج، وتجدر الإشارة إلى أن اعتمادات الدفع المخصصة لتمويل مشاريع المخطط البلدي للتنمية يجب أن تستهلك قبل نهاية السنة المالية المخصصة لها.

الفرع الثاني: طرق الانجاز

بهدف إنجاز المخططات التنموية تملك البلدية عدة خيارات لذلكو التي تتمثل أساسا في:

أ- الإنجاز بوسائلها الخاصة

-المؤسسة العمومية البلدية: بهدف الاستخدام الأمثل للوسائل المسخرة للبلدية ولضمان تنفيذ مخططاتها التنموية، يمكن للبلدية أن تنشأ مؤسسات عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تكون المؤسسات العمومية ذات طابع إداري أوصناعي أوتجاري،وذلك وفقا للغر ض الذي أنشأت من أجله، وتسعى البلدية من خلال إنشاء هذه المؤسسات لإنتاج أواقتناءالتجهيزات اللازمة بأقل الأسعار وبأحسن جودة.

- المقاولة العمومية البلدية: تساهم المقاولة العمومية البلدية في إنجاز مخطط التنمية الاقتصادية،وذلكبإنتاج المعدات أو الخدمات التي تحتاجها البلدية، وتتمتع المقاولة العمومية البلدية بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي،

ب- الانجاز بوسائل الغير

في حالة عجز البلدية عن تنفيذ المشاريع التي تدخل ضمن المخطط البلدي للتنمية بوسائلها الخاصة، فإنها تلجأ إلى مؤسسات مختصة سواء كانت عمومية أو خاصة، وترتبط البلدية مع هذه المؤسسات بعقود الصفقات العموميةو التي هي عبارة عن عقود مكتوبة وفق التشريع المعمول به، تبرم قصد

انجاز الأشغالو اقتناء المواردو الخدماتو الدراسات لصالح البلدية.

يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بعقد صفقة مع إحدى أومع مجموعة من المؤسسات التي يراها مناسبةو التي يشترط فيها القانونية و الكفاءة، و التي تقدم أحسن العروض إما بأقل تكلفة أوبأحسن نوعية أوبأسرع وتيرة إنجاز أوباجتماعهم.

خلاصة:

قمنا في هذا الفصل بالتطرق إلى مختلف المفاهيم الأساسية للنفقات العامة، من خلال تقديم بعض التعاريف و الخصائص، مع إبراز أهم التقسيمات المعتمدة للنفقات و آثارها الاقتصادية، كما تطرقنا كذلك إلى ظاهرة تزايد النفقات و ترشيدها و كذا التمويل المحلي وا إشكالية العجز الموازني، الذي حاولنا من خلاله إبراز أشكال العجز و كيفية معالجته،

كما تعرضنا إلى شكل من أشكال الإنفاق العام و المتمثل في المخططات البلدية للتنمية، فتطرقنا إلى مفهومها و أهدافها و كذا مراحل إعدادها، و مختلف الوسائل المالية لتجسيدها و طرق إنجازها.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لواقع التنمية بولاية المدية، والمخصصات المالية في إطار البرامج البلدية للتنمية لبعض بلدياتها

تمهيد:

بعد أن حاولنا الإلمام بمختلف الجوانب النظرية لهذا البحث، من خلال تقديم المفاهيم الأساسية للتنمية المحلية وكذا الإنفاق العام، سنحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم الإحاطة به في الجزء النظري، من خلال القيام بدراسة ميدانية على مستوى ولاية المدية وبعض بلدياتها، مبرزين الإمكانيات التي تتوفر عليها ولاية المدية بالإضافة إلى أهم مجالات التنمية، هذا من جهة، من جهة أخرى سنرى الأغلفة والمخصصات المالية في إطار المخططات البلدية للتنمية لبعض بلديات الولاية، مع تحليلها وتقييمها، ومن أجل ذلك سنحاول عرض هذا الفصل في المباحث التالية:

المبحث الأول: لمحة فنية عن ولاية المديةو أهم مجالات التنمية،

المبحث الثاني: الاعتمادات المالية المخصصة في إطار البرامج البلدية للتنمية لبعض بلديات الولاية،

المبحث الثالث: تقييم دور المخطط البلدي في تنمية البلديةوالتوجهات الجديدة للدولة الجزائرية في مجال التنمية.

المبحث الأول: لمحة فنية عن ولاية المديةو أهم مجالات التنمية[1]

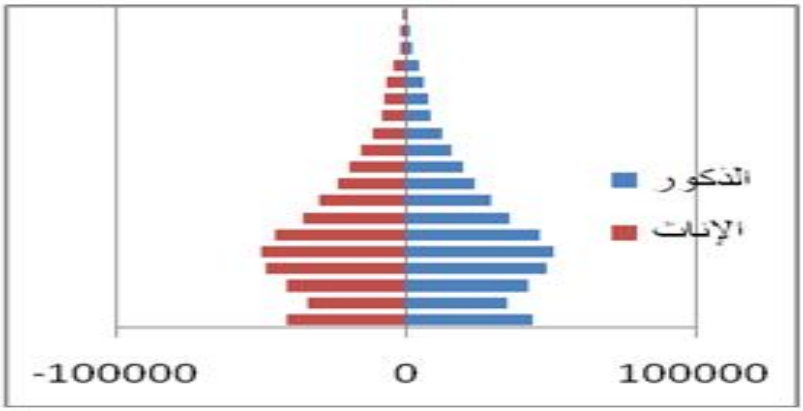
المطلب الأول:الموقع الجغرافيو السكان

تقع ولاية المدية التي تحمل رمز 26، في الأطلس التلي على بعد 88 كلم جنوب الجزائر العاصمة، تتربع على مساحة قدرها 8700 كلم2و هي على ارتفاع 900م من سطح البحر، كما تصل إلى 1400 م في بعض المواقع كمرتفعات بن شكلوعين بوسيف، يحدّها شمالا ولاية البليدة، جنوبا الجلفة، ومن الشرق المسيلة والبويرة، أما غربا فتحدها ولايتي عين الدفلى وتسمسيلت، كانت ولاية المدية قبل التقسيم الإداري لسنة 1984 تمتد إلى غاية الأغواط جنوبا والمسيلة والبويرة شرقا حيث كانت تتبعها ولاية الجلفةو أجزاء كبيرة من ولاية المسيلة، أما اليوم فهي تضمّ 19 دائرة و64 بلديةوقد تم اقتراح 04 دوائر لترقيتها إلى ولايات منتدبة،و هي: البرواقية، قصر البخاري، تابلاطو عين بوسيف،

أما فيما يخص عدد السكان، فقد بلغ حوالي 938975 نسمة (موقوفة بتاريخ2017/12/31)، وقد تم حسابه وفق معطيات الاحصاء العام للسكانو الإسكان لسنة 2008، بحساب نسبة الولادات والوفيات أي بنسبة تزيد عن 02 %،

[1]- كريم سليني، **مونوغرافيا ولاية المدية**، سنة 2018،

الشكل رقم (3-1) يبين الهرم السكاني لفئات الأعمار.



وا إذا تتبعنا الهرم السكاني لفئات الأعمار فنلاحظ أن قاعدته عريضة وتزداد عرضا عند فئة 15 إلى 30 سنة أي فئة الشباب يضاف إليها أن فئة 30 إلى 45 سنة نسبتها مرتفعة، أما من حيث الجنس فيتفوق الذكور على الإناث في كل المراحل العمرية ولو بنسبة ضئيلة ويلاحظ أن أمد الحياة عند النساء أطول منه عند الرجال.

المطلب الثاني:تنمية الهياكل القاعدية وقطاع السكن و العمران

الفرع الأول: شبكة الطرقات

تتميز ولاية المدية بشبكة هامة من الطرقات، التي تجعل منها محورا استراتيجيا في العملية الاقتصادية و التجارية على المستويين الوطني و الدولي، حيث يبرز الجدول التالي، أهم الهياكل القاعدية للطرق[1]:

[1]- تقرير مديرية النقل سنة 2018.

الجدول رقم (3-1) يبين الهياكل القاعدية للطرق والطرق السريعة على مستوى الولاية.

الهياكل القاعدية للطرق والطرق السريعة			الطول (كلم)
الطرق السريعة			المشروع في طور الانجاز بين شفة والبرواقية
الطرق الوطنية	معبدة	731.16	731.16
	غير معبدة	0	
الطرق الولائية	معبدة	733.72	812.92
	غير معبدة	79.2	
الطرق البلدية	معبدة	1668.401	2460.80
	غير معبدة	792.4	
المنشآت الفنية والأنفاق			العدد
المنشآت الفنية على الطرق السريعة			المشروع في طور الانجاز بين شفة والبرواقية
المنشآت الفنية على الطرق الوطنية			76
المنشآت الفنية على الطرق الولائية			55
المنشآت الفنية على الطرق البلدية			27
ممرات سفلية على الطرق السريعة (TREMIE)			/
ممرات سفلية على الطرق الوطنية (TREMIE)			01
ممرات سفلية على الطرق الولائية (TREMIE)			0
ممرات سفلية على الطرق البلدية (TREMIE)			0

الفرع الثاني: شبكة السكك الحديدية

أولا: خط السكة الحديدية البليدة – الجلفة: الخط الوحيد الذي كان موجودا والرابط بين البليدة – الجلفة توقف عن العمل منذ سنة 1994 وقد تخلت عن استغلاله الشركة الوطنية للسكة الحديدية بحجة انعدام الأمن وذلك لتعرضه عدة مرات للتخريب من طرف منظمات إجرامية.

ثانيا: مشاريع السكك الحديدية

أ- **مشروع إنجاز خط السكة الحديدة المكهربة مسيلة – بوغزول- تيسمسيلت:** طول الخط: 290كلم (خط أحادي)، هذا المشروع منقسم لشطرين (02):

الشطر الأول: مسيلة – بوغزول بطول خط 151 كلم

انطلقت الأشغال ابتداء من ولاية المسيلة، ويمس هذا المشروع ولاية المدية بمسافة 08 كلم في كل من بلدية أولاد معرف وبوغزول، حيث كان تاريخ الانطلاق: 2011/06/14، وبلغتنسبة تقدم الأشغال الاجمالية بـ : 82.77 %، أما عن ولاية المدية فقد بلغت نسبة تقدم الأشغال: 81 %

الشطر الثاني: بوغزول – تسيمسيلت بطول خط 139 كلم

انطلقت الأشغال ابتداءا من بلدية الشهبونية (Terrassement) ويمس هذا المشروع ولاية المدية بمسافة 26 كلم ويتضمن إنجاز محطة رئيسية ببلدية بوغزولومحطة ثانوية ببلدية الشهبونية، حيث انطلقت الأشغال في أكتوبر 2011، وبلغت نسبة تقدمها الاجمالية: 74 %، أما نسبة تقدم الأشغال على مستوى ولاية المدية فقد بلغت 78 %،

ب- مشروع إنجاز خط السكة الحديدية مكهرب البليدة – بوغزول:

يبلغ طول خطالسكة الحديدية مكهرب البليدة – بوغزول: 153 كلم،و هو منقسم إلى ثلاثة أشطر:

الشطر الأول : قصر البخاري – بوغزول بطول خط 41.9 كلم، بدأت أشغال بها بتاريخ 2014/04/24 ، أما عن نسبة تقدم الأشغال الإجمالية : 6.75 % وتم إصدار أمر توقيف للأشغال بتاريخ 2016/01/20 ولم تستأنف الأشغال إلى غاية يومنا هذا.

الشطر الثاني :البرواقية – قصر البخاري بطول خط 33 كلم (الدراسة منتهية)

الشطر الثالث : البليدة (شفة) – البرواقية بطول خط 80 كلم (الدراسة منتهية)

ت –.مشروع إنجاز خط السكة الحديدية مكهربة البرواقية – سور الغزلان – البويرة

يبلغ طول خط المشروع: 85 كلم، حيث أن دراسة التعرف على مسار الخط (Etude d'identification) قيد الانجاز.

الفرع الثالث: تنمية قطاع السكن والعمران

استفادت ولاية المدية من حصة سكنية إجمالية منذ سنة 1999 إلى غاية نهاية سنة 2017 ببرنامج سكني إجمالي يقدر 98.823 وحدة سكنية عبر مختلف بلديات الولاية في مختلف الصيغ موزعة كما يلي[1]:

- السكن العمومي الإيجاري: تم تسجيل 40.550 وحدة سكنية موزعة كما يلي:
  - 28.459 وحدة سكنية منتهية بها الأشغال.
  - 10.590 وحدة سكنية في طور الإنجاز .
  - 1.501 وحدة سكنية متوقفة.
- السكن الريفي: تم تسجيل 46.384 إعانة ريفية موزعـة كما يلي :
  - 42.663 وحدة سكنية منتهية بها الأشغال.

[1]– تقرير مديرية السكن سنة 2018.

- 2.257 وحدة سكنية في طور الإنجاز.
- 1.464 وحدة سكنية غير منطلقة .

•السكن الاجتماعي التساهمي (LSP): تم تسجيل 5.995 وحدة سكنية موزعة كما يلي:

- 4.982 وحدة سكنية منتهية بها الإشغال.
- 548 وحدة سكنية في طور الانجاز.
- 465 وحدة سكنية متوقفة.

• السكن الترقوي المدعم (LPA): تم تسجيل 1.700 وحدة سكنية موزعة كما يلي:

- 744 وحدة سكنية منتهية بها الإشغال.
- 700 وحدة سكنية في طور الانجاز.
- 256 وحدة سكنية متوقفة.

•برنامج (FNPOS): استفادت الولاية من برنامج يقدر بـ 400 مسكن موزعة كما يلي :

- 40 مسكن ببلدية المدية ، تم تسليم المفاتيح للمستفيدين .
- 20 مسكن ببلدية بني سليمان، تم تسليم المفاتيح للمستفيدين.
- 140 مسكن ببلدية البرواقية ، تم تسليم المفاتيح على المستفيدين ، باقي منها 07 سكنات غير موزعة بسبب تدهور وضعيتها.
- 100 مسكن ببلدية العمارية ، تم تسليم المفاتيح على المستفيدين.
- 100 مسكن ببلدية قصر البخاري، تم إعداد قائمة الاسمية لـ 62 مستفيد تضم مختلف المصالح الإدارية التابعة لدائرة قصر البخاري ، تم تبليغها للمديرية الجهوية للصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية.

- السكن بصيغة البيع بالإيجار(LV) : حصة إجمالية تقدر بـ 3.600 وحدة سكنية موزعة كما يلي:

✓ عدل 01 : حصة 300 وحدة سكنية منها .

- 240 وحدة سكنية منتهية الأشغال بها، وموزعة على المستفيدين.

- 60 وحدة سكنية متوقفة الأشغال بها .

✓ عدل 02 :

1. (سنة 2013) حصة 2000 وحدة سكنية : موزعة عبر البلديات التالية :

- 400 وحدة سكنية ببلدية قصر البخاري ،الأشغال منطلقة بالنسبة لـ 200 سكن بنسبة 5 % ، وغير منطلقة بالنسبة لـ 200 مسكن

- 300 وحدة سكنية ببلدية بني سليمان، موكلة لمصالح OPGI،الأشغال جارية بنسبة 24 %.

- 100 وحدة سكنية ببلدية العزيزية ، موكلة لمصالح OPGI ،الأشغال جارية بنسبة 16 %.

- 100 وحدة سكنية ببلدية تابلاط ، موكلة لمصالح OPGI ،الأشغال جارية بنسبة 12.%

- 400 وحدة سكنية ببلدية البرواقية،الأشغال قيد الانطلاق من طرف شركة تركية أسلان (تسييج الأرضية وقاعدة الحياة جاري)

- 700 وحدة سكنية بلدية المدية ، الأشغال قيد الانطلاق من طرف شركة تركية أسلان (تسييج الأرضية وقاعدة الحياة جاري).

2. (سنة 2017) 1300 وحدة سكنية / (120000 وحدة سكنية): 1300 وحدة سكنية ببلدية ذراع السمار، تم اختيار مؤسسة الإنجاز التركية ATLAS GC ، الأشغال جارية بنسبة 16 .%

- السكن الترقوي العمومي(LPP): استفادت الولاية من حصة تقدر بـ 194 وحدة سكنية الأشغال جارية بنسبة 75% من طرف المؤسسة الوطنية للترقية العقارية ENPI .

المطلب الثالث:أهم النشاطات الاقتصادية على مستوى الولاية

الفرع الأول: قطاع الفلاحة

يعتبر القطاع الفلاحي قطاعا رائدا في الولاية، حيث يبرز الجدول الآتي توزيع الأراضي الفلاحي، الإنتاج النباتيو الحيواني[1]:

الجدول رقم (3-2) يبين توزيع الأراضي الفلاحيةو الإنتاج النباتيو الحيواني على مستوى الولاية.

توزيع الأراضي الفلاحية		المساحة (هـ)
المساحة الفلاحية الإجمالية		773 541
المساحة الفلاحية المستغلة		338 359
المساحة المسقية		13 391
الإنتاج النباتي		
الشعبة	المساحة	الإنتاج (ق)
المحاصيل الكبرى	118 521	1 568 635
البقوليات	2476	21 690
الأعلاف	56 792	2 582 057
الخضروات	8876	1 167 204
الأشجار المثمرة	16 150	581 077
العنب	4504	243 822
الزيتون	8688	47 776
الحمضيات	27	2015
تربية الحيوانات		
	عدد رؤوس الحيوانات	
تربية الأغنام	855 132	
تربية الأبقار	62 132	

[1]- تقرير مديرية المصالح الفلاحية، سنة 2018.

تربية الماعز		95 874
تربية الخيول		565
تربية الإبل		65
تربية الدواجن	دجاج البيض	894 000
	دجاج اللحم	9 556 390
	الديك الرومي	360 690
تربية النحل		خلية104 38
تربية الأرانب		–
تربية المائيات		–
الصيد		–

الإنتاجالحيواني	
الشعبة	الإنتاج
اللحوم الحمراء (ق)	127 309
اللحوم البيضاء (ق)	301 577
الحليب (1000 لتر)	114 309
البيض (103)	133 400
العسل (كلغ)	195 900
الصوف (كلغ)	722 600

الفرع الثاني: قطاع الصناعةو المناجم

–**الاستثمار**[1]: حيث بلغ عدد المشاريع المعتمدة 593 مشروعا بمبلغ إجمالي يقدر بـ:365.6مليار دينار جزائري، ومن المنتظر أن تنشأ 60848 منصب شغل، وبمساحة إجمالية تقدر بـ 972 هكتار.

- ✓ عدد المشاريع المعتمدة :593

[1]- تقرير مديرية الصناعةو المناجم، سنة 2018.

- ✓ عدد قرارات الامتياز المنجزة :436
- ✓ عدد عقود الامتياز المسلمة :326
- ✓ عدد رخص البناء المودعة :119
- ✓ عدد رخص البناء الممنوحة :101
- ✓ عدد الرخص قيد الدراسة :18
- ✓ عدد المشاريع المنطلقة في الأشغال :47
- ✓ عدد المشاريع المنطلقة في الاستغلال: 11

وفي عملية استرجاع العقار الممنوح للمستثمرين قام السيد الوالي بتنظيم عدة لقاءات مع المستثمرين لمتابعة المشاريع الاستثمارية تم على إثرها فسخ 60 قرار منح الامتياز للمستثمرين الذين لم يلتزموا بدفتر الشروط، رغم التسهيلات الممنوحة .

الجدول رقم (3-3) : يبين المشاريع الإجمالية المعتمدة موزعة على القطاعات:

القطاع	عدد المشاريع	مبلغ الاستثمار (ألاف الدينارات)	عدد العمال
الصناعات الغذائية	132	38817936	10885
الصناعة	251	203489991	32439
الخدمات	94	36023361	5281
مواد البناء	92	77169849	10609
التجارة	2	368786	99
السياحة	20	9403928	1403
المياه والطاقة	2	412 883	132
المجموع	**593**	**365.686.734**	60848

الجدول رقم (3-4) يبين المناطق الصناعية عبر الولاية.

المنطقة الصناعية	المساحة الإجمالية (هكتار)	عدد القطع الكلية	عدد القطع الممنوحة	عدد القطع المتبقية	المساحة الممنوحة (هكتار)	المساحة المتبقية (هكتار)	نسبة التهيئة (%)	توزيع النشاطات على المناطق
منطقة حربيل	60	32	32	00	48	00	100	الصناعة الصيدلانية
منطقة البرواقية	128	25	25	00	103	00	100	الصناعة الميكانيكية
منطقة قصر البخاري	69	65	49	02	34.57	0.2335	50	الصناعة الغذائية
الحظيرة الصناعية قصر البخاري	200	113	00	113	00	/	انطلاق الأشغال	/
المجموع	457	235	106	115	185.57	0.2335	/	

الجدول رقم (3-5) يبين مناطق النشاطعبر الولاية.

منطقة النشاط	المساحة الكلية (م2)	عدد القطع الكلية	مساحة القطع الكلية (م2)	عدد القطع الممنوحة	مساحة القطع الممنوحة (م2)	عدد القطع المتبقية	مساحة القطع المتبقية (م2)
ذراع السمار	102180,00	98	101219,68	93	96827,50	3	2979,68
البرواقية (الشرفة)	51635,00	9	34054,13	9	34054,13	0	0
البرواقة (منطقة مصغرة)	70273,00	64	41099,00	39	28233.00	25	12866.00
مجبر	20000,00	27	9578,00	26	9312,00	1	266,00
بوغزول	1464500.00	126	1213854.00	114	1156623.00	12	57231.00
توسعة ذراع السمار	126000.00	03	/	02	90300.00	1	/
وزرة 02	36131.00	25	28776.00	25	28776.00	0	0
تابلاط	22600.00	20	11766.00	20	11766.00	0	0
قصر البخاري	240600.00	49	50929.00	49	50929.00	0	0
البرواقية 02	19396.00	13	9883.00	13	9883.00	0	0
توسعة عين بوسيف	9556.00	25	8170.00	10	3234.00	15	4936.00
المجموع	**4422871**	**509**	**1509328.81**	**441**		**66**	**78278.68**

الجدول رقم (3-6) يبين توزيع المؤسسات الصغيرةو المتوسطة حسب قطاع النشاط.

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	عدد اليد العاملة الدائمة
الفلاحةو الصيد البحري	73	1516
المياهو الطاقة	12	539
المناجمو المحاجر	23	116
بناء و أشغال عمومية (غير بترولية).	2637	21818
كيمياء ، مطاط ، بلاستيك	21	268
الصناعة الغذائية	453	1820
صناعة الجلودو الأحذية	64	234
صناعة مختلفة	14	34
صناعة الخشبو الفلينو الورق	288	586
صناعة النسيج	31	80
الحديدو الصلب	19	380
مواد البناء	321	1051
أعمال عقارية	31	71
تجارة	1117	2501
مؤسسات مالية	43	601
الفندقةو الإطعام	620	1424

خدمات مقدمة	791	2570
النقلو المواصلات	547	974
خدماتو أشغال عمومية بترولية	7	77
المجموع	7110	36583

الفرع الثالث:قطاع السياحة[1]

- **المواقع الأثرية والسياحية :**

يكتشف زائر ولاية المدية آثارا قيمة تسرد تاريخ الحضارات التي مرت بها، كنوز أثرية قيمة تعبق بأصالة المنطقة، ومعالم مميزة بهندستها المعمارية وتصاميمها، حيث تتواجد بها العديد من المدن الأثريةو التي من بينها:

- مدينة رابيديوم : تقع المدينة الأثرية رابيديوم ببلدية جواب،
- مدينة أشير :تقع هذه المدينة الأثرية ببلدية الكاف لخضر،
- خربة السيوف :تقع أثار خربة السيوف ببلدية دراق،
- مدينة أوزينازا : تتواجد المدينة الرومانية أوزينازيسأو اوزينازيس ببلدية سانق،
- الحمامات الرومانية: تقع هذه الحمامات على بعد 02 كلم جنوب شرق مدينة البرواقية،

- **معالم تاريخية وثقافية:**

ولاية المدية غنية بمعالمها التاريخية ذات القيمة السياحية والثقافية، بمتاحفها التي تحفظ ذاكرة المنطقة وتطالعها الأجيال دوما، هي أيضا شواهد معمارية قيمة،و التي نذكر منها:

1- تقرير مديرية السياحة، سنة2018.

دار الأمير عبد القادر، القصر العتيق، حوش الباي، باب الأقواس، منارة الجامع الأحمر، منارة الجامع العتيق، خان بن شكاو، حصن بوغار، متحف الفنون الشعبية، متحف لالة فاطمة نسومر.

- **المواقع الطبيعية :**

كما تتميز المدية بالعديد من المواقع الطبيعية،و هي لوحة فريدة بألوانهاو أشكالها، تترك الزائرو المستثمر يتنعم بجمال الطبيعة الأطلسية التلية، دفء أجواء السهوب، أجواء الصحراء باتجاه الجنوب، هنا التمتع بروعة المنطقة عبر الفصول الأربعة و العيش متعة المغامرات و الاستكشاف بين أرجائها الرحبة، ومن بين اهم المواقع الطبيعية: بحيرة تمزقيدة، سد بوغزول، منطقة الحمدانية، حظيرة التسلية لبن شكاو، الحماماتو المنابع المعدنية، مناطق التوسع السياحي،

أما فيما يخص التنميةو الاستثمار السياحي على مستوى الولاية، فالولاية تتوفر على ثماني (08) مناطق للتوسع السياحي حسب المرسوم التنفيذي رقم 16-308 المؤرخ في 2016/11/28 بحيث تقدر مساحتها الإجمالية بـ: 484.5 هكتار موزعة عبر إقليمها، كما يبينها الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7) يبين مناطق التوسع السياحي عبر الولاية.

منطقة التوسع السياحي	الموقع	المساحة		تاريخ الخرجة الميدانية
	الدائرة	المساحة الإجمالية	المساحة القابلة للتهيئة	
حمام الصالحين	البرواقية	107 هـ	97 هـ	27 /04/ 2017
تيبحيرين	ذراع السمار	55 هـ	45 هـ	27 /04/ 2017
منبع قصر البخاري	قصرالبخاري	12.5 هـ	1.3 هـ	09 /04/ 2017
غابة حناشة	قصرالبخاري	182 هـ	175 هـ	09 2017/04/
غابة الحوضين	تابلاط	61 هـ	52 هـ	07 2017/05/
الآثار الرومانية جواب	السواقي	42 هـ	31 هـ	30 /04/ 2017
سد بولرجم	السواقي	07 هـ	6 هـ	30/04/ 2017
غابة جواب	السواقي	18هـ	17 هـ	30/04/ 2017

المبحث الثاني: الاعتمادات المالية المخصصة في إطار البرامج البلدية للتنمية لبعض بلديات الولاية

سنتناول خلال هذه الدراسة المخصصات المالية لثلاث بلديات، كعينة من بلديات الولاية،و هي بلدية المدية، بلدية وامري وبلدية الحمدانية، ومدى استفادتها من البرامج البلدية للتنمية خلال الثلاث السنوات الأخيرة " 2017، 2018 وسنة 2019"، ومن خلال اطلاعنا على هاته البرامج، لاحظنا أن قطاع الأشغال العمومية (الذي سنتناوله كمطلب أول) وقطاع الموارد المالية (و الذي اعتمدناه كمطلب ثاني) هما أكثر قطاعين خصص لهما مبالغ مالية في إطار هذه المخططات، بينما هناك قطاعات أخرى أومخصصات مالية أخرى سنتناولها في مطلب ثالث

المطلب الأول: قطاع الأشغال العمومية

الفرع الأول: المخصصات المالية لسنة 2017

خلال سنة 2017، تحصلت بلدية المدية على غلاف مالي قدر بـ 102411000 دج[1]، أما بلدية وامري فقد قدر غلافها المالي بـ 23775770 دج[2]، بينما تحصلت بلدية الحمدانية على 21386000 دج ، بمجموع 147572770 دج[3]،و هذا في إطار المخططات البلدية للتنمية

و الجدول الآتي سيبين نصيب قطاع الأشغال العمومية للبلديات الثلاث خلال هذه السنة

[1]-مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2017، الخاصة ببلدية المدية
[2]- مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2017، الخاصة ببلدية وامري
[3]- مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2017، الخاصة ببلدية الحمدانية

الجدولرقم (3- 8) يبين المخصصات المالية لسنة 2017 الخاصة بقطاع الأشغال العمومية بالنسبة لبلديات المدية، وامري و الحمدانية

الرقم	إسم المشـــروع	البلدية	ترخيص المشروع	الإستهلاكات	باقي الإستهلاك
1	التهيئة والتغطية بالخرسانة الزفتية لطريق بحي الرمالي	المدية	19 698 000,00	16 273 062,00	3 424 938,00
2	تهيئة وتغطية بالخرسانة المسلحة للطريق المؤدي إلى المجمع المدرسي التوايتية		4 638 000,00	4 339 003,50	298 996,50
3	التهيئة والتغطية بالخرسانة الزفتية من مفترق الطرق بولوغين		21 077 000,00	19 803 420,00	1 273 580,00
	إلى غاية مفترق الطرق قطيطن (وراء المستشفى)				
4	دراسة انجاز جسر بحي بوزيان		2 516 000,00	2 515 500,00	500,00
5	دراسة ومتابعة انجاز معبر Dalot بين ذراع بن قنيف وباتي السفلى		2 399 000,00	2 398 500,00	500,00
6	تهيئة وتغطية بالخرسانة الزفتية للطريق المؤدي الى الثانوية		9 970 000,00	9 969 879,50	120,50
	والمدرسة الإبتدائية مرج شكير على مسافة 150 م				
7	دراسة ومتابعة انجاز معبر Dalot بحي العنصر وسيدي عبد العزيز		2 457 000,00	2 457 000,00	0,00
8	اعادة تاهيل طريق بلعزوقي على مسافة 1,5 كلم		12 420 000,00	12 193 977,60	226 022,40
	المجموع		75 175 000,00	69 950 342,60	5 224 657,40
9	تهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين طريق أولاد الديلمي وقعدة جعدان على مسافة 800 م ط	وامري	4 037 000,00	4 036 837,00	163,00
10	تهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين الطريق الولائـي رقم 18 وفرقة البوادلية بأولاد موسى على مسافة 01 كلم (ش01)		3 122 000,00	3 121 786,50	213,50
11	تكملة تهيئة وتعبيد الطريق الرابط بين الطريق الولائي رقم 18 وفرقة البوادلية بأولاد موسى على مسافة 01 كلم الشطر الثاني		3 965 000,00	3 964 187,50	812,50
	المجموع		11 124 000,00	11 122 811,00	1 189,00
12	لاشيئ	الحمدانية	/	/	/
	المجموع الكلي		86 299 000,00	81 073 153,60	5 225 846,40

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بلدية المدية،و خلال هذه السنة، تحصلت على 08 مشاريع في إطار المخططات البلدية للتنمية بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية، بمجموع 75175000 دج[1]أي ما نسبته 73,40 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 342,60 950 69 دج (أي ما نسبته 93,05% من الغلاف المالي المخصص للقطاع) ، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 5224657,40 دج، بنسبة06,94 %،

و عليه، فإننا نلاحظ أن سنة 2017، هي سنة الأشغال العمومية بالنسبة لبلدية المدية بامتياز، إذ خصص أكثر من 73 % من الغلاف المالي السنوي في إطار المخطط البلدي للتنمية لهذا القطاع فقط، حيث استفاد 11 تجمع سكني و حي، ذات الأولوية، من مختلف المشاريع، تراوحت بين التهيئة والتغطية بالخرسانة الزفتية لبعض الطرق أو اعادة تأهيلها في أحيان أخرى،و هذا في إطار التحسين الحضري و إعادة بريق مدينة أو بلدية المدية،

أما بلدية وامري فقد تحصلت على 03 مشاريع ضمن قطاع الأشغال العمومية، بغلاف مالي قدر بـ 11124000 دج[2]، أي ما نسبته 46,78 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 11122811 دج (أي ما نسبته 99,98 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 189 1 دج،

و الملاحظ هنا، أن بلدية وامري،و خلال سنة 2107، خصصت ما يقارب نصف الغلاف المالي السنوي لقطاع الأشغال العمومية، حيث برزت سياسة تهيئة و تعبيد الطرق المؤدية إلى القرى و الفرق و المداشر، و فك العزلة عنها، و ذلك تجسيدا لنظرة الحكومة في تنمية المناطق الريفية أو المعزولة، أو ما يسمى الآن بمناطق الظل،

[1]- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2017، ببلدية المدية
[2]-شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2017، ببلدية وامري

بينما بلدية الحمدانية لم تتحصل على أي مشروع لقطاع الأشغال العمومية خلال هذه السنة في إطار المخطط البلدي للتنمية، والذي يفسر هذا الأمر، ربما تحصلها على مشاريع في هذا القطاع في إطار مخططات أخرى كالبرنامج القطاعي للتنمية أومن ميزانية البلدية، علما أن نصيب بلدية الحمدانية من الجباية الضريبية كان إلى وقت قريب مرتفع مقارنة ببلديات أخرى، لاسيما الرسم على النشاط المهني، و الذي تدفعه الشركات الأجنبيةو الوطنية المكلفة بإنجاز الطريق السريع شمال جنوب،و التي كانت منصبة على مستوى إقليم بلدية الحمدانية،

الفرع الثاني: المخصصات المالية لسنة 2018

خلال سنة 2018، تحصلت بلدية المدية على غلاف مالي قدر بـ 182707000 دج[1]، أما بلدية وامري فقد قدر غلافها المالي بـ 18179300 دج[2]، بينما تحصلت بلدية الحمدانية على 29651437 دج[3] بمجموع 230537737 دج،و هذا في إطار المخططات البلدية للتنمية،

الملاحظ هنا أن المخصصات المالية لسنة 2018 في إطار المخطط البلدي للتنمية،شهدت زيادة بنسبة 56,21%، وذلكبالنسبة لمجموع البلديات الثلاث، مقارنة بسنة 2017،

و الجدول الآتي سيبين نصيب قطاع الأشغال العمومية للبلديات الثلاث خلال هذه السنة،

[1] مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2018، الخاصة ببلدية المدية

[2] – مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2018، الخاصة ببلدية وامري–

[3] – مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2018، الخاصة ببلدية الحمدانية

الجدول رقم (3-9) يبين المخصصات المالية لسنة 2018 الخاصة بقطاع الأشغال العمومية بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية

الرقم	إسم المشـروع	البلدية	ترخيص المشروع	الإستهلاكات	باقي الإستهلاك
1	اعادة تاهيل وتزفيت الطريق خلف مسجد النور وثانوية بن شنب على مسافة 1500 م ط	المدية	16 823 000,00	16 322 272,20	500 727,80
2	تهيئة وتغطية بالخرسانة الزفتية للطريق الرابط بين باب الأقواس وحي تلاعيش		16 154 000,00	16 151 881,54	2 118,46
3	اعادة تاهيل الطريق لحي راس بيضاء إلى غاية عين العرايس (الصوامت) على مسافة 2800مط		23 993 000,00	23 930 070,92	62 929,08
4	تهيئة وتغطية الطريق من مدرسة موهوبي إلى غاية طريق العناب بحي باتي السفلى		6 639 000,00	5 720 320,00	918 680,00
	المجموع		63 609 000,00	62 124 544,66	1 484 455,34
5	شـــق وتهيئة طرق ريفية بمختلف الفرق (الخول، أولاد موسى ، أولاد الزين وأولاد الديلمي العليا)على مسافة 1,2كلم -ش2	وامري	4 356 000,00	4 355 876,00	124,00
	المجموع		4 356 000,00	4 355 876,00	124,00
6	مراقبة ومتابعة وإعادة تأهيل والتغطية بالخرسانة الزفتية للطريق الرابط بين الطريق الوطني رقم 01 وفرقة سيدي علي على مسافة 3 كم	الحمدانية	12515000	12122659	392341
7	مراقبة وتغطية طريق سيدي موسى على مسافة 1 كم		6372000	6225750	146250
	المجموع		18887000	18348409	538591
	المجموع الكلي		86 852 000,00	84 828 829,66	2 023 170,34

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بلدية المدية،و خلال هذه السنة، تحصلت على أربعة (04) مشاريع في إطار المخططات البلدية للتنمية، بمجموع 63609000 دج[1] أي ما نسبته 34,81 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 544,66 124 62 دج (بنسبة 97,66% من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 455,34 484 1 دج، بنسبة 02,33 %،

و عليه، فإننا نلاحظ أنه بالرغم من زيادة الغلاف المالي لبلدية المدية لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017، إلا أن المشاريع البلدية في قطاع الأشغال العمومية تراجعت،و هذا يعود ربما للأولويات التي سطرتها المصالح المحلية (المجلس الشعبي لبلدية المدية، مصالح الدائرة ومصالح الولاية)، بل وجهت المخصصات المالية لقطاعات أخرى تخدم أكثر الصالح العاموالمو اطن المحلي،

أما بلدية وامري فقد تحصلت على مشروع واحد (01) فقط في قطاع الأشغال العمومية، بغلاف مالي قدر بـ 000 356 4 دج[2]، أي ما نسبته 23,96 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 876 355 4 دج (أي ما نسبته 99,99 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)،

نلاحظ مما سبق، أن بلدية وامري، خصصت مشروعا واحدا خلال هذه السنة يدخل دائما في إطار فك العزلة عن المناطق الريفية، ما يفسر الأولويات التي تهتم بها المصالح المحلية،و هذا نظرا للطبيعة التي تتميز بها المنطقة (فلاحية بامتياز)، كما يمكن للبلدية أن تستفيد من مشاريع بالنسبة لهذا القطاع ضمن برامج أو مخططات أخرى،

[1]– شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2018، ببلدية المدية

[2]– شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2018، ببلدية وامري

بينما تحصلت بلدية الحمدانية على مشروعين (02) بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية، بغلاف مالي قدر بـ 18887000دج[1]، أي ما نسبته 63,69 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 18348409 دج (أي ما نسبته 97,14 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 538591 دج،

فمقارنة بالسنة الماضية، خصصت بلدية الحمدانية غلاف مالي لمشروعين في هذا القطاع، يتمثلان في إعادة تأهيل طرق ثانوية تربط بعض المناطق في البلدية بالطريق الوطني رقم 01، الذي يعتبر عصب الحياة بالنسبة لها،

الفرع الثالث: المخصصات المالية لسنة 2019

خلال سنة 2019، تحصلت بلدية المدية على غلاف مالي قدر بـ 183240000 دج[2]، أما بلدية وامري فقد قدر غلافها المالي بـ 54368491 دج[3]، بينما تحصلت بلدية الحمدانية على 41094000 دج[4] بمجموع 278702491 دج، و هذا في إطار المخططات البلدية للتنمية، أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية خلال هذه السنة فيوضحه الجدول الآتي:

[1]–شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2018، ببلدية الحمدانية

[2]–مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2019، الخاصة ببلدية المدية

[3]–مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2019، الخاصة ببلدية وامري

[4]– مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2019، الخاصة ببلدية الحمدانية

الجدول رقم (3- 10) يبين المخصصات المالية لسنة 2019 الخاصة بقطاع الأشغال العمومية بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية

الرقم	إسم المشـروع	البلدية	ترخيص المشروع	الإستهلاكات	باقي الإستهلاك
1	معالجة إنزلاق على طريق عين الشيخ	المدية	3 427 000,00	3 426 486,00	514,00
2	تهيئة وتغطية طريق راس بيضاء بالخرسانة الزفتية على مسافة 500 مط		6 278 000,00	5 040 571,48	1 237 428,52
3	تهيئة وتغطية الطريق الرابط بين حي بزيوش إلى إلى غاية طريق الكوالة على مسافة 700 مط		8 036 000,00	7 455 514,44	580 485,56
4	تهيئة وتغطية بالخرسانة الزفتية لطريق الرمالي الى بني عطلي على مسافة 02 كلم		28 470 000,00	7 623 735,00	20 846 265,00
	المجموع		46211000,00	23546306,92	22664693,08
5	شـــق وتهيئة طرق ريفية بمختلف الفرق (سيدي يوم، أولاد جوثة ، الوزز،أولاد الديلمي الشرارطة ،الحلفوعين الكرمة)على مسافة 3,5كلم	وامري	8 786 000,00	2 192 099,00	6 593 901,00
	المجموع		8 786 000,00	2 192 099,00	6 593 901,00
6	تكملة مراقبة ومتابعة وإعادة تأهيل والتغطية بالخرسانة الزفتية للطريق البلدي الرابط بين الطريق رقم 01 وفرقة سيدي علي على مسافة 1.5 كم	الحمدانية	14998000	14985159	12841
	المجموع		14998000	14985159	12841
	المجموع الكلي		79 567 000,00	50 293 982,92	29 273 017,08

الشيء الملاحظ أن بلدية المدية و خلال هذه السنة، تحصلت تقريبا على نفس الغلاف المالي مقارنة بسنة 2018، و ذلك في إطار المخطط البلدي للتنمية،و عليه، و من خلال الجدول السابق، نلاحظ أن بلدية المدية تحصلت على أر بعة (04) مشاريع بالنسبة لهذا القطاع، بمجموع 46211000 دج[1] أي ما نسبته% 25.24 من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 23546306,92 دج (أي ما نسبته 50,95% من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 22664693,08 دج،

من خلال ما سبق، نرى أن عدد المشاريع المنطلقة بالنسبة لهذا القطاع بقيت نفسها، غير أنها لم تغلق أو لم تكتمل بعد،و هذا نظرا لطبيعة المشاريع نفسها من جهة، أو ربما لوجود عوائق تقنية أو طبيعية للمشاريع،

أما بلدية وامري فقد تحصلت على مشروع واحد (01) فقط في قطاع الأشغال العمومية، بغلاف مالي قدر بـ 8 786 000 دج[2]، أي ما نسبته 16,16 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 2 192 099 دج (أي ما نسبته 24,94 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 6 593 901 دج، بنسبة 75,05%،

نلاحظ دائما أن بلدية وامري، و بالنسبة للمشاريع التي تدخل ضمن قطاع الأشغال العمومية، تعطي أولوياتها للمداشرو القرى النائية على حساب المحيطات الحضرية، كما نلاحظ كذلك أن نسبة إنجاز المشروع الوحيد خلال هذه السنة ضيئلة نوعا ما، ربما الشيء الذي يفسر ذلك، أن هذا المشروع يمس عدة قرى و مناطق و ليس منطقة واحدة،

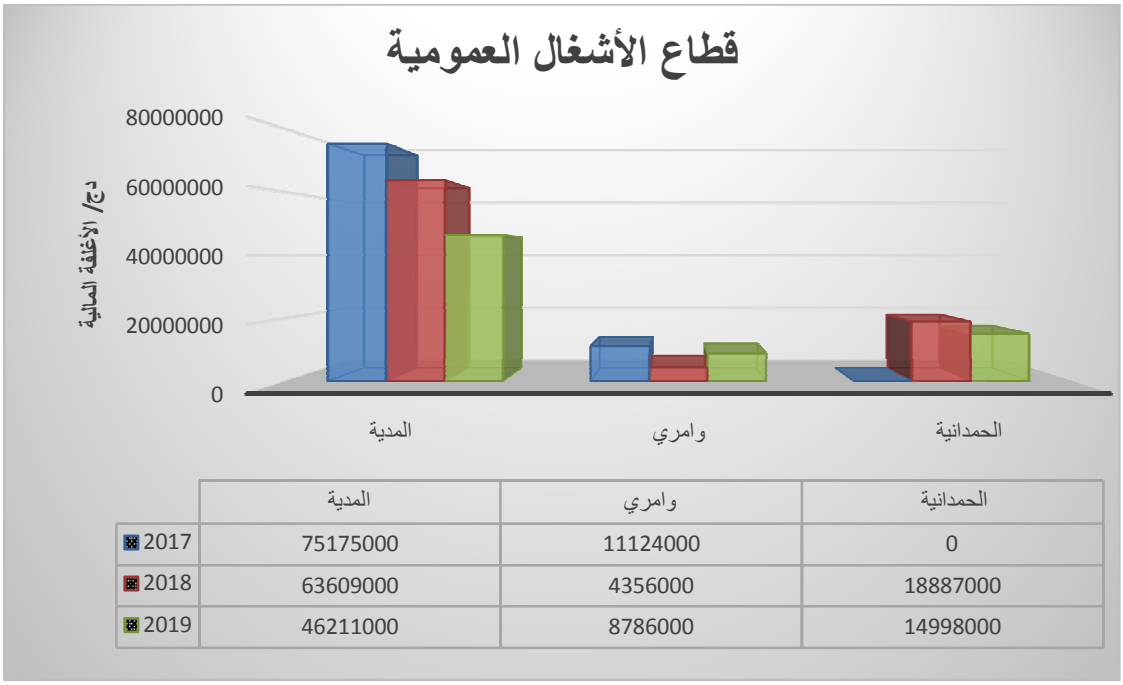
[1]–شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2019، ببلدية المدية

[2]–شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2019 ببلدية و امري

كما أن بلدية الحمدانية تحصلت على مشروع واحد (01) فيما يخص هذا القطاع، بغلاف مالي قدر بـ 14998000 دج[1]، أي ما نسبته 36,49 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 14985159 دج (أي ما نسبته 99,91 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)،و عليه فإن بلدية الحمدانية، خلال هذه السنة لم تبرمج مشاريع كثيرة بالنسبة لهذا القطاع، بل اكتفت بمشروع واحد فقط، غير أن حسن اختيار المقاولة بالإضافة إلى المرافقة الإدارية لمصالح البلدية، وتذليل العراقيل ضمن الترتيبات القانونية المنصوص عنها، فإننا نلاحظ أن المشروع قد اكتمل،و هذا مقارنة بالبلديتين السابقتين في نفس السنة ونفس القطاع.

ويوضحالرسم البياني التالي، مجموع المخصصات المالية في إطار المخطط البلدي للتنمية للبلديات الثلاث، التي خصصت كأغلفة لمشاريع ضمن قطاع الأشغال العمومية خلال ثلاث سنوات الأخيرة.

الشكل رقم (3-2) يبين المخصصات المالية في إطار المخطط البلدي للتنمية، الخاصة بقطاع الأشغال العمومية، الخاصة ببلديات المدية، وامريو الحمدانية، خلال سنوات 2017،2018 و2019.



	المدية	وامري	الحمدانية
2017	75175000	11124000	0
2018	63609000	4356000	18887000
2019	46211000	8786000	14998000

[1]-شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2019، ببلدية الحمدانية

المطلب الثاني: قطاع الموارد المائية

الفرع الأول: المخصصات المالية لسنة 2017

سنوضح من خلال الجدول الآتي، مجموعة المشاريع بالنسبة لقطاع الموارد المائية، بالإضافة إلى الأغلفة المالية المخصصة لها،و هذا على مستوى البلديات الثلاث.

الجدول رقم (3-11) يبين المخصصات المالية لسنة 2017 الخاصة بقطاع الموارد المائية بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية

الرقم	إسم المشـروع	البلدية	ترخيص المشروع	الإستهلاكات	باقي الإستهلاك
1	انجاز شبكة تطهير بحي الغزاغزة (الطريق المؤدي إلى مقبرة الغزاغزة + التجمع السكني)	المدية	5 923 000,00	5 574 348,00	348 652,00
2	تدعيم التموين بالمياه الصالحة للشرب لأحياء الداميات السفلى		3 000 000,00	2 999 973,60	26,40
	ابتداءا من منقب التكوين المهني				
3	انجاز شبكة المياه الصالحة للشرب لفرقة المخرفين ابتداءا		6 544 000,00	6 511 323,00	32 677,00
	من خزان الماء الرمالي على مسافة 4100م				
4	تجديد القناة الرئيسية للصرف الصحي بشارع جيش التحرير		1 150 000,00	1 142 995,00	7 005,00
	مقابل مقر الولاية على مسافة 100م				
	المجموع		16 617 000,00	16 228 639,60	388 360,40
5	توسيع شبكة المياه الصالحة للشرب بفرقتي أولاد موسى وعين إسماعيل ببلدية وامري	وامري	2 190 000,00	2 189 005,00	995,00
6	إنجاز شبكة التطهير بالطواهرية العليا والسفلى بفرقة أولاد موسى على مسافة 1200 م,ط		4 888 000,00	4 887 806,00	194,00
7	تهيئة وجر منبع عين الحمرة وعين الحفنة بعين الكرمة		1 526 770,00	1 526 770,00	0,00
	المجموع		8 604 770,00	8 603 581,00	1 189,00
8	تكملة شبكة التطهير بالحمدانية مركز	الحمدانية	5000000	4989217	10 783,00
9	تكملة إنجاز شبكة توزيع مياه الشرب والربط الكهربائي بفرقة تقرسيفت		4500000	4267340	232 660,00
10	إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بفرقة بني بوبكر		2928000	2796500	131 500,00
	المجموع		12 428 000,00	12 053 057,00	374 943,00
	المجموع الكلي		37 649 770,00	36 885 277,60	764 492,40

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بلدية المدية،و خلال هذه السنة، تحصلت على أربعة (04) مشاريع في إطار المخططات البلدية للتنمية، بمجموع 000 617 16 دج[1] أي ما نسبته 16,22 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه ، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ639,60 228 16دج (أي ما نسبته 97,66% من الغلاف المالي المخصص للقطاع) ، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 360,40 388 دج، بنسبة 02,33 %،

و عليه، فإننا نلاحظ أن بلدية المدية خلال سنة 2017، لم تعتمد كثيرا على قطاع الموارد المائية مقارنة بقطاع الأشغال العمومية، سواء في عدد المشاريع أوقيمة الأغلفة المالية المخصصة لكل قطاع، حيث اكتفت البلدية بإنجاز بعض الشبكات سواء للمياه الصالحة للشرب أوللصرف الصحي على مستوى بعض الأحياء، بينما الأشغال الكبرى في هذا القطاع،وبناءا على توصيات الجهات الوصية، فقد تم الاتفاق على أن مديرية الموارد المائية لولاية المدية هي من تقوم بانجازها ضمن برنامجها القطاعي أوبتمويل من الصناديق المخصصة لها،أما بلدية وامري فقد تحصلت على ثلاثة (03) مشاريع خلال هذه السنة في قطاع الموارد المائية، بغلاف مالي قدر بـ 770 604 8 دج[2]، أي ما نسبته 36,19% من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 581 603 8 دج (أي ما نسبته 99,98 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 189 1 دج،

الشيء الملاحظ، أن اقتراحات المجلس الشعبي البلدي لبلدية وامري خلال سنة 2017، وازنت بين مختلف القطاعات، حيث أننا لا نلاحظ اختلافا معتبرا بين قطاع الأشغال العمومية (الذي أخذناه في الفرع الأول) وقطاع الموارد المائية، لاسيما من حيث المخصصات المالية، بينما تحصلت بلدية الحمدانية على

[1]– شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2017، ببلدية المدية

[2]– شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2017، ببلدية وامري

مشروعين (02) ضمن قطاع الموارد المائية لهذه السنة، بغلاف مالي مقدر بـ 12 428 000 دج[1] أي ما نسبته 58,11% من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 12 053 057 دج (أي ما نسبته 96,98 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 374 943 دج،

وعليه، فإن بلدية الحمدانية، خصصت أكثر من نصف الغلاف المالي المتحصل عليه خلال سنة 2017 على مشاريع قطاع الموارد المائية، والتي تراوحت بين انجاز شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير،

الفرع الثاني: المخصصات المالية لسنة 2018

سنتناول ضمن الجدول التالي، مجموعة المشاريع التابعة لقطاع الموارد المائية خلال سنة 2018، وذلك على النحو التالي:

[1]– شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2017، ببلدية الحمدانية

الجدول رقم (3-12) يبين المخصصات المالية لسنة 2018 الخاصة بقطاع الموارد المائية بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية

الرقم	إسم المشـروع	البلدية	ترخيص المشروع	الإستهلاكات	باقي الإستهلاك
1	تدعيم شبكة المياه الصالحة للشرب بحي باتي على مسافة 500 م ط	المدية	3 535 000,00	2 075 959,50	1 459 040,50
2	تكملة شبكة التطهير لحي الرمالي فوق منبع عين الشيخ على مسافة 100 م ط		1 200 000,00	1 041 488,00	158 512,00
3	انجاز شبكة التطهير بحي راس قلوش على مسافة 450 م ط		3 989 000,00	3 436 037,52	552 962,48
4	انجاز شبكة التطهير لحي الروايسية على مسافة 220 مط		2 800 000,00	2 514 194,00	285 806,00
5	اعادة تاهيل شبكة التطهير لحي تلاعيش مقابل واد بعرورة على مسافة 170 مط		2 600 000,00	2 366 390,00	233 610,00
6	اعادة تاهيل شبكة التطهير لحي بزيوش (زاوية الشيخ المحجوب) على مسافة 450 مط		3 031 000,00	883 990,00	2 147 010,00
7	انجاز شبكة التطهير الرمالي (سيدي عبد القادر)على مسافة 210 م ط		2 600 000,00	2 288 370,00	311 630,00
8	اعادة تاهيل شبكة التطهير بحي تخابيت مقابل المسجد على مسافة 250 م ط		3 488 000,00	3 162 491,12	325 508,88
9	اعادة تاهيل قناة ربط المياه الصالحة للشرب بين خزان مرج شكير 10,000م3 وباردوس 1500م3		14 982 000,00	13 225 640,35	1 756 359,65
10	تحويل قناة المياه الصالحة للشرب على مسافة 150 مط بحي بوزيان		1 000 000,00	941 106,00	58 894,00
11	ربط أحياء الموالدية، بازيز، الإقامة الجامعية، الكوالة بالماء الصالح للشرب عبر قناة التوزيع لخزان 2000م3 بالسطارة		1 500 000,00	1 054 030,00	445 970,00
	المجموع		40 725 000,00	32 989 696,49	7 735 303,51
12	تدعيم فرقة أولاد اليلمي بالمياه الصالحة للشرب (بناء خزان 100 م3 + محطة الضخ)ببلدية وامري	وامري	7 373 000,00	7 372 407,00	593,00
13	انجاز شبكة التطهير بفرق الشوايشوالبوادلية بأولاد موسى -ش2		4 724 300,00	4 724 300,00	0,00
14	انجاز شبكة التطهير بحي الزواتنة ببلدية وامري		1726000	1 725 500,00	500,00
	المجموع		13 823 300,00	13 822 207,00	1 093,00
15	إنجاز وتجهيز منقب بمنطقة سيدي رابح لتدعيم الحمدانية بالمياه الصالحة للشرب	الحمدانية	4 290 000,00	4 289 454,00	546,00
16	تكملة إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بفرقة بني بوبكر		2 982 437,00	2 982 437,00	0,00
17	دراسة منقب بمنطقة سيدي رابح لتدعيم الحمدانية مركز بالمياه الصالحة للشرب		492 000,00	491 400,00	600,00
	المجموع		7 764 437,00	7 763 291,00	1 146,00
	المجموع الكلي		62 312 737,00	54 575 194,49	7 737 542,51

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بلدية المدية،و خلال هذه السنة، تحصلت على إحدى عشر (11) مشروع في إطار المخططات البلدية للتنمية، بمجموع 000 725 40 دج[1] أي ما نسبته 22,28 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 696,49 989 32 دج (أي ما نسبته 81,00% من الغلاف المالي المخصص للقطاع) ، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ303,51 735 7 دج، بنسبة 18,99 %،

و عليه، فإن بلدية المدية وبالرغم من الغلاف المالي المعتبر المتحصل عليه خلال هذه السنة، لم تخصص كثيرا لمشاريع هذا القطاع، بل اكتفت بتجسيد بعض المشاريع الصغيرة على مستوى أحياء البلدية،أما بلدية وامري فقد تحصلت على ثلاثة (03) مشاريع خلال هذه السنة في قطاع الموارد المائية، بغلاف مالي قدر بـ 300 823 13 دج[2]، أي ما نسبته 76,03% من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 207 822 13 دج (أي ما نسبته 99,99 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 093 1 دج،

و عليه، فإننا نلاحظ أن بلدية وامري، خصصت أكثر من ثلاثة أرباع من الغلاف المالي السنوي لتجسيد مشاريع قطاع الموارد المائية،

كما تحصلت بلدية الحمدانية على ثلاثة (03) مشاريع ضمن قطاع الموارد المائية لهذه السنة، بغلاف مالي مقدر بـ 437 764 7 دج[3] أي ما نسبته 26,18% من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 291 763 7 دج (أي ما نسبته 99,98 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 146 1 دج،

[1]– شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2018، ببلدية المدية

[2]– شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2018، ببلدية وامري

[3]– شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2018، ببلدية الحمدانية

الفرع الثالث: المخصصات المالية لسنة 2019

سنتناول ضمن الجدول التالي، مجموعة المشاريع التابعة لقطاع الموارد المائية خلال سنة 2019، وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (3-13)يبين المخصصات المالية لسنة 2019 الخاصة بقطاع الموارد المائية بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية

الرقم	إسم المشـروع	البلدية	ترخيص المشروع	الإستهلاكات	باقيالإستهلاك
1	انجاز شبكة الصرف الصحي لحي راس قلوش خلف مركز المعوقين على مسافة 320 مط	المدية	2 750 000,00	2 693 390,00	56 610,00
2	اعادة تاهيل شبكة الصرف الصحي من حي عين الشيخ إلى غاية الروايسية على مسافة 450 مط		5 500 000,00	1 291 207,46	4 208 792,54
	المجموع		8 250 000,00	3 984 597,46	4 265 402,54
3	تجديد قناة المخرج الرئيسي لشبكة التطهير لمركز مدينة وامري	وامري	2 601 000,00	2 601 000,00	0,00
4	توسيع شبكة التطهير بفرقة أولاد الديلمي لحماية منبع تزويد السكان بالماء الصالح للشرب		11 388 181,00	11 388 181,00	0,00
5	تزويد المجمع الريفي لعين السيوخ وسكان فرقة البوادلية بالمياه الصالحة للشرب+ بناء خزان 100 م3		6 740 000,00	1 268 540,00	5 471 460,00
	المجموع		20 729 181,00	15 257 721,00	5 471 460,00
6	لا شيئ	الحمدانية	/	/	/
	المجموع الكلي		28 979 181,00	19 242 318,46	9 736 862,54

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بلدية المدية،و خلال هذه السنة، تحصلت على مشروعين (02) تابعين لقطاع الموارد المائية في إطار المخططات البلدية للتنمية، بمجموع 8 250 000 دج [1]أي ما نسبته 04,50 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 3 984 597,46 دج (أي ما نسبته 48,29% من الغلاف المالي المخصص للقطاع) ، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 4 265 402,54 دج، بنسبة 51,70 %،

وبذلك يتبين أن قطاع الموارد المائية خلال هذه السنة لم يكن ضمن أولوياتها، فبالرغم من المبلغ المعتبر المخصص في إطار المخطط البلدي للتنمية، إلا أن هذا القطاع لم يستفد إلا بأقل من 05%،و هذا ربما له تفسيراته ضمن السياسات المنتهجة سواء للبلدية أو الجهات الوصية،

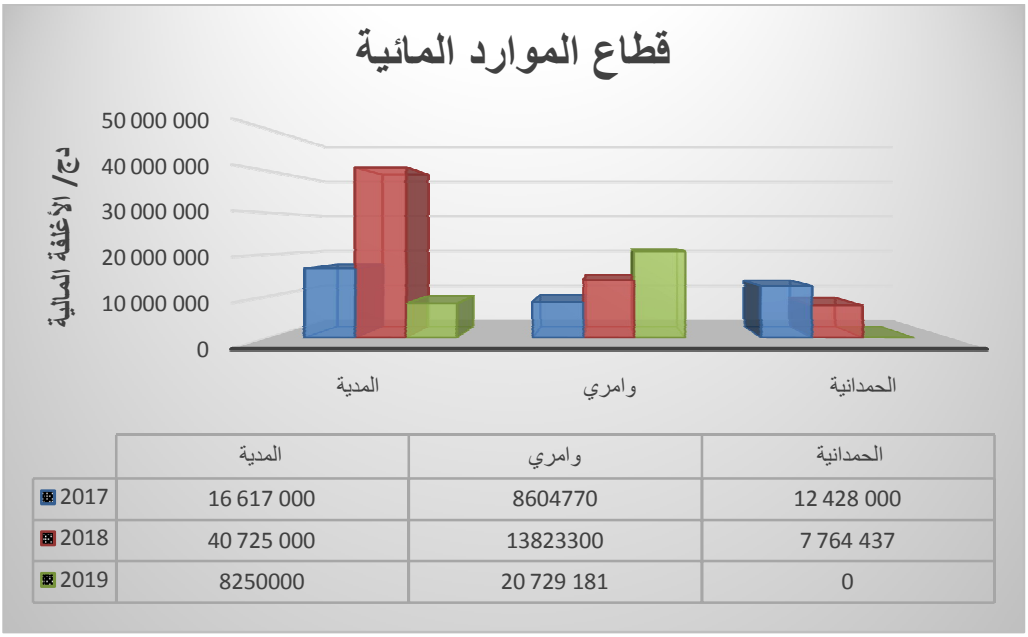
أما بلدية وامري فقد تحصلت على ثلاثة (03) مشاريع خلال هذه السنة في قطاع الموارد المائية، بغلاف مالي قدر بـ 20 729 181 دج[2]، أي ما نسبته 28,06% من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 15 257 721 دج (أي ما نسبته 73,60 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 5 471 460 دج، كما أن بلدية الحمدانية لم تخصص أي مشروع ضمن قطاع الموارد المائية خلال سنة 2019،و هذا بناءا على البرنامج التنموي المسطر من طرف السلطات المحلية للبلدية.

ويوضح الرسم البياني التالي، مجموع المخصصات المالية في إطار المخطط البلدي للتنمية للبلديات الثلاث، التي خصصت كأغلفة لمشاريع ضمن قطاع الموارد المائية خلال ثلاث سنوات الأخيرة:

[1]– شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2019، ببلدية المدية

[2]– شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2019، ببلدية وامري

الشكل رقم (3-3)يبين المخصصات المالية في إطار المخطط البلدي للتنمية، الخاصة بقطاع الموارد المائية، الخاصة ببلديات المدية، وامريو الحمدانية، خلال سنوات 2017،2018 و2019.



	المدية	وامري	الحمدانية
2017	16 617 000	8604770	12 428 000
2018	40 725 000	13823300	7 764 437
2019	8250000	20 729 181	0

المطلب الثالث: قطاعات أخرى

سنتطرق في هذا المطلب، إلى المشاريعو الأغلفة المالية المخصصة خلال ثلاث سنوات بالنسبة لباقي القطاعات (من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية)و ذلك على مستوى البلديات الثلاث،

الفرع الأول: المخصصات المالية لسنة 2017

سيوضح لنا الجدول التالي، مجموعة المشاريع المتبقية خلال سنة 2017 (من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية)،و التي تدخل ضمن المخطط البلدي للتنمية لمختلف البلديات،

الجدول رقم (3-14) يبين المخصصات المالية لسنة 2017 الخاصة بباقي القطاعات بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية

الرقم	إسم المشـــروع	البلدية	ترخيص المشروع	الإستهلاكات	باقي الإستهلاك
1	تهيئة ملحقة عين الذهب	المدية	2 470 000,00	1 893 421,53	576 578,47
2	تهيئة ملعب جواري بالمركز البيداغوجي للأطفال المعوقين ذهنيا		6 100 000,00	3 361 410,85	2 738 589,15
3	الإنارة العمومية (الطريق المزدوج من برج الأعمال إلى غاية محطة البنزين بحة)		2 049 000,00	2 002 294,00	46 706,00
	المجموع		10 619 000,00	7 257 126,38	3 361 873,62
4	إنجاز جدار سياج لمدرسة بن دهمة بأولاد جوثة	وامري	2 496 000,00	2 495 668,00	332,00
5	الربط بالكهرباء لمنقب عين نوال ببلدية وامري		1 551 000,00	1 550 382,17	617,83
	المجموع		4 047 000,00	4 046 050,17	949,83
6	إنجاز الإنارة العمومية بالحمدانية مركز	الحمدانية	8958000	8936186	21814
	المجموع		8958000	8936186	21814
	المجموع الكلي		23 624 000,00	20 239 362,55	3 384 637,45

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بلدية المدية،و خلال هذه السنة، تحصلت على ثلاثة (03) مشاريع، بمجموع 10 619 000 دج[1] أي ما نسبته 10,36 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 7 257 126,38 دج (أي ما نسبته 68,34% من الغلاف المالي المخصص للقطاع) ، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 3 361 873,62 دج، بنسبة 31,65 %،

تراوحت هذه المشاريع بين تهيئة الملاعب الجوارية و الانارة العمومية، كما نلاحظ أن الغلاف المالي المخصص لم يتجاوز عشر ميزانية المخطط البلدي للتنمية خلال هذه السنة،أما بلدية وامري فقد تحصلت على مشروعين (02)، تمثلا في الربط بالكهرباء وانجاز جدار سياج لمدرسة ابتدائية، بغلاف مالي قدر بـ 4 047 000 دج[2]، أي ما نسبته 17,02% من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 4 046 050,17 دج (أي ما نسبته 99,97 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 949,83 دج،أما بلدية الحمدانية فقد تحصلت على مشروع واحد فقط، وهو انجاز إنارة عمومية بالبلدية، بغلاف مالي قدر بـ 8958000 دج[3]، أي ما نسبته 41,88% من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 8936186 دج (أي ما نسبته 99,75 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 21814 دج،

الفرع الثاني: المخصصات المالية لسنة 2018

سنتطرق ضمن الجدول التالي، إلى مجموعة المشاريع المتبقية خلال سنة 2018 (من دون قطاعي الأشغال العمومية و الموارد المائية)، وذلك على النحو التالي:

[1]– شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العمومية والموارد المائية) لسنة 2017، ببلدية المدية

[2]– شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العمومية والموارد المائية) لسنة 2017، ببلدية وامري

[3]– شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العمومية والموارد المائية) لسنة 2017، ببلدية الحمدانية

الجدول رقم (3-15) يبين المخصصات المالية لسنة 2018 الخاصة بباقي القطاعات بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية

الرقم	إسم المشـروع	البلدية	ترخيص المشروع	الإستهلاكات	باقي الإستهلاك
1	تدعيم شبكة المياه الصالحة للشرب بحي باتي على مسافة 500 م ط	المدية	3 535 000,00	2 075 959,50	1 459 040,50
2	تكملة شبكة التطهير لحي الرمالي فوق منبع عين الشيخ على مسافة 100 م ط		1 200 000,00	1 041 488,00	158 512,00
3	انجاز شبكة التطهير بحي راس قلوش على مسافة 450 م ط		3 989 000,00	3 436 037,52	552 962,48
4	انجاز شبكة التطهير لحي الروايسية على مسافة 220 مط		2 800 000,00	2 514 194,00	285 806,00
5	اعادة تاهيل شبكة التطهير لحي تلاعيش مقابل واد بعرورة على مسافة 170 مط		2 600 000,00	2 366 390,00	233 610,00
6	اعادة تاهيل شبكة التطهير لحي بزيوش (زاوية الشيخ المحجوب) على مسافة 450 مط		3 031 000,00	883 990,00	2 147 010,00
7	انجاز شبكة التطهير الرمالي (سيدي عبد القادر)على مسافة 210 م ط		2 600 000,00	2 288 370,00	311 630,00
8	اعادة تاهيل شبكة التطهير بحي تخابيت مقابل المسجد على مسافة 250 م ط		3 488 000,00	3 162 491,12	325 508,88
9	اعادة تاهيل قناة ربط المياه الصالحة للشرب بين خزان مرج شكير 10,000م3 وباردوس 1500م3		14 982 000,00	13 225 640,35	1 756 359,65
10	تحويل قناة المياه الصالحة للشرب على مسافة 150 مط بحي بوزيان		1 000 000,00	941 106,00	58 894,00
11	ربط أحياء الموالدية، بازيز، الإقامة الجامعية، الكوالة بالماء الصالح للشرب عبر قناة التوزيع لخزان 2000م3 بالسطارة		1 500 000,00	1 054 030,00	445 970,00
	المجموع		40 725 000,00	32 989 696,49	7 735 303,51
12	تدعيم فرقة أولاد اليلمي بالمياه الصالحة للشرب (بناء خزان 100 م3 + محطة الضخ)ببلدية وامري	وامري	7 373 000,00	7 372 407,00	593,00
13	انجاز شبكة التطهير بفرق الشوايشوالبوادلية بأولاد موسى -ش2		4 724 300,00	4 724 300,00	0,00
14	انجاز شبكة التطهير بحي الزواتنة ببلدية وامري		1726000	1 725 500,00	500,00
	المجموع		13 823 300,00	13 822 207,00	1 093,00
15	إنجاز وتجهيز منقب بمنطقة سيدي رابح لتدعيم الحمدانية بالمياه الصالحة للشرب	الحمدانية	4 290 000,00	4 289 454,00	546,00
16	تكملة إنجاز شبكة المياه الصالحة للشرب بفرقة بني بوبكر		2 982 437,00	2 982 437,00	0,00
17	دراسة منقب بمنطقة سيدي رابح لتدعيم الحمدانية مركز بالمياه الصالحة للشرب		492 000,00	491 400,00	600,00
	المجموع		7 764 437,00	7 763 291,00	1 146,00
	المجموع الكلي		62 312 737,00	54 575 194,49	7 737 542,51

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بلدية المدية،و خلال هذه السنة، تحصلت على إحدى عشر (11) مشروع، بمجموع 78373000 دج[1] أي ما نسبته 42,89 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه ، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 751,09 374 71 دج (أي ما نسبته 91,07% من الغلاف المالي المخصص للقطاع) ، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 248,91 998 6 دج، حيث نلاحظ أن بلدية المدية خلال هذه السنة خصصت نسبة معتبرة من الغلاف المالي من أجل إعادة تأهيل الانارة العمومية عبر أحيائها، حيث بلغ عدد المشاريع ستة،و هذه تعتبر مرحلة أولى لمثل هذه المشاريع، ويتبقى أحياء أخرى لبلدية المدية سيتم إعادة تهيئة الانارة على مستواها، أما باقي المشاريع فتراوحت بين تهيئة الملحقات الإدارية وتهيئة المساحات الخضراء، الذي بلغ عددها اثنانو عشرون (22) مساحة خضراء على مستوى البلدية، أما بلدية وامرى خلال هذه السنة لم تتحصل على أي مشروع خارج قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية، بالمقابل فإن بلدية الحمدانية فقد خصصت غلاف مالي قدر بـ 3000000 دج[2]، أي ما نسبته 10,11% من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، من أجلدراسة ومتابعة إنجاز التهيئة الحضرية بحي 18 مسكن بالحمدانية مركز.

الفرع الثالث: المخصصات المالية لسنة 2019

سنتطرق ضمن الجدول التالي، إلى مجموعة المشاريع المتبقية خلال سنة 2019 (من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية)، وذلك على النحو التالي:

[1]–شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العمومية والموارد المائية) لسنة 2018، ببلدية المدية

[2] –شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العمومية والموارد المائية) لسنة 2018، ببلدية الحمدانية

الجدول رقم (3-16) يبين المخصصات المالية لسنة 2019 الخاصة بباقي القطاعات بالنسبة لبلديات المدية، وامري والحمدانية

الرقم	إسم المشـروع	البلدية	ترخيص المشروع	الإستهلاكات	باقي الإستهلاك
1	اعادة تاهيل ملعب سي حمدان	المدية	28 108 000,00	25 597 610,43	2 510 389,57
2	انجاز الإنارة العمومية من نوع LED انطلاقا من حي الشراشرية إلى غاية بني عطلي على مسافة 2000مط (الشطر الأول)		6 864 000,00	6 762 490,80	101 509,20
3	التهيئة الحضرية للقرية الفلاحية وحي ولد الطيب		35 683 000,00	35 211 360,00	471 640,00
4	التهيئة الحضرية لمفترق الطرق الكوالة إلى غاية مدخل الإقامة الجامعية حسان بن مولود		33 404 000,00	32 844 425,00	559 575,00
5	أشغال التهيئة من مفترق الطرق حموإلى غاية محطة بحة (Terre Pleine) ببلدية المدية		5 564 000,00	5 563 360,00	640,00
6	أشغال التهيئة من مفترق الطرق المصلى إلى غاية دار المعلمين (Terre Pleine) ببلدية المدية		4 008 000,00	4 007 058,00	942,00
7	اعادة تاهيل الملعب الجواري بالعشب الإصطناعي بحي الداميات (عين الذهب)		9 429 000,00	9 242 789,50	186 210,50
8	انجاز ساحة اللعب بحي الداميات (عين الذهب)		2 132 000,00	1 969 688,00	162 312,00
9	أشغال التهيئة بحي الداميات (عين الذهب)		3 587 000,00	2 727 099,34	859 900,66
	المجموع		128 779 000,00	123 925 881,07	4 853 118,93
10	تهيئـــــة المفرغة العمومية	وامري	4 431 000,00	4 185 960,89	245 039,11
11	تكملـــة التهيئة الخارجية وواجهة مقر البلدية		8 916 000,00	8 915 999,44	0,56
12	إعادة تأهيل الملعب الجواري المغطى بالعشب الإصطناعي		6 428 000,00	6 427 029,35	970,65
13	تكملة أشغال التهيئة الحضرية للمجمع الريفي بعين السيوخ		5 078 310,00	1 634 478,10	3 443 831,90
	المجموع		24 853 310,00	21 163 467,78	3 689 842,22
14	دراسة ومتابعة إنجاز التهيئة الحضرية بالحمدانية مركز	الحمدانية	10196000	10195464	536
15	إنجاز الإنارة العمومية عبر مختلف أحياء سيدي علي		7988000	7987875	125
16	تهيئة الملعب الجواري بحي سيدي علي بالحمدانية		7912000	7911120	880
	المجموع		26096000	26094459	1541
	المجموع الكلي		179 728 310,00	171 183 807,85	8 544 502,15

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن بلدية المدية،و خلال هذه السنة، تحصلت على تسعة (09) مشاريع، بمجموع 128 779 000 دج[1] أي ما نسبته 70,27 % من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه ، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 123 925 881,07 دج (أي ما نسبته 96,23% من الغلاف المالي المخصص للقطاع) ، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 4 853 118,93 دج، حيث تعتبر هذه النسبة معتبرة من الغلاف المالي المخصص، ويعتبر كل من إعادة تهيئة ملعب سي حمدان،و التهيئة الحضرية للقرية الفلاحية وحي ولد الطيب و طريق الكوالة، هم أكثر و أكبر المشاريع المخصصة خلال هذه السنة، ناهيك عن برمجة مشاريع أخرىو المتمثلة في تهيئة بعض مفترقات الطرق، إنجاز ساحات اللعب وتهيئة المساحات الخضراء، أما بلدية وامري فقد تحصلت على أربعة (04) مشاريع، بغلاف مالي قدر بـ 24 853 310 دج[2]، أي ما نسبته 45,71% من الغلاف الإجمالي المتحصل عليه، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 21 163 467,78 دج (أي ما نسبته 85,15 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، أما عن باقي الاستهلاك فقد قدر بـ 3 689 842,22 دج، بنسبة 14,84،قاربت الحصة المالية المخصصة لهذه المشاريع نصف الغلاف المالي السنوي في إطار المخطط البلدي للتنمية، أين تراوحت المشاريع بين أشغال تهيئة (المفرغة العمومية، التهيئة الخارجية لمقر البلدية ، التهيئة الحضرية لمجمع ريفي وإعادة تأهيل ملعب جواري)،أما بلدية الحمدانية فقد خصصت غلاف مالي قدر بـ 26096000 دج[3]، أي ما نسبته 63,50% من الحصة المالية الإجمالية المتحصل عليها، أين كان مبلغ الاستهلاك يقدر بـ 26094459 دج (أي ما نسبته 99,99 % من الغلاف المالي المخصص للقطاع)، خصص لإنجاز إنارة عمومية وتهيئة ملعب جواري بالبلدية.

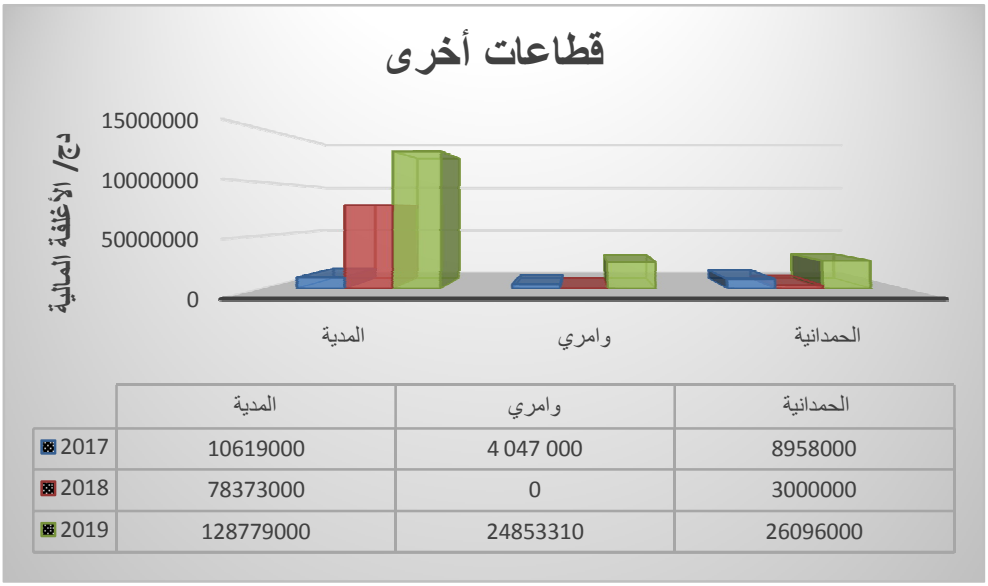
[1]– شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العمومية والموارد المائية) لسنة 2019، ببلدية المدية

[2]– شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العمومية والموارد المائية) لسنة 2019، ببلدية وامري

[3]– شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العمومية والموارد المائية) لسنة 2019، ببلدية الحمدانية

ويوضح الرسم البياني التالي، مجموع المخصصات المالية في إطار المخطط البلدي للتنمية للبلديات الثلاث، التي خصصت كأغلفة لمشاريع أخرى، والتي لا تدخل ضمن قطاعي الأشغال العمومية والموارد المائية، وذلك خلال ثلاث سنوات الأخيرة:

الشكل رقم (3-4) يبين المخصصات المالية في إطار المخطط البلدي للتنمية، الخاصة بقطاعات أخرى من دون قطاعي الأشغال العمومية والموارد المائية، الخاصة ببلديات المدية، وامري والحمدانية، وخلال سنوات 2017،2018 و2019.



	المدية	وامري	الحمدانية
2017	10619000	4 047 000	8958000
2018	78373000	0	3000000
2019	128779000	24853310	26096000

المبحث الثالث: تقييم دور المخطط البلدي في تنمية البلديةو التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية في مجال التنمية

سنقوم خلال هذا المبحث، بعملية تقييمية لدور المخطط البلدي في تنمية البلدية،و هل هناك تنمية فعلية وتجسيد للبرامج، أما مجرد مشاريع تفتقر إلى الفعالية (وذلك في المطلب الأول)، كما سنتطرق إلى أهم التوجهات الجديدة للدولة الجزائرية في مجال التنمية،و المتمثلة في تنمية مناطق الظل بصفة عامة، وبولايتنا بصفة خاصة(وذلك في المطلب الثاني).

المطلب الأول: تقييم دور المخطط البلدي في تنمية البلدية

إن سياسة اللامركزية المنتهجة من قبل الدولة، لم تصل إلى مفهومها الحقيقي المخول لها من الناحية القانونية، مما أدى إلى ظهور الكثير من العوائق تسببت صراحة في تقليل دور المخططات البلدية للتنمية، وعدم نجاعتها، والتي نذكر من أهمها[1]:

– غياب التأطير التقني والفني المتخصص للمخططات البلدية للتنمية، مما أدى إلى تزايد التكاليف، زيادة الآجال، تراجع جودة الخدمات في المشاريع المحلية التي تؤدي غالبا إلى إعادة تقييم المشاريع،

– سوء التقدير للاحتياجات المحلية، و غياب المناقشة و الاجماع عند اختيار المشاريع، لأنه بعد طرح الاقتراحات من طرف المجلس الشعبي البلدي، قد يغيب ممثلوه عند اختيار المشاريع الأكثر أهمية، رغم كونهم أكثر علما بالمحيط الاقتصاديو الاجتماعي لبلديتهم،

– عدم الترتيب الجيد للأولويات لقلة الخبرةو الكفاءة لمسيري البلديات، وكذلك نقص المعلوماتو المعطيات

[1]– ليندة أونيسي، مرجع سبق ذكره.

الحقيقية التي يأخذ على أساسها المجلس الشعبي البلدي قراره ليبني عليه عمله، كما تتدخل عوامل شخصية وذاتية في اختيار المشاريع التي قد لا تتماشىو المعايير الاقتصاديةو الاجتماعية،

– ضعف الاعتمادات المالية المقدمة لإنجاز البرامجو عدم تطابقها مع متغيرات السوقو خاصة عندما توزع على 1541 بلدية،

– تغييب تام للعناصر الفاعلة في المجتمع المحلي والإصغاء إلى احتياجاتهاو التي بإمكانها توجيه مسار التنميةو دفعها بما يخدم المنطقة،

– التركيز يكون دائما في مجال التنمية على مركز البلدية دون باقي النواحي الأخرىو التي تعيش معظمها في عزلةو هذا يتناقضو منطق المخططات البلدية للتنمية.

المطلب الثاني: تنمية مناطق الظل

يبو أن عدم وجود تعريف ثابت وموحد لمناطق الظل، جعل الخبراءو أهل الاختصاص يعتمدون على عدة مقاربات من أجل وضع معايير معينة، تحدد مفهوم مناطق الظل، فإلى وقت قريب كان هذا المصطلح غامضو نخبوي، حيث استخدمه الوزير السابق للاتصال السيد حميد قرين في إشارة منه إلى المناطق التي لم يصلها البث الإذاعي، غير أنه وبعد اللقاء المنعقد بتاريخ 16 و17 فيفري سنة 2020،والذي ترأسه السيد رئيس الجمهورية " لقاء حكومة ولاة " أطلق هذا المفهوم على مناطق أوبؤر التخلف عبر مختلف أنحاء البلاد، وذلك عندما عرض السيد رئيس الجمهورية تحقيقا تلفزيونيا بعنوان " معاناة في مناطق الظل"، أين تحولت الكثير من مناطق البلاد التي استفادت في وقت سابق من مخططات التنمية إلى مناطق ظل كثيرة،

أما على مستوى ولاية المدية[1]، فقد تم عقد سلسلة من الاجتماعات تحت رئاسة السيد الوالي و السيد الأمين العام للولاية، خصص جدول أعمالها لإحصاء مناطق الظل و النقاط السوداء،و التكفل الأمثل باحتياجاتها، أين تم تسطير برنامج استعجالي يهدف إلى ضبط خطة عمل للقضاء على جميع مظاهر الغبن بإقليم الولاية و تحقيق العدالة الاجتماعية، مع تحسين الإطار المعيشي لساكني هذه المناطق، لاسيما ما تعلق منها بالتزويد بالمياه الصالحة للشرب، فك العزلة، عملية التمدرس (النقل المدرسي، الإطعام ، التدفئة) ، التموين بالطاقة و الصحة،وفي هذا الصدد تم إحصاء 675 منطقة ظل (كإحصاء أولي) موزعة على 64 بلدية، أين باشرت اللجنة التقنية المنصبة على مستوى ديوان الوالي، خرجات ميدانية لمعاينة هذه المناطق، حيث تم زيارة العديد من البلديات لاسيما، بلديات أولاد عنتر، بوغار، الشهبونية ، بوغزول، البواعيش، قصر البخاري، مفاتحة، عين بوسيف، الكاف لخضر، سيدي دمد، العوينات، عزيز، دراق، أم جليل، كمرحلة أولية، حيث سيتم على إثرها تجسيد عدة مشاريع، نذكر منها على سبيل المثال: تزويد فرق القبلية ببلدية أولاد عنتر، كاف الركبات ببلدية سانق، أولاد المهيري، النعايم، الغربية ببلدية الشهبونية و مختلف المداشر التابعة لها بالمياه الصالحة للشرب، كما سيتم انجاز بئر عميق بمنطقة المجلس الشرقي ببلدية سيدي دمد، انجاز أربعة (04)خزانات مائية بكل من مناطق: الحمام، القويزات، مظافرة، وقحدوني، وجعدوني، ببلدية عزيز، بالإضافة إلى إنجاز ثلاثة (03)أقسام ابتدائية كتوسعة لمدرسة الأحرار ببلدية الشهبونية،

من جهة أخرى فإن فك العزلة هي من أولويات هذا البرنامج، أين سيتم التكفل بفتح جميع المسالك بمختلف الفرق و المداشر المتواجدة بهذه المناطق.

تجدر الإشارة إلى أن بعض المناطق التي تم الوقوف عليها شخصيا من طرف السيد الوالي، خلال الزيارات الأخيرة، تم على إثرها قرار التكفل الفوري بتجسيد أكثر من أربعة عشر (14)عملية لتغطية احتياجات ساكني

[1]– عرض حال لأهم الإجراءات المتخذة حول تنمية مناطق الظل بولاية المدية، صادر عن ديوان السيد الوالي، مارس 2020

هذه الفرق، أين نذكر على سبيل المثال، فرق كل من : أولاد امعرف ببلدية سيدي زيان، الدرج ببلدية البواعيش، القطار و عين البيضاء ببلدية دراق، المصابحية ببلدية عين اقصير،و غيرها من المناطق، كما تم المبادرة بتخصيص الاعتمادات المالية الأولية لمخططات التنمية البلدية لسنة 2020، للتكفل بما يقارب 100 منطقة ظل كمرحلة أولى،و هذا لتلبية احتياجات سكان هذه المناطق حسب القطاعات ذات الأولوية،

غير أن هذه السياسة أ هذا التوجه شابه العديد من علامات الاستفهام، ربما ستؤثر حول فعاليتها في إطار التنمية، فلماذا لم يحدد المشرع الجزائري أو اعضاء السلطة التنفيذية إلى حد الآن تعريفا واضحا لمناطق الظل؟و ماهي المعايير المعتمدة لتصنيف منطقة ظل؟

لمادا ليست هناك مخصصات مالية لتنمية مناطق الظل؟ ، بل تم الاعتماد على مخصصات البرامج البلدية للتنمية؟ فهل هي تغيير تسمية فقط؟

بعد أكثر من ستة (6) أشهر على اعتماد هذا التوجه ، لماذا لم يصدر نص قانوني حول ذلك؟

خلاصة الفصل:

رغم الإمكانيات الطبيعية، الاقتصادية والقاعدية التي تتوفر عليها ولاية المدية، إلا أن هناك عقبات كثيرة تعيق تحقيق تنمية محلية فعلية، فلا الأغلفة المالية المخصصة لتجسيد البرامج والمخططات البلدية للتنمية، ولا كفاءة العنصر البشري، ولا المرافقة الإدارية التي تقوم بها السلطات المحلية ساعدت على تحقيق قفزة نوعية في مجال التنمية،

فتقييمنا لدور المخطط البلدي للتنمية في تنمية البلدية، أظهر العديد من النقائص التي تشوبه، والتي إن لم تتداركها السلطات، فلن ننتظر من مثل هكذا مخططات الكثير لتحقيق تنمية فعلية،

ولذا تسعى الدولة الجزائرية لتجسيد توجهات جديدة ربما ستحقق لنا ما لم تحققه المخططات التنموية السابقة، ألا وهي سياسة تنمية مناطق الظل، لكن إلى غاية اللحظة، تبقى هذه السياسة غير واضحة المعالم، فيجب العمل عليها بشكل علمي صحيح وممنهج.

الخاتمة العامة

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى موضوع الإنفاق العام ودوره في تفعيل التنمية المحلية، وذلك من خلال إبراز مختلف الوسائلو الأدوات المالية التي تتمتع بها الجماعات المحلية لغرض تحقيق تنمية فعليةو جوارية، حيث حاولنا الإجابة عن الإشكالية التي قمنا بطرحهاو المتمثلة في " **هل يمكن للجماعات المحلية بولاية المدية تحقيق تنمية محلية فعلية على ضوء الوسائل المالية المتاحة، لاسيما البرامج والمخططات البلدية للتنمية** "

نتائج اختيار البحث:

الفرضية الأولى: بعد التطرق في الفصل الأول إلى أهم عناصر التمنية المحلية تبين أن تجسيد التنمية المحلية يواجهه عدة تحديات وعراقيل خاصة المالية والإدارية والقانونية منها، وبالتالي نقبل الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية: بعد تبيين أهمية الإنفاق العام اتضح دوره في الكبير في الدفع بعجلة التنمية المحلية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: بعد إعداد الدراسة التطبيقية تبين أن الإنفاق العام و من خلال مخططات التنمية للبلديات ساهم بشكل محسوس في دفع عجلة التنمية في ولاية المدية رغم النقائص و العقبات المسجلة، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

بعد المرور على مختلف مراحل البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

– تحقيق تنمية محلية فعلية يتطلب تطبيق سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية،

– الإنفاق العام هو كل المبالغ التي تعدها الدولة قصد تحقيق الأهداف العامة للمجتمع،

– لا يمكن تحقيق تنمية محلية إلا بوجود تخطيط استراتيجي يسمح بالاستخدام الأمثل للموارد واستغلال المقومات التي تحوزها الجماعات المحلية سواء المالية، البشرية أو التنظيمية،

– لا يمكن أن تجسد تنمية محلية إلا بتوفر عنصر التمويل،

– تعتبر التنمية المحلية أكبر تحدي و هاجس لمسؤولي الجماعات المحلية،و غالبا ما تكون أحد مقاييس كفاءتهم،

– يلعب الإنفاق العام دورا هاما في تخصيص الموارد من أجل تحقيق تنمية فعلية،

– لا توجد استقلالية مطلقة أو حقيقة بالنسبة للنظام الإداري في الجزائر، ففي الكثير من الأحيان القرارات المركزية تطغى على السياسات المحلية،

– يعتبر تدخل الدولة أمرا مهما و ذلك مهما اختلفت طبيعة النظام المتبع،

– لا توجد حدود معينة لتدخل الدولة،وإنما ذلك يتوقف على عدة عوامل كطبيعة النظام، الظروف، المركز المالي للدولة،و العوامل الخارجية،

– لا بد من ترشيد حقيقي للنفقات سواء على المستوى المركزي أو المحلي،

– لابد من دراسة حقيقية وموضوعية لظاهرة تزايد النفقات،

– زيادة الإنفاق العام دون مبررات واقعية، حتما سيولد فساد ماليوإداري،

– عدم كفاءة العنصر البشري و الجهاز الإنتاجي، أدى إلى محدودية تأثير سياسة الإنفاق العام، لاسيما على المستوى المحلي،

– إن تطور مفهوم النفقات العامة تابع لتطور مفهوم الدولة و دورها، لكن الجدل لم يعد قائما في الوقت الحاليحول مدى جدوى التدخل، بل حجم هذا التدخلو المجالات التي يشملها،

ويمكن تلخيص النتائج الخاصة بالجانب التطبيقي، كما يلي:

– تمتع ولاية المدية بإمكانيات طبيعيةو اقتصادية و قاعدية تمكنها من استقطاب المستثمرين و تحقيق قفزة نوعية فيما يخص التنمية،

– الأغلفة المالية المخصصة للمخطط البلدي للتنمية غير كافية بالنسبة لأربع وستون (64) بلدية،

– لا تحقق البرامج البلدية للتنمية نتائج تنموية واضحة،

– اقتصار البرامج البلدية للتنمية على قطاعات معينة دون غيرها، قد تؤدي إلى تنمية مبتورة وغير متوازنة وعادلة،

– افتقار البلديات للكفاءات قد لا يصل بها في كثير من الأحيان إلى النتائج التنموية المرجوة،

– عدم التعاونو التنسيق بين البلدياتو المديريات التنفيذية قد لا تؤدي إلى النتائج التنموية المرجوة،

– تعاقب المجالس الشعبية البلدية، يجعل منها مجالس معالجة للحالات الاستعجالية فقط، وليست هناك خطة تنموية واضحة محددة بأولويات معينة،

– فرض مصالح الولاية قي كثير من الأحيان مشاريع في بلديات معينة، ليست من أولوياتها.

توصيات الدراسة:

بعد القيام بالبحث و محاولة الإلمام بغالبية حدوده، نجمل أهم التوصيات فيما يلي:

- لابد من تعديلات تشريعية بخصوص الجماعات المحلية لا سيما فيما يخص البلدية(الانتخاب، التسيير و التنظيم)،

- ضرورة وجود استقلالية أكثر للجماعات المحلية، مع وجود رقابة إدارية و شعبية،

- ضرورة تأطير و رسكلة الموارد البشرية على مستوى الجماعات المحلية،

- تنظيم وتطوير المشاركة الشعبية بالشكل الذي يسمح للمواطنين المحليين بالاقتراح و الرقابة لمختلف المشاريع،

- لابد من الرفع من حصة بلديات الولاية من الأغلفة المالية الخاصة بالمخطط البلدي للتنمية بشكل خاص والبرامج التنموية بشكل عام،

- الاستغلال الأمثل للإمكانيات الفلاحيةو السياحية،

- خلق أقطاب اقتصادية و تجارية على مستوى البلدياتو الدوائر الكبرى للولاية،

- العمل على التوزيع العادل للموارد سواء من حيث القطاعات أومن حيث التوزيع الجغرافي،

- العمل على التحكم في سياسة الإنفاق العام بما يكفل من تحقيق الأهداف المرجوة منها، لاسيما على المستوى المحلي،

– عدم الاعتماد بشكل كبير على مستويات الإنفاق السابق لتحديد مستويات الإنفاق للسنة المقبلة، بل يجب أن تحدد وفقا للحاجات الملحة دون إسراف،

– لابد من إشراك المديريات التنفيذية في مرافقة البلديات عند تنفيذ المخطط البلدي للتنمية،

– إعادة النظر في النصوص القانونيةو التشريعية التي تحكم المخططات البلدية للتنمية،

آفاق الدراسة:

هناك عدة جوانب لم تسنح لنا الفرصة لدراستها،و التي نرجو أن نتطرق إليها في المستقبل، أو أن تكون عناوين لدراسات مستقبلية، لكل من يهمه هذا الحقل العلمي،ومن أبرز المواضيع:

- التكامل بين البرامجو المخططات التنموية على مستوى الجماعات المحلية،
- التحديات الكبرى لتنمية مناطق الظل.

قائمة المراجع

أ- **الكتب:**

1- عبد الحميد عيد المطلب، التمويل المحليو التنمية المحلية، الدار الجامعية، مصر، 2000.

2- محمد رياض عاتيمي، نظريات ومفاهيم الاتجاه التكاملي للتنمية الريفية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1989.

3- أيمن عودة المعافي، الإدارة المحلية، دار وائل للنشر ، عمان، الأردن، 2010.

4- محي الدين صابر، التغير الحضاري وتنمية المجتمع، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، 1962.

5- علي خاطر شنطاوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.

6- محمد صغير بعلي، قانون الإدارة المحلية الجزائرية، دار العلوم، الجزائر، 2004.

7- جعفر أنس قاسم، أسس التنظيم الإداري والإدارة المحلية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

8- أحمد مريم مصطفى،إحسان حفظي، قضايا التنمية في الدول النامية، مصر:دار المعرفة الجامعية،2001.

9- علي شريف، الإدارة العامة، الدار الجامعية للطباعةو النشر، الإسكندرية، مصر، 1991.

10- إبراهيم حسن عسل، التنمية في الفكر الإسلامي، بيروت :المؤسسة الجامعية للدراسات و النشرو التوزيع،2006.

11- حسين عبدالحميد احمد رشوان، مشكلات المدينة، الإسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة،2005.

12- أحمد صقر عاشور،الإدارة العامة، بيروت :دار النهضةالعر بية، 1979.

13- علي أحمد فؤاد أحمد،علم الاجتماع الريفي، بيروت، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.

14- غالب الفريجات،التربية وتنمية المجتمع،عمان :أزمنة للنشرو التوزيع، 2006.

15- بوكرا إدريس، تطور المؤسسات الدستورية في الجزائر منذ الاستقلال، من خلال الوثائق و النصوص الرسمية، دار المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

16- محمد شفيق، دراسات في التنمية الاجتماعيةو السياسية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2009.

17- حسين عمر التنميةو التخطيط الاقتصادي، دار المطبوعات الجامعية ، 1994.

18- عبد الحميد القاضي، دراسات في التنميةو التخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، القاهرة، مصر،1972.

19- باسم أحمد عامر،نظريّة الإنفاق في ضوء القرآن الكريم،(الأردن: دار النفائس للنشر و التوزيع، 2010).

20- طارق الحاج، المالية العامة، (الأردن:دار الصفاءللنّشروالتّوزيع، 2009).

21- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، مبادئ الماليةالعامّة، (الأردن: دار الميسرةللنّشر والتّوزيعو الطّباعة، 2007).

22- عبد الكريم صادق بركات، الاقتصاد المالي (سوريا جامعة دمشق).

23- المنجد فياللغةالعربيّة، (لبنان: دارالمشرق، 2001).

24- محمّد شاكر عصفور،أصول الموازنةالعامّة، (لبنان دار الميسرةللنّشروالتّوزيع،2008).

25- محمّد عبدالمنعم عفرو أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد المالي الوضعي و الإسلامي بين النّظريّةوالتّطبيق، (مصر مؤسسة شباب الجامعة،1999).

26- سوزي عدلي, المالية العامة-الإيرادات العامة، الميزانية العامة- (لبنان، بيروت ، منشورات الحلبي الحقوقية،ط 1،2006).

27- مراد محمد حلمي،مالية الهيئات العامة المحلية،(مصر ، مطبعة نهضة1962).

28- بركات عبدالكريم صادق،المالية العامة، (مصر، الدار الجامعية،1986).

29- ابراهيم متولي ابراهيم حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي، (مصر، دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2010).

30- ابراهيم متولي ابراهيم حسن المغربي، الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز من منظور الفقه الإسلامي والاقتصادي الوضعي، (مصر، دار الفكر الجامعي الاسكندرية 2010).

ب- الأطروحاتو الرسائل الجامعية:

31- وسيلة السبتي تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، رسالة ماجستير ، جامعة بسكرة، 2005.

32- جمال زيدان واقع التنمية المحلية على ضوء الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر 1990-2000، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.

33- بدال غنية، التخطيط البلديو التنمية المحلية، مذكرة تخرج السنة الرابعة، دفعة 39، المدرسة الوطنية للإدارة،2006.

34- إيمان بوعكاز، " أثر الإنفاق العمومي على النُّمو الاقتصادي :دراسة قياسيّة على الاقتصاد الجزائري ، 2001-2011 (أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة، 2015).

35- درواسيمسعود،السّياسة المالية ودورها في تحقيقالتّوازُن الاقتصادي :حالة الجزائر 1990-2004، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر).

36- خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وآفاق (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر ، 2011.

37- شعبان فرج، الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الانفاق العامو الحد من الفقر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، (الجزائر،2012).

38- كريم يرقي، دور الجماعات الإقليمية في تفعيل التنمية المحلية في الجزائر، (أطروحة ماجستير، جامعة المدية 2010).

39- رضوان بن موسى، المخططات البلدية للتنمية (مذكرة نهاية التربص، المدرسة الوطنية للإدارة، 2006).

40- سعودي محمد، أثر برنامج دعم النمو على التنمية المحلية، مذكرة ماجستير جامعة الشلف، 2007.

ت- الملتقيات:

41- زنكري مولود وبراني عبد الناصر، قراءة في تجربة التنمية المحلية الماليزية، سبل استفادة الجزائر منها، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر، المركز الجامعي ببرج بوعريريج، 2008،

42- علي بوعمامة، مفهوم التنمية المحلية ومقومات تجسيدها، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية في الجزائر، المركز الجامعي ببرج بوعريريج، 2008.

43- لخضر مرغاد وكمال منصوري، التمويل بالوقف، بدائل غير تقليدية مقترحة لتمويل التنمية المحلية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006.

44- عمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفق التطورات الراهنة، 2003.

45- رفيق شرياق، ترشيد الانفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية، المؤتمر الوطني الحوكمةو الترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنتمية في الجزائر، (جامعة أحمد دراية الوادي، 2016).

ث- النصوص القانونية:

46- قانون 90-21 مؤرخ في 24 محرم عام 1411، الموافق 15 غشت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية.

47- قانون رقم 10-11، المؤرخ في 20 رجب 1432 الموافق لـ 22 يونيوسنة 2011، المتعلق بالبلدية.

ج- التقاريرو المجلات:

48- إبراهيم عبد اللطيف، الاطار الفكري للتنمية المحلية، مجلة الإدارة، مجلد 24، عدد 3، 1992.

49- ليندة أونيسي، المخطط البلدي للتنمية ودوره في تنمية البلدية، (جامعة خنشلة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية- العدد التاسع جوان 2016).

50- كريم سليني، مونوغرافيا ولاية المدية، سنة 2018.

51- تقرير مديرية النقل سنة 2018.

52- تقرير مديرية السكن سنة 2018.

53- تقرير مديرية المصالح الفلاحية، سنة 2018.

54- تقرير مديرية الصناعةو المناجم، سنة 2018.

55- تقرير مديرية السياحة، سنة 2018.

56- عرض حال لأهم الإجراءات المتخذة حول تنمية مناطق الظل بولاية المدية، صادر عن ديوان السيد الوالي، مارس 2020.

ح- الوثائق الإدارية:

57- مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2017، الخاصة ببلدية المدية.

58- مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2017، الخاصة ببلدية وامري.

59- مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2017، الخاصة ببلدية الحمدانية.

60- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2017، ببلدية المدية.

61- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2017، ببلدية وامري.

62- مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2018، الخاصة ببلدية المدية.

63- مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2018، الخاصة ببلدية وامري.

64- مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2018، الخاصة ببلدية الحمدانية.

65- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2018، ببلدية المدية.

66- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2018، ببلدية وامري.

67- شهادات التسجيل الخاصة بمشار يع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2018، ببلدية الحمدانية.

68- مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2019، الخاصة ببلدية المدية.

69- مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2019، الخاصة ببلدية وامري.

70- مدونة المخطط البلدي للتنمية لسنة 2019، الخاصة ببلدية الحمدانية.

71- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2019، ببلدية المدية.

72- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2019، ببلدية وامري.

73- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الأشغال العمومية لسنة 2019، ببلدية الحمدانية.

74- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2017، ببلدية المدية.

75- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2017، ببلدية وامري.
76- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2017، ببلدية الحمدانية.
77- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2018، ببلدية المدية.
78- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2018، ببلدية وامري.
79- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2018، ببلدية الحمدانية.
80- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2019، ببلدية المدية.
81- شهادات التسجيل الخاصة بمشاريع قطاع الموارد المائية لسنة 2019، ببلدية وامري.
82- شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية) لسنة 2017، ببلدية المدية.
83- شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية) لسنة 2017، ببلدية وامري.
84- شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية) لسنة 2017، ببلدية الحمدانية.
85- شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية) لسنة 2018، ببلدية المدية.
86- شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية) لسنة 2018، ببلدية الحمدانية.
87- شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية) لسنة 2019، ببلدية المدية.
88- شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية) لسنة 2019، ببلدية وامري.
89- شهادات التسجيل لمشاريع مختلفة (من دون قطاعي الأشغال العموميةو الموارد المائية) لسنة 2019، ببلدية الحمدانية.

خ- مراجع أخرى:

90- مركزدراسات و استشاراتا لإدارةالعامة،تمويلالمحليات،القاهرة HTTP://WWW.PARC EGYPT. COM. يوم 2009/03/25.

91- كلمة السيد رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال لقاء الحكومة الولاة يومي 16 و17 فيفري 2020,